The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Economic Development

الجامعـــــــة الإســـلاميـة – غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــــة التـجـــــــــارة
ماجستير اقتـصـاديـــات التنـــميـــة

ظاهرة الفقر العالمي بين مستوى الإنتاج وعدالة التوزيع

دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1994-2014)

Global Poverty Phenomenon Between the Level of Production and Income Distribution.
Econometric Study (1994-2014).

إِعدَادُ البَاحِثِ

فادي عمر حلس

إِشرَافُ

الأستاذ الدُكتُور

محمد إبراهيم مقداد

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي اقتصاديات التنمية بِكُليةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإسلامِيةِ بِغَزة

اغسطس/2016م – ذو القعدة/1437هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

ظاهرة الفقر العالمي بين مستوى الإنتاج وعدالة التوزيع

دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1994-2014)

Global Poverty Phenomenon Between the Level of Production and Income Distribution.
Econometric Study (1994-2014).

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	فادي عمر حلس	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
2016/ 09/04
التاريخ Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **فادي عمر أحمد حلس** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

ظاهرة الفقر العالمي بين مستوى الانتاج وعدالة التوزيع
دراسة قياسية مقارنه خلال الفترة (1994-2014)

Global Poverty Phenomenon Between the Level of Production and Income Distribution Econometric Study (1994-2014)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 02 ذو الحجة 1437 هـ، الموافق 2016/09/04م الساعة الواحدة مساءً بمبنى القدس ، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمد إبراهيم مقداد	مشرفاً و رئيساً	.....
د. علاء الدين عادل الرفاتي	مناقشاً داخلياً	.....
د. كمال محمد المصري	مناقشاً خارجياً	.....

18/09/2016

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية.**

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف على المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

ملخص الدراسة باللغة العربية

يعتبر الفقر من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تهم صناع السياسة والقرارات الاقتصادية، لما له من تأثيرات مختلفة على المجتمع والاقتصاد.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير الإنتاج وعدالة التوزيع على معدلات الفقر في مجموعة دول العينة للفترة من 1994-2014م.

منهجية الدراسة وقد تم استخدام أساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو ما يعرف بالبانل داتا (Panel Data) ومن خلال تقدير النماذج المتجمعة (Pooled Models)، ونماذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects)، التأثيرات العشوائية (Random Effects).

نتائج الدراسة وقد بينت النتائج أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة في دراسة العلاقة بين مستوى الانتاج وعدالة التوزيع على معدلات الفقر في دول العينة، وانتهى تحليل هذا النموذج إلى أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي بمقدار 1000 دولار، سيؤدي إلى انخفاض معدل الفقر في الدول النامية1% تقريباً، أما في الدول المتقدمة يقل بنسبة 0.4%، كما واظهرت النتائج بأن زيادة معامل جيني لقياس عدالة التوزيع بنقطة واحدة سيؤدي إلى زيادة معدل الفقر في الدول النامية بمعدل 6.3% في حين يزداد الفقر في الدول المتقدمة بنسبة 1.4%. وقد وأظهرت النتائج إلى أن الدول المتقدمة يقل فيها الفقر بالمقارنة مع الدول النامية ويرجع ذلك إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية. كما وأظهرت النتائج إلى أن الدول المتقدمة تتمتع بعدالة في توزيع الدخل بشكل أكبر مما يوجد في الدول النامية، مما أدى إلى انخفاض معدلات الفقر في الدول المتقدمة مقارنة مع الدول النامية. ويعزي الباحث هذه النتائج إلى درجة النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والسياسي والوعي الاجتماعي واحترام حقوق الانسان والدور الفعال لمؤسسات الدولة وخصوصاً في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى النظام السياسي وبرامج الاصلاح الهيكلية المطبقة في الدول المتقدمة، الأمر الذي أدى إلى وجود نمو اقتصادي مزدهر ومتطور على خلاف الدول النامية.

توصيات الدراسة واستناداً لهذه النتائج فقد أوصت الدراسة بضرورة تحقيق التوازن بين هدف النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج وبين انخفاض معدلات الفقر وتقليل حدة التفاوت بين طبقات المجتمع في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، تأخذ في الاعتبار الاثار الاجتماعية والسياسية للمتغيرات محل الدراسة.

إلى جانب ذلك أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول هذه القضية في إطارها الاقليمي والعربي والمحلي الفلسطيني.

Abstract

Poverty is considered one of the social and economic problems that concern policy and economic decisions' makers because of its different impact on the society and economy.

This study aims at testing the effect of production and equality distribution on poverty rates in the sample group of countries for the period from 1994 to 2014.

Research methodology: The study used Panel Data, through using Pooled Models, models of Fixed Effects, and Random Effects.

The findings of the study show that the model of fixed effects is the most suitable model for studying the relationship between the level of production, equality distribution and poverty rates in the countries of the sample. The analysis of this model reveals the increase in the per capita of GDP by $ 1000, that will lead to a decline in the poverty rate in the developing countries by approximately 1%, while the poverty rate in the developed countries would decline by 0.32%. The findings also show that the increase in the Gini coefficient by one point in measuring equality distribution will increase the rate of poverty in the developing countries by 6.1%, while poverty rate will increase in the developed countries by 1.3%. The findings also show that in the developed countries poverty decreases compared to other developing countries. This is due to the increase in per capita of gross domestic product in the developed countries compared to developing countries. The findings also show that the developed countries have fair distribution of income more than in developing countries, leading to lowering poverty rates in the developed countries compared to other developing countries.

The researcher attributes these findings to the degree of economic growth and stability, economic and socio-political awareness and respect of human rights and the effective role of the governmental institutions, especially in developed countries. This is in addition to the political system and the programs of structural reform applied in developed countries which led to the existence of a thriving and sophisticated economic growth unlike the developing countries.

The most important recommendations of the study:

The study emphasizes the need to achieve a balance between the goal of economic growth and increasing production on one hand and decreasing the rates of poverty and reducing inequality between the classes of the society on the other, in order to achieve a comprehensive economic development that takes into account the social and political effects of the variables under study. Moreover, the study recommends doing more research on this topic in the regional, Arab and Palestinian local context.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُواْ الْأَلْبَابِ﴾

[الزمر:09]

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك...

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين...

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد...

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب...

أمي الحبيبة

إلى من رافقتني مشوار حياتي ومعها سرت الدرب خطوة بخطوة... **زوجتي العزيزة**

إلى أعز ما أملك في الوجود، الشموع المضيئة في حياتي، أولادي...

عمر، ومحمد، ورهف، وأحمد

إلى من لهم الفضل علي أخي الحبيب **وسيم** وأخواتي الأعزاء

إلى الأكرم منا جميعا، شهداء شعبنا الذي قضوا على طريق الحرية

إلى الأصدقاء والأقرباء ... إلى الزملاء والأحباء...

إلى جميع هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الحمِد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا البحث إلى حيز التنفيذ، إلى كل من كان سبباً في تعليمي وتوجيهي ومساعدتي،

ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى أستاذي ومشرفي الدكتور الفاضل محمد مقداد، الذي تكرم بالإشراف على هذه الرسالة، وأمدني من منابع علمه بالكثير والذي ما توانى عن مد يد العون والنصح والإرشاد، حتى وصلت الرسالة إلى ما هي عليه. فله مني كل التقدير ودام ذخراً للوطن والعلم.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة والتحكيم، الدكتور الفاضل علاء الدين الرفاتي، والدكتور الفاضل كمال المصري، على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وما تكبدها من عناء في قراءتها وإغنائها بمقترحاتهما القيمة.

كما أتقدم بخالص الشكر لكل العاملين بالجامعة الاسلامية، وخصوصاً أساتذتي الكرام (الدكتور خليل النمروطي، والدكتور علاء الدين الرفاتي، والدكتور سمير صافي، والدكتور ياسر الشرفا، الدكتور سيف الدين عودة، والدكتور كمال المصري)

كما واتقدم بالشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل عصام داود، والاستاذ الفاضل هارون بهار اللَّذان ساعداني وأرشداني كثيراً في النواحي الإحصائية في هذه الرسالة، كما اتقدم بالشكر والعرفان إلى أخي وزميلي الاستاذ الفاضل سامي سمارة الذي قام بالمراجعة اللغوية للدراسة.

إلى جميع هؤلاء، وإلى الأصدقاء والأقارب والزملاء في الدراسة الذين كانوا عوناً في دراستي ولا يتسع المجال لذكرهم ولكنهم دوماً في الذاكرة والقلب.

جزاكم الله خيرا ووفقكم الله وسدد خطاكم

الباحث

فادي عمر حلس

فهرس المحتويات

إقـــــرار ..... أ

ملخص الدراسة باللغة العربية ..... **ت**

Abstract ..... **ث**

الإهداء ..... **ح**

شكر وتقدير ..... **خ**

فهرس المحتويات ..... **د**

فهرس الجداول ..... **ز**

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية ..... **ش**

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة **1**

1.1 المقدمة: 2

1.2 مشكلة الدراسة: 3

1.3 أهداف الدراسة: 3

1.4 أهمية الدارسة: 3

1.5 فرضيات الدراسة: 4

1.6 متغيرات الدراسة: 4

1.7 منهجية الدراسة: 5

1.8 حدود الدراسة: 5

1.9 الدراسات السابقة: 6

1.10 التعليق على الدراسات السابقة وموقع هذه الدراسة: 17

الفصل الثاني: الإطار النظري الفقر: مفهومه ومؤشرات قياسه **18**

2.1 المقدمة: 19

2.2 مفهوم ومعنى الفقر: 20

2.3 مؤشرات قياس الفقر: 21

2.4 أنواع الفقر: 24

2.4.1 حسب معيار الثبات: حيث يمكن التمييز بين نوعين من الفقر: 24

2.4.2 : تقسيم الفقر حسب مستويات المعيشة: 25

2.5 أسباب الفقر: 25

2.5.1 أسباب عامة: 25

2.5.2 أسباب الفقر في الدول النامية: 26

2.5.3أسباب الفقر في الدول المتقدمة: 27
2.6 حالة الفقر في فلسطين ودوليا: 27
2.6.1 حالة الفقر في فلسطين: 27
2.6.2 حالة الفقر في العالم: 32
2.7 الفقر من منظور إسلامي: 35
2.7.1 في القرآن والسنة: 35
2.7.2 في الاجتهاد: 36
2.7.3 أساليب مكافحة الفقر في الإسلام: 37
2.8 الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفقر: 40
2.9 مناهج مواجهة مشكلة الفقر 43
2.9.1 أساليب مكافحة الفقر: 44
2.10 الخلاصة 46
الفصل الثالث: عدالة توزيع الدخل وطرق قياسها 47
3.1 مقدمة: 48
3.2 المفاهيم الأساسية للدخل وطرق توزيعه: 48
3.2.1 مفهوم التوزيع: 48
3.2.2 مفهوم وأهمية توزيع الدخل القومي: 48
3.2.3 طرق توزيع الدخل: 49
3.2.4 أبعاد مشكلة التوزيع: 49
3.2.5 ماهية التفاوت وتأثيره في توزيع الدخل: 51
3.3 عدالة توزيع الدخل في النظرية الاقتصادية 52
3.3.1 التوزيع في الإسلام: 52
3.3.2 التوزيع في النظام الرأسمالي: 53
3.3.3 التوزيع في النظام الاشتراكي: 54
3.3.4 مقارنة بين النظم الاقتصادية في التوزيع: 55
3.4 قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل بين الطبقات الاقتصادية: 56
3.4.1 منحنى لورنز: "Lorenz curve" 56
3.4.2 معامل جيني:"Gini Coefficient" 57
3.4.3 معامل كوزنتز: "Kuznets Coefficient": 59
3.4.4 معامل الاختلاف Coefficient of Variation (C.V): 59
3.4.5 مؤشر الرفاهية الاقتصادية (Economy welfare Index): 59

3.4.6 مقاييس أخرى: 60
3.5 نمط توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية: 60
3.6 الفقر والنمو الاقتصادي وعلاقاتهم بعدالة توزيع الدخل: 61
3.6.1 تعريف النمو الاقتصادي وقياسه: 62
3.6.2 أنواع النمو الاقتصادي: ينقسم النمو الاقتصادي إلى عدة أنواع هي: 63
3.6.3 مقاييس النمو الاقتصادي: 64
3.7 العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل 65
3.8 الخلاصة: 72
الفصل الرابع: إجراءات ومنهجية الدراسة 74
4.1 مقدمة : 75
4.2 متغيرات الدراسة: 75
4.3 بيانات الدراسة: 75
4.4 منهجية الدراسة والنماذج المستخدمة: 76
4.5 أساليب اختيار النموذج الملائم لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data 79
4.6 البرنامج الاحصائية المستخدمة في الدراسة. 81
4.7 التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات: 81
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات 106
5.1 النتائج: 107
5.2 التوصيات: 108
المصادر والمراجع: 112

فهرس الجداول

جدول (3.1): يشرح مقارنة بين النظم الاقتصادية في التوزيع 55
جدول (4.1): نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي Pooled Model 82
جدول (4.2): نتائج تقدير معاملات النموذج 82
جدول (4.3): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model..... 83
جدول(4.4): نتائج اختبارات اختيار أفضل نموذج 83
جدول (4.5): نتائج تقدير معاملات النموذج 84
جدول (4.6): نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي Pooled Model 86
جدول (4.7): نتائج تقدير معاملات النموذج 86
جدول (4.8): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model..... 87
جدول(4.9): نتائج اختبارات اختيار أفضل نموذج 87
جدول (4.10): نتائج تقدير معاملات النموذج 88
جدول (4.11):نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي Pooled Model 90
جدول (4.12): نتائج تقدير معاملات النموذج 90
جدول (4.13): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model 90
جدول(4.14): نتائج اختبارات اختيار أفضل نموذج 91
جدول (4.15) نتائج تقدير معاملات النموذج 91
جدول (4.16):نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي Pooled Model 94
جدول (4.17): نتائج تقدير معاملات النموذج 94
جدول (4.18): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model 94
جدول(4.19): نتائج اختبارات اختيار أفضل نموذج 95
جدول (4.20): نتائج تقدير معاملات النموذج 95
جدول (4.21):نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي Pooled Model 97
جدول (4.22): نتائج تقدير معاملات النموذج 98
جدول (4.23): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model 98
جدول (4.24): نتائج اختبارات اختيار أفضل نموذج 98
جدول (4.25): نتائج تقدير معاملات النموذج 99
جدول (4.26): نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي Pooled Model 101
جدول (4.27): نتائج تقدير معاملات النموذج 101
جدول (4.28): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model ...102

جدول(4.29): نتائج اختبارات اختيار أفضل نموذج 102
جدول (4.30): نتائج تقدير معاملات النموذج 103

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية

شكل (2.1): يوضح نسبة الفقر بين السكان في الأراضي الفلسطينية، في 1994-2014م. 29
شكل (2.2): يوضح النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر الوطني وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في الأراضي الفلسطينية، ما بين 2009 و2011م. 31
شكل (2.3): معدل الفقر المدقع في البلدان النامية مقارنة بين عام 1990م وعام 2015م 33
شكل (2.4): الأرقام العالمية للذين يعيشون في فقر مدقع منذ عام 1990م مرورا بعام 1999م وانتهاءً بعام 2015م. 34
شكل (2.5): يوضح عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم الواحد في العالم ككل 1990م – 2015م. 34
شكل (3.1): منحى لورنز للتفاوت في توزيع الدخل 57

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

الفقر ظاهرة عالمية عرفتها كل شعوب الأرض، وقد لا تخلو منها دولة من الدول ولا مدينة من المدن. تنخر في بيئة المجتمعات وتؤدي لخلق الكثير من الآفات مثل: سوء التغذية، الأمراض، والجهل. وأصبح ممكنًا قياس هذه الظاهرة، وأصبحنا نضع تعاريف للفقر، والفقر المدقع، وخط الفقر، والفقر الأدنى، والفقر الأعلى، ومع هذا هل هناك مفهوم ومقياس واحد للفقر؟ ولخط الفقر؟ أي هل الفقر في السودان يُقاس بالمقاييس نفسها التي يقاس بها الفقر في السويد أو الفقر في كندا؟ أو أن ذلك قد يختلف من دولة إلى دولة أخرى؟ فمن هنا نجد في انفسنا إلى ضرورة إلقاء الضوء بالحديث عن مستويات الإنتاج في العالم وتأثيرها على معدلات الفقر.

وتمثل قضية عدالة توزيع الدخل جانباً مهماً يترتب عليها تحولات تاريخية، بل كانت أهم محور في الثورات والانتفاضات والحروب في التاريخ الإنساني، وفي القرون الأخيرة تشكلت الأنظمة الاقتصادية وفق رؤى خاصة حول مجمل محاور النشاط الاقتصادي، وكان من أهم هذه المحاور والتي كانت تعطي الصبغة الأساسية للنظام الاقتصادي هو نظرته لآلية توزيع الثروات، وما ترتب عليها من تفاوت في الدخل، ومدى قدرة هذا النظام على إشباع الحاجات، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

ومن الجدير بالذكر، يعيش فوق كوكب الأرض 6 مليارات من البشر يبلغ عدد سكان الدول النامية منها 4.3 مليارات، يعيش منها ما يقارب 3 مليارات تحت خط الفقر وهو دولاران أميركيان في اليوم، ومن بين هؤلاء هنالك 1.2مليار يحصلون على أقل من دولار واحد يوميا، وفي المقابل توضح الإحصاءات الغربية بالأرقام أن الدول الصناعية تملك 97% من الامتيازات العالمية كافة، وأن الشركات الدولية عابرة القارات تملك 90% من امتيازات التقنية والإنتاج والتسويق، وأن أكثر من 80% من أرباح إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يذهب إلى 20 دولة غنية.

وفي البلدان النامية نجد أن نسبة 33.3 % ليس لديهم مياه شرب آمنة أو معقمة صالحة للشرب والاستعمال، و25% يفتقرون للسكن اللائق، و20% يفتقرون لأبسط الخدمات الصحية

الاعتيادية، و20% من الأطفال لا يصلون لأكثر من الصف الخامس الابتدائي، و20% من الطلبة يعانون من سوء ونقص التغذية، وفي المقابل تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر 48 دولة في العالم، كما أن ثروة 200 من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل 41% من سكان العالم مجتمعين .وتوضح الدراسات أنهم لو ساهموا بـ 1% من هذه الثروات لغطت تكلفة الدراسة الابتدائية لكل الأطفال في العالم النامي (البنك الدولي، تقرير التنمية، 2015م).

1.2 مشكلة الدراسة:

يشهد العالم اليوم معدلات فقر مرتفعة بالرغم من تزايد حجم الإنتاج الكلي في العالم، وفي ظل هذه الزيادة في الإنتاج يزداد الفقر وتغيب العدالة في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، يمكن عرض مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية :

1. ما هي الأسباب الكامنة وراء تزايد معدلات الفقر في العالم؟
2. ما هو تأثير زيادة الناتج المحلي داخل الدول على معدلات الفقر ؟
3. كيف تؤثر مشكلة توزيع الثروات في كل دولة من العالم على معدلات الفقر؟

1.3 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على ظاهرة الفقر وتداعياتها.
2. التعرف على آراء الأنظمة الاقتصادية في مجال زيادة الإنتاج والعدالة في توزيع الدخل.
3. دراسة أثر عدالة التوزيع على معدلات الفقر.
4. دراسة أثر النمو الاقتصادي على معدلات الفقر.

1.4 أهمية الدارسة:

اولاً: على صعيد العالم:

تساعد هذه الدراسة في التعرف على مستويات الإنتاج في العالم، وأثرها في تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، مما يساهم في انخفاض معدلات الفقر في العالم حتى تنعم البشرية بالأمن والاستقرار.

ثانياً: على صعيد الحكومة:

تنبع أهمية الدراسة أن من أهداف السياسة الاقتصادية هو تحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيض معدلات الفقر، لاسيما في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة متطلبات السكان وحاجياتهم، بالإضافة إلى انتشار حالات التطرف الفكري الذي يساهم في ارتفاع معدلات الجريمة، مما قد يساعد في توجيه نظر المسؤولين وصناع القرار والسياسات في تحديد الأولويات لمحاولة التغلب على ظاهرة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

ثالثاً: على صعيد الباحث:

إن هذه الدراسة – حسب علم الباحث – هي الأولى من نوعها والتي تحاول تسليط الضوء على معدلات الفقر في بعض دول العالم المتقدم والنامي وما هي علاقة مستويات الإنتاج وعدالة توزيع الدخل على معدلات الفقر.

1.5 فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) بين معامل جيني لقياس عدالة التوزيع ومعدلات الفقر.
2. توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05) بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الفقر.
3. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين معامل جيني لقياس عدالة التوزيع ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع معدلات الفقر.

1.6 متغيرات الدراسة:

- المتغير التابع: معدل الفقر يتم احتسابه كنسبة مئوية.
- المتغيرات المستقلة:

1. النمو الاقتصادي الذي يمثله (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي).
2. التفاوت في توزيع الدخل والذي يمثله (معامل جيني).

1.7 منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وضع الفروض والمقدمات المتعلقة بكل من النمو الاقتصادي والذي يمثله (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي)، والتفاوت في توزيع الدخل الذي يمثله (معامل جيني).

كما يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال استقراء البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وقد تم الاعتماد عليها في عملية تقدير نموذج الدراسة، الذي يدرس اختبار متغير الفقر (Poverty) مع كل من متغير معامل جيني (GINI) ومتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPc). حيث تم الاستعانة بأساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو ما يعرف بالبانل داتا (Panel Data)، من خلال تقدير النماذج المتجمعة (Pooled Model) ونماذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects)، ونماذج التأثيرات العشوائية (Random Effects).

1.8 حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تمتد فترة الدراسة من العام 1994 الى العام 2014 ، وذلك بأخذ سلسلة زمنية لمدة 20 عاماً باعتبار أن النمو الاقتصادي الذي يمثله (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) أخذ في التطور الزمني خلال سنوات الدراسة، حيث تعتبر بداية الفترة في العالم الذي بدأ الاستعداد فيه لتطبيق سياسات برامج الإصلاح الهيكلي الاقتصادي، الذي هدف إلى علاج الكثير من الاختلالات في الاقتصاد الكلي بجانب اصلاح أوجه القصور الذي نشا نتيجة اتباع سياسات اقتصادية مكلفة، كما أنه العام الذي أمكن فيه الحصول على قيم معامل جيني.

الحدود المكانية: يتم تطبيق الدراسة على بعض الدول النامية مثل (فلسطين، بلغاريا، فنزويلا، مصر) وبعض الدول المتقدمة مثل (أمريكا، فرنسا، ألمانيا، اليابان) وإجراء مقارنة بين ما يحدث في تلك الدول من خلال معرفة أثر الزيادة في الإنتاج على تخفيض معدلات الفقر، وأثر معامل جيني لقياس عدالة التوزيع على معدلات الفقر في العالم.

1.9 الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات المحلية:

1. (أبو شكر،1988م)، التركيبة الاجتماعية ونمط توزيع الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

هدفت الدراسة " إلى التعرف على التركيبة الاجتماعية، ونمط توزيع الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكيفية توزيع الدخل بين الأفراد ومقدار التفاوت في توزيع الدخل، ودرجة تركزه، بالإضافة إلى تحديد حجم التفاوت في التوزيع بين الأقاليم" وقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي، واعتمد على تعبئة استمارات، إضافة إلى المقابلات الشخصية.

وقد استخدم الباحث معامل جيني لقياس التفاوت ودرجة التركيز في توزيع الدخل بين الأقاليم، وكانت أهم العوامل والمغيرات المستقلة التي ركزت عليها الدراسة؛ هي دور سياسات الاحتلال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية كسوق العمل وأنماط التشغيل والخدمات الصحية والتعليمية والتركيبة السكانية وأثرها في توزيع الدخل. وقد استنتجت الدراسة ارتفاع معدل التفاوت في توزيع الدخل حيث بلغ معامل جيني للتفاوت في الضفة والقطاع معا (0.45) وفق الدراسة حيث بلغ في الضفة الغربية (0.42)، وفي قطاع غزة (0.44)، وتفسير هذا التفاوت هو اتساع الطبقة الوسطى في الضفة وضيقها في غزة. وبينت الدراسة أن من أسباب التفاوت أيضا في توزيع الدخل يعود إلى اختلاف مصادر الدخل نفسه، أي ما يتحصل عليه من دخل من عمل بدني أو عقلي (توزيع شخصي للدخل) أو ما يتحصل عليه من الملكية والثروة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن (47.91%) من أرباب الأسر في الضفة والقطاع هم من فئة العاملين غير المستقلين؛ أي الذين يعملون لقاء أجر لحساب رب العمل، وهؤلاء ينحدرون بصورة رئيسية من الأسر ذات الدخل تحت حد الكفاف، والأسر ذات الدخل المنخفض. ومن الأسباب الأخرى للتفاوت التي توصلت لها الدراسة وجود البطالة بنسبة (10.2%)، وتتركز في أسر ذات دخل الكفاف بالإضافة الى دور الملكية من الأراضي والأملاك في زيادة التفاوت، بالإضافة إلى تركز الأسر تحت حد الكفاف في قطاعات اقتصادية منخفضة الانتاجية.

2. (سكيك، 2015م) محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995م-2013م).

هدفت الدراسة إلى تحديد مجموعة العوامل المحددة لتوزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1955م-2013م)، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حجم الانفاق الحكومي، ومتغير الانقسام السياسي كمتغير وهمي)، وبين معامل جيني كمتغير تابع.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، معتمداً طريقة المربعات الصغرى في التحليل.

وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين معامل جيني ونصيب الفرد من الدخل القومي المتاح علاقة عكسية، تعمل في اتجاه تقليل التفاوت، أما العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مع معامل جيني فكانت الإشارة موجبة، تعمل في اتجاه زيادة التفاوت، وهذا يعني عدم مساهمة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الفلسطيني في تحقيق التوزيع العادل للدخل.

3. (عبد الله، 2012م) الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته

هدفت الدراسة إلى التعرف على الوسائل الذاتية والخارجية التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في محافظة جنين، وذلك من أجل التعايش مع الفقر. حيث تبين أن هناك عدة صعوبات تواجه عملية قياس الفقر، مثل تحديد عتبة الدخل التي تقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء، كما تم تناول موضوع الفقر من وجهة نظر الإسلام، من حيث مفهومه، وسياسات مكافحته، وقد تناول الباحث ظاهرة الفقر في فلسطين، بحيث تم التعرف على الخلفية التاريخية لمشكلة الفقر، ودور الاحتلال الإسرائيلي في تجذر هذه المشكلة في الأراضي الفلسطينية، حيث تبين أن الاحتلال الإسرائيلي وغياب الدولة الفلسطينية من أهم الأسباب التي أدت إلى إفقار فئات كبيرة من الشعب الفلسطيني، كما تم دراسة التوزيع الجغرافي للفقر في الأراضي الفلسطينية، حيث تبين أن معدلات الفقر في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية، كما أن معاناة الفقراء في غزة أكبر منها في الضفة الغربية، وهذا ما كشف عنه مقياس شدة الفقر وقد تم إلقاء الضوء على دور السلطة الفلسطينية في مكافحة الفقر، من خلال خطط وبرامج التنمية الفلسطينية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والموازنة العامة.

وقد استخدم **الباحث** نموذج التحليل الوصفي للدراسة، من خلال اسلوب تحليل التباين الموحد، وقد قام الباحث بإلقاء الضوء على ظاهرة الفقر في الاراضي الفلسطينية وخصوصاً في منطقة جنين.

وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم الأسر الفقيرة في العينة تعتبر نفسها ضحية الفساد الإداري والمالي المتفشي في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، بحيث أكد (% 88.7) من أسر العينة على أن الفساد الإداري والمالي أثر سلباً على مستوى حياتهم المعيشية.

و (82.7%) من الأسر الفقيرة في العينة لا يوافقون على وجود دور للسلطة الفلسطينية في مكافحة مشكلة الفقر في محافظة جنين، مقابل (% 8.9) يوافقون على وجود مثل هذا الدور.

4. (حمدان، 2012م) تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني للفترة من (1995م-2010م).

هدفت هذه الدراسة إلي دراسة وتحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995م-2010م) وذلك باستخدام نموذج سولو المعتمد على تقدير دالة الإنتاج لكوب دوغلاس، من أجل تحديد مساهمة عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي كخطوة أولى، ثم تحليل المحددات والعوامل المؤثرة في نمو إنتاجية العوامل الكلية.

وقد تم استخدمت الدراسة أسلوب تحليل السلاسل الزمنية. وقد بينت النتائج احتواء المتغيرات الاقتصادية على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة عبر الزمن، وتصبح المتغيرات مستقرة بعد الفروق الأولى، وأعقب ذلك إخضاع المتغيرات لاختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، والتي أثبتت وجود متجهين للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى جمله من النتائج منها :مرونة كل من عنصري العمل ورأس المال بنسبة(0.63، 0.53)على التوالي، ويسهم هذين العنصرين في تفسير ما نسبته (78.8%) من التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يشير إلى أن مساهمة إنتاجية العوامل الكلية في النمو بلغت (% 21.2). وبلغت مساهمة رأس المال (1.64) ومساهمة عنصر العمل (0.64) في نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1995م-2010م)، في حين بلغ نمو مجمل الإنتاجية الكلية(-1.02) خلال نفس الفترة.

5. (البطران، 2013م) العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي

دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة (1980م–2010م)

وقد هدفت هذه الدراسة إلى اًختبار التأثيرات المتبادلة بين اللامساواة في توزيع الدخل، مقاسه بمعامل جيني، والنمو الاقتصادي مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مجموعة دول للفترة (1980م–2010م)

وقد استخدام الباحث أساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، أو ما يعرف بالبانل داتا (Panel Data)، من خلال تقدير النماذج المتجمعة (Pooled Model)، والتأثيرات العشوائية (Random Effects)، ونماذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects)

وقد توصلت الدراسة إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملائمة لدراسة تأثير عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي، وانتهى تحليل هذا النموذج إلى أن زيادة معامل جيني بنقطة واحدة تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة بمقدار بحوالي 447 دولار، أي أن لارتفاع اللامساواة في توزيع الدخل أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي. ولا يفسر معامل جيني سوى 9% من التباين في النمو الاقتصادي في دول العينة، فيما يعزى 91% من هذا التباين إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج. من جانب آخر كان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة لدراسة تأثير النمو الاقتصادي على عدم المساواة في توزيع الدخل، وانتهى تحليل النموذج إلى أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1000 دولار يؤدي إلى ارتفاع معامل جيني بمقدار 0.197 نقطة، في جميع دول العينة. أي أن النمو الاقتصادي له أثر سلبي على توزيع الدخل في دول العينة. ويفسر 83% من التغير في عدم المساواة في توزيع الدخل بواسطة تأثير النمو الاقتصادي والتأثيرات الثابتة في كل دولة، فيما يعزى 17% لعوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

ثانياً: الدراسات العربية:

1. (الكبسي، 2014م) العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي، صورتها وحدودها ومقاربتها مع التنمية والاقتصاديات الأخرى.

هدفت الدراسة إلى إبراز نظرة الاقتصاديات المختلفة من خلال التحليل لمجموعة من المؤشرات الناتجة عنها وفي مقدمتها مدى إشباعها لحاجات المجتمع المختلفة، ونظرها إلى التفاوت بين أفراد ومكونات المجتمعات.

فالمذاهب الاقتصادية الحديثة تشترك في الخطوط العامة للحاجات الواجب توفيرها لكل أفراد المجتمع، ولكن تختلف في إلزامية هذا الإشباع.

استخدمت منهجية التحليل الوصفي للظاهرة محل الدراسة من خلال توفير البيانات الوصفية اللازمة والداعمة لقضية البحث محل الدراسة وقام الباحث بإلقاء الضوء على أراء الأنظمة الاقتصادية المختلفة حول العدالة الاجتماعية ومن ثم قام بالمقارنة فيما بينهما واستخلاص النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأنظمة الاقتصادية المختلفة تنظر إلى موضوع العدالة الاجتماعية وفق نظرة خاصه تدعم وجهة نظر النظام واتباعه، في حين نظر النظام الاقتصادي الإسلامي إلى موضوع العدالة الاجتماعية بحيادية ليضمن توفير الاحتياجات اللازمة لجميع أفراد المجتمع ومع ضمان عدالة توزيع الدخل، ولذا تعمل العدالة في كل مراحل التوزيع ابتداءً في مرحلة تنظيم توزيع ملكية الثروة من خلال: تقسيم الملكية إلى ملكية خاصة وعامة وملكية الدولة، ولا يجوز لكل فئة أن تتعدى على الملكية الأخرى. ثم عدالة توزيع فرص العمل والإنتاج، والعدالة في حصول كل عامل ومجتهد على المكافأة العادلة على جهده من خلال منع الاحتكار وتحريم الربا والغش والقمار وأكل أموال الناس بالباطل، حتى تصل العدالة إلى أنَّ من لم يكن له نصيب من ثمار الإنتاج لعجز كلي أو جزئي يصل إليه عائدٌ أيضًا بناء على هذه العدالة.

2. (جمال الدين، 2014م) تفعيل شعيرة الزكاة لمقاومة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية- نماذج إسلامية ناجحة

هدفت الدراسة إلى إيجاد حل جذري ونهائي لتفاقم مشكلة الفقر وما تسبب من مشكلات اجتماعية من خلال دور الإسلام في القضاء على هذه الظاهرة من خلال فرض الزكاة وما

تستطيع هذه الفريضة من تخفيض حدة التفاوت بين طبقات المجتمع وإيجاد قدر من المساواة بين الفقراء والأغنياء كما كفل الإسلام ذلك.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في التحليل من خلال القاء الضوء على اهمية الزكاة وما تحقق من نتائج رائعة في المجتمعات الاسلامية، وقد استخدم الباحث نماذج اقتصادية اسلامية ناجحة قامت بتطبيق نظام الزكاة مما أدى إلى تخفيض حدة الفقر في البلاد.

وتوصلت الدراسة إلى أن الزكاة ركن الإسلام الثالث فهي جزء مهم وركن أساسي من نظام الاقتصادي الإسلامي في معالجة قضايا المال ومشكلات الفقر لإيجاد توازن في المجتمع ومكافحة الحرمان، كما تعتبر زكاة المال عصب النظام الاقتصادي الإسلامي ففيها الحلول للمشكلات الاقتصادية المعاصرة والتي فشلت النظم الاقتصادية الوضعية في علاجها، ومن بين هذه المشكلات مشكلة تكدس الأموال في يد فئة مما أدى إلى زيادة الفوارق بين الطبقات، ومشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي، ومشكلة التضخم، ومشكلة الاكتناز ومشكلة الفوائد الربوية، ولقد أدت هذه المشكلات وغيرها إلى الحياة الضنك للطبقة الفقيرة، وانخفاض مستوى الدخول عندها، وعدم توفير الحاجات الأساسية للحياة.

3. (السيد، 2013م) عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي الحالة المصرية نموذجاً

هدفت الدراسة إلى التعرف على تباين وجهات النظر في شكل العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل، ثم التعرف إلى شكل هذه العلاقة في مصر عن طريق اختبار فرضية كوزنتس في توزيع الدخل وأثر ذلك في النمو الاقتصادي، وذلك خلال الفترة من العام المالي 1988-1989 إلى العام المالي 2012-2013، وتحقيقاً لهذا الهدف تم استعراض بعض الأدبيات والتعرف إلى نتائج بعض الدراسات التطبيقية في هذا المجال؛ ومن ثم، بيان أثر العدالة في توزيع الدخل مع بعض المتغيرات على النمو الاقتصادي في مصر.

تستخدم الدراسة المنهج الاستنباطي وذلك من خلال وضع الفروض والمقدمات المتعلقة بكل من النمو الاقتصادي الذي يمثله الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والتفاوت في توزيع الدخل الذي يمثله معامل جيني بجانب مجموعة أخرى من المتغيرات التي تؤثر في النمو الاقتصادي وذات صلة بالعدالة في توزيع الدخل مثل: الاستهلاك النهائي، والتراكم الرأسمالي، والإيرادات العامة للدولة، وعدد السكان داخل الجمهورية، والإنفاق العام للدولة، وذلك كمتغيرات مستقلة. كما تعتمد منهج الاستقراء وذلك من خلال استقراء البيانات الخاصة

بمتغيرات الدراسة وتكوين سلاسل زمنية للفترة محل الدراسة. ثم المنهج الإحصائي في القياس وذلك من خلال معادلة انحدار متعدد لقياس تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

توصلت الدراسة إلى انه لم تتفق نتائج الدراسة في حالة مصر مع الدراسة المبنية على فرضية كوزنتس بأن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضا في المراحل الأولى من عملية النمو الاقتصادي، ثم يتجه إلى الزيادة حتى يصل إلى أعلى المعدلات، ثم يتجه إلى الاستقرار ثم الانخفاض في المراحل المتقدمة، أي أن السلوك العام للتفاوت في توزيع الدخل في مراحل النمو الاقتصادي لم يأخذ معكوس حرف (U) أي أن فرضية كوزنتس لا تعتبر قاعدة عامة نظراً إلى اختلاف السياسات التي تتبعها كل دولة في عملية توزيع الدخل، مع ملاحظة أن الاختلاف بالانخفاض أو الزيادة في معامل جيني في مصر خلال فترة الدراسة لم تكن بنسب مرتفعة.

4. (المقدسي، 2004م)، منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي.

هدفت دراسة "منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي" إلى توضيح العلاقة بين النمو والتوزيع والفقر في الاقتصاد العربي، والى تحديد نمط توزيع منظومة التكافل الاجتماعي على فئات المجتمع، وعلاقته بمتغيرات الفقر والبطالة وسلم الدخل.

واستخدمت الدراسة منهجاً تحليلاً يستند على بيانات مقطعية بعمل نموذج قياسي لدراسة العلاقة بين النمو والتوزيع من ناحية وبين البطالة والفقر من ناحية أخرى.

واستنتجت الدراسة أن ارتفاع مستوى الدخل في الاقتصاد العربي اقترن بتحسن درجة عدالة توزيعية، كما أن الفقر والبطالة مترابطان تحليلاً وواقعياً، ويقع ضحيتهما من قل حظه من التعليم، وانخفض أجره وسكن الريف في الوطن العربي، كما خلصت الدراسة إلى أن شبكات التكافل الأهلية أكثر كفاءة من تلك الرسمية منها في توصيل المعونات إلى مستحقيها، الأمر الذي يوجب تفعيل منظومة التكافل الاجتماعي بشقيها الرسمي والأهلي.

5. (عبد الباقي، 2013م) الفقر وتوزيع الدخل من منظور الاقتصاد الإسلامي:

دراسة تطبيقية على مملكة البحرين.

هدفت الدراسة إلى الإجابة على سؤالين هامين أولهما هل يقدم الاقتصاد الإسلامي إطاراً متكاملاً يضمن تطبيقه انتفاء الفقر وعدم عدالة توزيع الدخل والثروة في المجتمع المسلم؟

والثاني: ما مدى توافق السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في البحرين للقضاء على الفقر ولتضييق الفجوة الدخليه مع المنهاج الإسلامي؟ ولتحقيق ذلك يأتي البحث الحالي كدراسة مستفيضه للفقر وتوزيع الدخل في مملكة البحرين.

استخدم الدراسة الوصفي في تحليل المشكلة محل البحث من خلال البيانات المتعلقة بالفقر وسوء توزيع الدخل في مملكة البحرين وإبراز دور الزكاة في القضاء على هذه الظاهرة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الركن الثالث من أركان الإسلام وهو الزكاة كفيل بانتفاء الفقر من المجتمعات المسلمة وبتحقيق العدالة المنشودة في توزيع الدخل والثروة، فضلا عن الأدوات والفروض الأخرى المدعمة لدور الزكاة. كما عرض الباحث للسياسات والإجراءات التي تتبعها الحكومة البحرينية للحد من المشكلتين المذكورتين، وبين أن تلك السياسات والإجراءات تتفق والشريعة الإسلامية السمحاء. وتكمن أهم التوصيات في توجيه مزيد من الدعم والمؤازرة لقطاعي التعليم والصحة بمملكة البحرين لتحقيق العدالة في الحصول على خدمتي التعليم والصحة لكافة الأفراد.

6. (عليان، 2012م) بحث بعنوان (السلم الاهلي والتوزيع العادل للدخل)

تهدف الدراسة إلى طرح تعريف للسلم الأهلي أو الاجتماعي وكذلك التوزيع العادل للدخل، موضحة أضرار التوزيع المجحف للدخل على المجتمع وعلى الاقتصاد، كذلك تهدف إلى تناول الحلول المقترحة لمشكلة توزيع الدخل من وجهة نظر الإسلام والاقتصاد الإسلامي.

منهجية الدراسة استخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي التحليلي للخروج بإجابات على أسئلة الدراسة:

1-ما هو السلم الأهلي أو الاجتماعي وما هو التوزيع العادل للدخل؟

2-هل يوجد علاقة بينهما؟

3-ما هي أضرار التوزيع المجحف للدخل على المجتمع وعلى الاقتصاد؟

4-ما هي الحلول المقترحة لمشكلة توزيع الدخل من وجهة نظر الإسلام؟ والاقتصاد الإسلامي؟

وتوصلت الدراسة إلى فضل نظرة الاسلام المادية والروحية معاً إلى الاقتصاد وأهمية موضوع التوزيع العادل للدخل لتحقيق السلم الأهلي الذي يقع في ترتيب عال من ضرورات حياة الإنسان كفرد وكمجتمع، كانت هذه السياسات مفيدة للاقتصاد كإنتاج بدعمه بأحد عناصر

الإنتاج المهمة وهو التوزيع العادل للدخل والذي أثبت في العصر الحديث أهميته ، وكذلك كان الحس الإنساني فيها عاليا لنزع بذور الطبقية والحقد الاجتماعي من النفوس (مثلاً: أوجب الإسلام على الغني تحري الفقير لإخراج زكاته له، وسن له أن يذهب إليه بنفسه ليعطيه إياها).

7. (منصور، 2007م) دراسة بعنوان (عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية)

هدفت هذه الدراسة إلى ربط برامج عدالة التوزيع في الدخل على مستوى الدول المتقدمة والدول النامية وربطها بمسارات التنمية الاقتصادية التي حققتها هذه الدول وإلى أين وصلت؟، بالإضافة إلى تقديم البديل الموضوعي للاقتصاديات الوضعية التي كانت تتطلع إلى المادية مع الغاء الالتزامات الروحية، والوصول إلى الغايات دون النظر إلى المخالفات والعقوبات التي تخلفها تلك الأنظمة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي داخل البلاد.

استخدمت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي لاقتصاديات الدول حيث تم استقراء مسارات التنمية لمجموعه من الدول المتقدمة والنامية ومعرفة اتجاهاتها ومراحل نموها ومقارنة مراحل النمو التي وصلت إليها مع درجة التفاوت في الدخل باستخدام معامل جيني.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الدول التي وصلت إلى درجة متقدمة من التنمية الاقتصادية كانت تحقق أقل درجات في معامل جيني والعكس صحيح، وذلك من خلال مشاركة الدول لجميع أفراد المجتمع في العملية التنموية الشاملة، بالإضافة إلى دور الدولة في دعم المؤسسات الخيرية والتنموية والاجتماعية لتقليل حدة التفاوت بين شرائح المجتمع.

ثالثاً: الدراسات الاجنبية:

1. دراسة (Margote Salomon,2011) بعنوان (الفقر وعدم المساواة، وامكانات القانون الدولي لحقوق الإنسان)

هدفت هذه الدراسة إلى ضمان الحد الأدنى من معايير الكرامة لجميع الفقراء استناداً إلى توفير وتأمين الاحتياجات الأساسية للفقراء حسب ما نص عليه القانون الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى التعرف على مدى امكانية القانون الدولي من توفير الاحتياجات وضمانها والتي من شأنها أن تقلل من أعداد الفقراء في العالم وتقليل حدة التفاوت وعدم المساواة في توزيع الدخل.

استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي من خلال التعرف على القانون الدولي لحقوق الإنسان وما تم تطبيقه في دول العالم، وإلى إمكانياته في الحد من الفقر مع إيجاد وتلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، واستخدم الباحث الأسلوب الاستقرائي لمؤسسات المجتمع المدني في تطبيق برامج الاصلاح الهيكلي للحد من الفقر وتقليل درجة التفاوت بين الأغنياء والفقراء.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يحتوي على نصوص وقوانين تكفل حق الفقراء في العيش الكريم مع ضمان توفير الاحتياجات الأساسية التي يطلبونها، بالإضافة إلى أن له إمكانيات قوية جداً تساعد في الحد من الفقر في العالم، إلا أن هناك بعض المعوقات والصعوبات التي تواجهه وتحول دون تطبيق هذا القانون في بعض الدول الفقيرة بسبب الممارسات الاستبدادية من السلطات الحاكمة ونهب ثروات البلاد وخيراتها من قبل رجال الحكومة، ولكن الدول التي تطبق القوانين تتمتع بمعدلات فقر منخفضه نسبياً ومؤشر التفاوت واللامساواة يكون ضئيل جدا بالمقارنة مع الدول التي لا تحترم مثل هذه القوانين.

2. دراسة: (Hashemi & Montesquiou,2010م) بعنوان (الوصول الى الفقراء) دروس من نموذج التخرج.

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد الطرق والوسائل المناسبة في خروج عدد من الفقراء من دائرة الفقر المدقع، من خلال توفير الأمان الغذائي، وتشجيع المشاركين على الادخار، ونقل الأصول للمشاركين للمساعدة في البدء بأنشطة اقتصادية مستدامة.

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي في تحليل المشكلة محل الدراسة من خلال استهداف عشر برامج في ثمانية دول تختلف في بيئتها الاقتصادية والثقافية الاجتماعية، وقد كان البرنامج مبني على خمس مراحل تتمثل في الاستهداف الجيد للأسر الفقيرة، ومن ثم تم قياس النتائج بناء على مقارنة مجموعتين واحدة خضعت للدراسة وأخرى لم تخضع.

وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الأمان الغذائي زادت بمقدار النصف، كما زادت كمية الأصول التي يمتلكها المشاركون، كما أن النساء زادت ثقتهن بأنفسهن وقدرتهم على رعاية أطفالهم وتوفير احتياجاتهم وأصبحن أكثر إيجابية.

3. دراسة (widjaja,2009م) بعنوان (التمويل الاصغر ليس للفقراء)

Microcredit(not) for the poor- Amisleading Panacea Assumption

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة فعالية التمويل الأصغر في تقليل نسبة الفقر عن طريق مناقشة الايجابيات والسلبيات لمؤسسات التمويل الأصغر والاليات المتبعة في تقديم التمويل والوصول إلى حلول للمشاكل المقترحة.

وأستخدمت **هذه الدراسة** المنهجية الوصفية في التحليل من خلال الحصول على بيانات كافية للتمويل المستخدم في دعم شرائح الفقراء وزيادة إنتاجيتهم بما يساعدهم من الخروج من دائرة الفقر.

وتوصلت **الدراسة** إلى أن التمويل يساعد الأشخاص الفقراء في الخروج من دائرة الفقر عن طريق زيادة دخلهم وتمكين النساء من القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة وتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وهي طريقة فعالة لخلق فرص تعليمية وصحية وغذائية أفضل لأولادهم، إلا أن العديد من المؤسسات لا تصل إلى أفقر الفقراء أو تقوم باستبعادهم بسبب التمييز من المؤسسات أنفسها أو الاشخاص (الأغنى) من الفقراء خاصة في حالات القروض الجماعية، كما أن التمويل وحده ليس دائما هو الحل الكافي للمشاكل المتعلقة بالفقر، فالتمويل قد يكون استراتيجية فعاله مكملة لتدخلات اخرى.

4. دراسة (مايكل- بيتس،2004م) بعنوان (الفقر وعدم المساواة في الاقتصاد)

Poverty and inequality in the global economy

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى انتشار الفقر وعدم المساواة في أغنى اقتصاديات الدول الرأسمالية مثل (الولايات المتحدة الامريكية) ومدى انتشار الفقر وعدم المساواة في البلدان الفقيرة في العالم، والفجوة بين تلك البلدان.

استخدمت الدراسة منهج التحليل الكمي للمشكلة محل الدراسة من خلال الحصول على بيانات عن أغنى اقتصاديات الدول الرأسمالية (أمريكا)، بيانات عن الفقر ومستوى عدم المساواة مع أفقر دول العالم، من خلال النتائج ليتم المقارنة.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الدول التي تطبق الرأسمالية وتنمو بدرجات متسارعة تنمو معها درجات عدم المساواة في التوزيع والثروة بين أفراد المجتمع، وبالتالي يزداد عدد الفقراء، بالإضافة إلى أن هذه الاقتصاديات نهجت طريق الاستعمار وسلب ثروات وخيرات البلدان الفقيرة مما زاد في اتساع الفقر في تلك البلدان وزيادة حدة التفاوت بين أفراد المجتمع.

1.10 التعليق على الدراسات السابقة وموقع هذه الدراسة:

أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة:

تتفق هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في كونها تسلط الضوء على معدلات الفقر المتزايدة عبر العالم، وعلاقة الفقر في العالم مع مستويات الإنتاج، ومحاولة إيجاد برامج الإصلاح الهيكلي للتخفيض من حدة الفقر من خلال تقديم المساعدات إلى الفقراء وإعانتهم على تلبية الاحتياجات الاساسية لمتطلبات الحياة بالإضافة إلى المعوقات المادية التي تحول دون تطبيق مثل هذه البرامج.

وتتفق أيضا في قضية عدالة التوزيع في الدخل بين الدول وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية.

أوجه الاختلاف:

ومن خلال اطلاع الباحث على هذه الدراسات وغيرها تبين لنا مدى أهمية تسليط الضوء على معدلات الفقر في العالم وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة، بالرغم من وجود تطورات تكنولوجيه هائلة في مجال الإنتاج، لاسيما في مجالي الزراعة والصناعة، بالإضافة إلى الزيادة المرتفعة في حجم الإنتاج الكلي العالمي إلا أن هناك فقراء بأعداد متزايدة حول العالم. مع توضيح أثر الناتج المحلي الاجمالي ومعامل جيني لقياس عدالة التوزيع على معدلات الفقر في العالم.

الجديد في هذه الدراسة:

موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة يميزها عن جميع الدراسات من خلال توضيح علاقة مستويات الانتاج وعدالة التوزيع على معدلات الفقر، مستخدماً بذلك تجارب بعض الدول المتقدمة وأخرى نامية وإجراء المقارنة بينهما لمعرفه العوامل المؤثر والمسببة في العلاقة بدرجة كبيرة على الفقر، بمعنى هل كلما زاد الإنتاج في بلاد ما انخفضت معدلات الفقر فيها؟

أم هل كل ما كانت الدولة تتمتع بعدالة في توزيع الدخل حسب معامل (جيني) بأنها لا تعاني معدلات فقر مرتفعة؟ وبذلك تعتبر هذه الدراسة هي الأولى في هذا المجال.

الفصل الثانـي

الإطار النظري

الفقر: مفهومه ومؤشرات قياسه

الفصل الثاني

الفقر مفهومه ومؤشرات قياسه

2.1 المقدمة:

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم المشكلات التي تواجهها المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية، وقديما ارتبطت ظاهرة الفقر بفقدان الموارد أو بالحروب التي تؤدي للاستعباد، ولذا نجد أن الأديان السماوية جميعها قد أولت ظاهرة الفقر اهتماما خاصا، وبالذات من حيث ارتباطها بتسلط الأغنياء وسعيهم الدائم للهيمنة وكنز الذهب والفضة. أما النظريات الاجتماعية فإنها ركزت على وجود أفراد أثرياء أو أمم غنيه تجد من مصلحتها الدائمة إبقاء الأمم في حالة فقر مستمر، ويعتبر الفقر المدقع انتهاكا لحقوق الإنسان وسلباً لإنسانيته وكرامته في العيش الكريم.

وفي تراثنا الإسلامي نجد المقولة الشهيرة للفاروق عمر رضي الله عنه: " لو كان الفقر رجلا لقتلته". وفي التراث الفلسفي نجد مقالة أرسطو "الفقر هو مولد الثورات والجريمة" فالعديد من الثورات الاجتماعية والسياسات الكبرى في التاريخ الإنساني كان الفقر سببها الرئيسي أو أحد أسبابها المهمة. وواحدة من أهم النظريات الاجتماعية الحديثة، وهي "الاشتراكية"، جاءت بشكل أساسي للتصدي لظاهرة الفقر ومعالجة مشكلة الفوارق الكبيرة في الثروة بين الأفراد كما بين الأمم. وعلى أساس تلك النظرية بني العديد من الأقطار الحديثة، كما كان لها أثر مهم في توجيه دفة الصراع بين الأمم لعقود طويلة. والنظرية الاقتصادية الحديثة ركزت في جانب مهم منها على قضية "توزيع عوائد الإنتاج" من وجهة نظر الكفاءة في التوزيع وآثارها في هيكل الإنتاج وفي عملية تخصيص الموارد.

ورغم كل التّقديرات والمؤشّرات والحلول الّتي وضعت من خلال الخبراء لا يزال الفقر منتشراً رغم ما يتمتّع به العالم من خيرات تنتشر من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه.

ورغم الإيجابيات التي تقدمها البرامج والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إمداد الفقراء والمعوزين بالمعونة، فإنه من الضروري وضع خطط استراتيجية للتقليل من معدل الفقر، وبالرغم من أهمية العمل الإغاثي فإن الأهم من ذلك إيجاد فرص العمل لهؤلاء الفقراء من خلال خطة استراتيجية تنموية، وبالتالي فإن ذلك يمثل أحد أهم وأخطر المسؤوليات الملقاة على عاتق المسئولين والرسميين بالدرجة الأولى في السلطة الوطنية الفلسطينية.

2.2 مفهوم ومعنى الفقر:

الفَقْرُ لغة: العَوَز والحاجة والجمع : مَفاقِرُ، أو الهمُّ والحرْص والجمع: فُقورٌ، الفَقْران: الفقر وكثرة العيال، ومنها الفقير والجمع فقراء أي الزَّمْنَى الضعاف الذين لا حرفة لهم، والفَقِيرُ من الناس: من لا يملك إلاَّ أقل القُوت، وفي مقاييس اللغة: (فقر) من ذلك الفقار للظهر، الواحدة فقارة، سميت للحزوز والفصول التي بينها، والفقير: المكسور فقار الظهر. وقال أهل اللغة: منه اشتق اسم الفقير، وكأنه مكسور فقار الظهر، من ذلته ومسكنته، ومن ذلك: فقرتهم الفاقرة، وهي الداهية، كأنها كاسرة لفقار الظهر (ابن منظور، 2000م، ص205).

الفقر اصطلاحا:

تعددت وتنوعت تعاريف الفقر واختلفت حسب وجهات نظر الباحثين والدارسين حول ظاهرة الفقر الصعبة والمعقدة ولما لها من أبعاد متعددة ومتنوعة: اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، وبيئية.

- عرف البنك الدولي الفقر: بأنه "هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة".
- وفي جمهورية مصر العربية: ذلك المستوى من الدخل أو الإنفاق الذي لا يكون ملائماً لمقابلة الحاجات الأساسية لبقاء الفرد" أي عدم قدرة الأفراد أو الأسر لامتلاك موارد كافية لإشباع حاجاتهم الأساسية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، 2015م).
- يعرف جورج زمل (منظر ألماني قديم) الفقر بأنه: "تحديد الناس لمستوى عيش معين يعدون ظروفهم دونه حالة فقر" في هذا التعريف نجد أنه لا يحكم على مستوى العيشة للفرد بل لابد من النظر إلى أحوال الآخرين في الوسط الذي يعيشه (سرحان وآخرون، 2012م، ص60).
- يعرف لويس كوسر (منظر أمريكي معاصر) الفقر: بأنه "وصم المجتمع حياة جماعة اجتماعية معينة بأنها تعيش ضمن دائرة الفقر: بأنه" وهو مشابه لجورج ولكنه استخدم كلمة وصم وهي مشابهة لكلمة تحديد الناس، ولا غرابة في هذا التشابه فكوسر تلميذ لجورج (سرحان وآخرون، 2012م، ص60).

والفقر نسبي، ففي الولايات المتحدة عُدّ خُمس سكانها فقراء عام 1964 وفق المعايير الموضوعية، ولكن المستوى الذي يعيش به هذا الخمس أعلى من المستوى المعيشي لملايين البشر في الدول النامية (العمر والمومني، 2000م، ص174)، كما أن الفقر يختلف باختلاف

الزمان والمكان والثقافات، فالفقر الشديد الذي يؤدي إلى الموت أحيانا ليس كالفقر الناتج عن سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع مثلاً (الواوي، 2013م، ص21).

- **مفهوم الفقر في فلسطين:** تم تعريف الفقر في فلسطين بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية جنباً إلى جنب مع احتياجات أخرى، كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والمواصلات والرعاية الشخصية الآنية والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل. وقد تم تعديل خطي الفقر بشكل يعكس مختلف الاحتياجات الاستهلاكية للأسر استناداً إلى تركيبة الأسرة (حجم الأسرة وعدد الأطفال)(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مفاهيم ومصطلحات، ص208).
- **مفهوم الفقر من وجهة نظر الباحث:** هو الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول **على** المستويات الدنيا من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة.

2.3 مؤشرات قياس الفقر:

هناك ثلاث مناهج لقياس الفقر: الأول يعتمد على تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة، والثاني هو الدخل الكلي لوحدة القياس، والثالث هو مستوى الرفاه الكلي، أو حجم الانفاق الكلي ليس على الاستهلاك فقط، وإنما على الحاجات الأساسية الأخرى (الفارس، 2001م، ص21).

إن قياس ظاهرة الفقر في الكثير من الدراسات الدولية والمحلية التي تعمل باستمرار على مراجعة مؤشرات القياس وتوسيع نطاقها، تتميز بنوع من الصعوبة نظرا لارتباطها بالمفهوم النسبي، بمعنى الفقر بالنسبة لماذا؟ وبالعودة للدراسات الاقتصادية والاجتماعية وأفضل التحليلات التي تناولت هذا الموضوع والتي قام بها العديد من الخبراء، نجدها تستعمل عادة ثلاثة مناهج لدراسة مدى انتشاره ووضع مؤشرات قياسه، وهي حسب ما يلي:

1. **المنهج النقدي:** ويستند هذا المنهج على الدخل. وهذا المؤشر يركز على دخل الأسرة المعيشية، وتعريف الفقر في حدود السلع والخدمات الخاصة التي يمكن ان نحصل عليها بهذا الدخل. وهذا يتضمن تحديد مستوى أدنى للاستهلاك واعتبار الأسرة المعيشية التي يقل مستواها عنه أسرة فقيرة.

وبناءً على هذا المنهج، فإن الشخص الفقير هو الشخص الذي يمتلك مبلغاً من المال يقل عن الحد المسمى بحد الفقر (المراقب الاقتصادي،2010م، ص 66).

وحد الفقر هذا منسوباً إلى مستوى وأنماط الحياة في مجتمع معين، وهو شائع الاستعمال في بعض بلدان أوروبا، حيث يحدد حد الفقر بمستوى الدخل النقدي الذي يعادل نصف الدخل المتوسط.

حيث نجد أن البنك الدولي في بحوثة بشان الفقر يستعمل طريقة تقوم على الدخل السنوي لكل نسمة بالمقارنة مع القدرة الشرائية، ويعين حد الفقر مسبقا ويمكن بذلك تقييم أثر الفقر ويساعد بالتالي على إجراء المقارنات الدولية (المراقب الاقتصادي،2010م، 67).

2. **المنهج القائم على ظروف المعيشة:** إن هذا المنهج يوسع الطرح السابق، حيث يضيف لقياس الظاهرة ظروف حياة الاسر من سكن، وتغذية وشغل، ومعطيات تتصل بنوعية ظروف المعيشة كوصل المساكن بشبكة التطهير وتوفر مياه الشرب ومدى دوام الشغل والبطالة وغيرها، وتأتي معايير القياس المختارة مرتبة حسب اهميتها وتعطي في الأخير نتيجة يحدد على أساسها مدى الحرمان الذي تعاني منه الأسر (المراقب الاقتصادي،2010م، ص101).
3. **المنهج الذاتي:** إن هذا المنهج يقوم على الإدراك بأن هذه الأسر لها ظروف معيشية معينة، وذلك من خلال استمارة للأسئلة والأجوبة، وتستعمل الأجوبة التي يتم تجميعها لتعيين حد الفقر الذاتي، الشيء الذي يمكننا في الأخير من القول بأن الأسر التي ظروف معيشتها أقل من هذا الحد هي اسر فقيرة.
4. **منهج ومؤشرات التنمية البشرية:** إن مختلف المناهج الثلاثة السابقة الذكر تضمنها تقرير حول التنمية البشرية، والتي يبلورها ضمن مؤشرات القياس التالية:

أ. مؤشر التنمية البشرية:

لقد اقترح التقرير العالمي الأول حول التنمية البشرية الصادر سنة 1990م، مؤشر لتقييم التنمية البشرية، والذي يسمح بقياس المستوى المتوسط لبلد ما، وذلك حسب المعايير الثلاثة التالية:

1- مدى حياة الفرد:

ونقصد بذلك القابلية للعيش طويلا وفي صحة جيدة ويعتبر من مؤشرات قياس الفقر، فكلما زادت هذه المدة كلما دل على تقدم البلد ومنه يعكس لنا الوضع الصحي زمنه الاجتماعي للبلد، وكلما انخفضت دل على فقر البلد من حيث عدم توفر الخدمات الصحية والتغذية وغيرها من الحاجات الضرورية الأخرى (تقرير التنمية البشرية، البنك الدولي،2009م).

2- **المستوى التعليمي:**

ويقاس بنسبة تعلم الكبار من جهة وبنسبة التمدرس من جهة أخرى، والتي تشمل الأشخاص الذي تتراوح اعمارهم بين 6 و23 سنة، في أطوار التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، والتعليم يعني اكتساب معارف ومهارات (تقرير التنمية البشرية، البنك الدولي،1990م).

3-إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي للفرد:

والذي يقاس بقيمة القدرة الشرائية، حيث أن الدخل يعكس لنا الوضع المعيشي للفرد.

ب. مؤشر الفقر البشري:

لقد تم اقتراح مؤشر أخيراً في التقرير العالمي حول التنمية البشرية الصادر في سنة 1997م يهدف إلى تحديد مستوى الفقر في البلدان، والذي يقسم بدوره إلى نوعين كما يلي:

1. مؤشر الفقر البشري للبلدان النامية:

يتم تحديد مؤشر الفقر البشري بالنسبة للبلدان النامية عن طريق ثلاثة جوانب أساسية في حياة الإنسان، سبق وأن أخذها مؤشر التنمية البشرية بعين الاعتبار، ولكن خلافا لهذا الأخير، فأن مؤشر الفقر البشري يتناولها من زاوية العجز ويتعلق الأمر بما يلي: (تقرير التنمية البشرية، البنك الدولي،2010م).

أ. **طول العمر:**

الذي يقاس باحتمال الوفاة في سن مبكرة أي قبل بلوغ 40 سنة، فكلما انخفض دل على تخلف الدولة وتأخرها، وكلما زاد فإنه يشير الى تقدم الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا نجد أن هذا المعيار يشير إلى مدى تقدم الدولة وتخلفها، لأنه يعكس الحالة العامة في البلاد من ناحية مستويات التغذية والصحة وتوفر وسائل الصحة وغيرها من العوامل التي تعكس بدورها مستوى الرفاهية في الدولة (تقرير التنمية البشرية، البنك الدولي،2010م).

ب. **نقص التعليم:** الذي يقاس بنسبة البالغين الأميين أي 15 سنة فما فوق.

إن التعليم هو عبارة عن نوع من أنواع الاستثمار البشري يحقق عائد مرتفعا، سواء للأفراد أو للمجتمع ككل، ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي نجد:

- نسبة الذين لا يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي والثانوي.
- نسبة الانفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إجمالي الانفاق الحكومي. (تقرير التنمية البشرية، البنك الدولي،2010م)

ج. نقص الخدمات: والتي يوفرها الاقتصاد في مجمله، ويتم قياس هذه المتغيرات انطلاقا من ثلاثة مقاييس وهي:

- نسبة الأشخاص المحرومين من مياه الشرب.
- نسبة الأشخاص المحرومين من الاستفادة من الخدمات الصحية.

فالصحة تلعب دوراً هاماً، سلباً وإيجاباً في الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والفقر كما هو معروف حليف المرض ونستدل على وضع الصحة من خلال مؤشر عدد الوفيات لكل ألف من السكان، وعدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، وارتفاع معدلات الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية، وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية (تقرير التنمية البشرية، البنك الدولي،2010م).

- نسبة الاطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات والذين يعانون من سوء التغذية.

إن سوء التغذية يصيب الأسر الفقيرة والمحرومة والتي لا يستطيع أفرادها إنتاج وتدبير ما يكفيهم من الغذاء، والتي تعيش في بيئة لا تتوفر فيها شروط الصحة، من مياه نظيفة أو الاستفادة من الخدمات الصحية (تقرير التنمية البشرية، البنك الدولي، 2010م).

2.4 أنواع الفقر:

2.4.1 حسب معيار الثبات: حيث يمكن التمييز بين نوعين من الفقر:

- الفقر الثابت المتواصل وهو جماعي هيكلي.
- الفقر الطارئ أو الظرفي الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة، أو كارثة طبيعية، والذي يمكن تجاوزه بالتضامن الشعبي والدولي.

هذا ويعتبر الفقر في الوطن العربي والإسلامي سمة رئيسية رغم الموارد الاقتصادية الكبيرة التي حبا الله بها مجتمعاتنا وتنوعها بين الصناعة والزراعة والأيدي العاملة، بالإضافة إلى النفط. إن الفقر بمختلف مظاهره يشكل ألما في قلب الوطن العربي الذي يصنف في مجمله ضمن دول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وبالتالي تتدرج ضمن الدول والمناطق الأقل دخلا

في العالم، إلا أنه هناك دول غنية وأخرى فقيرة. وهذا لم يمنع من وجود فقراء داخل الدول الغنية، وفئة قليلة فاحشة الثراء ضمن هذه الدول (Debraj Ray, 1998, P 251).

2.4.2 : تقسيم الفقر حسب مستويات المعيشة:

ينقسم الفقر حسب مستويات المعيشة لعدة أنواع:

1. **الفقر المطلق:** وهو عدم قدرة الفرد أو الأسرة على توفير الحاجات الأساسية التي يستطيع من خلالها الفرد أو الأسرة العيش حياة كريمة ومستقرة في مجتمع معين وفي فترة زمنية محددة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م، ص209).

ويعبر عنه آخرون بأنه هو الحرمان من الموارد الاقتصادية التي تمكنه من إشباع حاجاته الأساسية بنحو ملائم، وبعبارة أخرى فإن خط الفقر المطلق يساوي إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية (تيماشيف،1978م، ص75).

2. **الفقر النسبي:** يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر، ومن وقت لآخر معتمداً على كلف اشباع الحاجات المختلفة (باقر، 1998م، ص26-27)، فعلى ضوء الفقر النسبي قد يكون الفقير في بلد ما غنياً بالنسبة لبلد آخر.
3. **الفقر المدقع:** وهو الذي يساوي الحد الأدنى من السلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة إلاّ لمدة قصيرة (قيره ، 1999م، ص 47).

2.5 أسباب الفقر:

2.5.1 أسباب عامة:

بما أن الفقر مسألة نسبية يختلف من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، وله مفاهيم وأنواع متعددة فمن الطبيعي أن تختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفقر، فمعرفة أسباب أي مشكلة ينير الطريق لحلها، ومعرفة أسباب الفقر ينتج عنها صياغة سياسات للقضاء عليه، وقد تختلف أسباب الفقر من دولة لأخرى، فالأسباب التي تؤدي إلى الفقر في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة، فهناك مجموعة من الأسباب سواء كانت مجتمعة أو جزء منها تؤدي إلى حدوث الفقر **وهذه الأسباب هي:**

1. انعدام الدخل، أو انخفاضه تحت مستوى خط الفقر، وقد يكون انخفاض الدخل بسبب انخفاض مستوى الأجور أو قبول الأفراد بأعمال غير مناسبة ذات أجور متدنية.

2. ضعف أداء المؤسسات الحكومية، والاجتماعية، فيما يخدم مصلحة الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع.
3. الصدمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها أفراد المجتمع، مثل سوء المواسم الزراعية والركود الاقتصادي وهذه عادة ما ينتج عنها الفقر المؤقت.
4. عدم امتلاك الأفراد لمختلف أنواع الأصول المادية والبشرية، والأصول المادية مثل الأرض، والادخار، وسهولة الوصول إلى القروض المالية، أما الأصول البشرية مثل المستوى الصحي والتعليمي الجيد، والمشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز الديموقراطية والتنمية السياسية (World Development ،2001/2000م، p34).
5. ضعف الإنتاجية وعدم ملائمة قدرات الأفراد لمتطلبات سوق العمل، مثل انخفاض المهارة وضعف التعليم والتدريب (Sharp and Ansel ، 1990م، p276).

2.5.2 أسباب الفقر في الدول النامية:

هناك مجموعة من الأسباب التي ساهمت في توليد الفقر في العديد من الدول النامية، والتي تتمثل في:

1. سوء إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
2. وهدر الموارد الاقتصادية والمالية، واستخدامها في مشاريع فاشلة وغير إنتاجية، وحرمان الفقراء من ثمارها.
3. وكذلك فان الهجرة المعاكسة والتي تؤدي إلى زيادة عدد السكان، والضغط على الموارد الاقتصادية، مثل ما حدث في الأردن وفلسطين في أعقاب حرب الخليج الثانية في عام 1990م، حيث أجبر العديد من الأردنيين والفلسطينيين للعودة إلى أراضيهم، مما حمل الدولة عبء تشغيلهم، وتغذيتهم، وإيوائهم (تقرير الأمم المتحدة، 1997م، ص13).
4. وكذلك عدم الاستقرار السياسي وتوجيه جزء كبير من نفقات الدولة للأغراض العسكرية والدفاع، على حساب المشاريع الإنتاجية.
5. وكذلك تدهور قيمة العملة المحلية والارتفاع في مستوى الأسعار، مما يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للأفراد.
6. بالإضافة إلى التفاوت الكبير في توزيع الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية.
7. كما أن حرمان فئات لها دورها الاجتماعي والاقتصادي من المشاركة في كافة مجالات الحياة مثل المرأة وسكان المناطق الريفية قد يؤدي إلى الفقر (باقر، 1996م، ص1).

8. وهناك عوامل أخرى قد تؤدي إلى الفقر، مثل ارتفاع معدلات النمو السكاني والذي يرافقها عدم التخطيط الاقتصادي بما يكفل استيعاب هذه الزيادة في سوق العمل، ومن ثمة هناك عامل آخر وهو الاعتماد على الأساليب البدائية في الإنتاج ونقص رأس المال.

2.5.3 أسباب الفقر في الدول المتقدمة:

1. الركود الاقتصادي وما ينتج عنه من آثار اقتصادية سلبية تلحق الضرر بالمنتجين والمستهلكين وتفشي ظاهرة البطالة، وتضرر فئات ذوي الدخل المحدود في المجتمع.
2. فشل بعض الحكومات في وضع سياسات اقتصادية واجتماعية فاعلة لصالح الطبقات الفقيرة (عيوش، 1992م، ص165).
3. التميز العنصري والعرقي في بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية (سراج ويوسف، 1997م، ص26).
4. وقد يكون الفقر ناتجا عن سوء توزيع الدخل في بعض هذه الدول.
5. كما أن الحروب والنزاعات الدولية لها دور كبير في إفقار فئات كبيرة من المجتمع.

2.6 حالة الفقر في فلسطين ودوليا:

2.6.1 حالة الفقر في فلسطين:

تستدعي دراسة ظاهرة الفقر بين الفلسطينيين، الانطلاق من خلفية ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من احتلال وإغلاقات وحصار عسكري واستيطان ومصادرة للأراضي والسيطرة على المياه. ويرافق هذه الخلفية وضع اقتصادي هش واستمرار حالة الغموض السياسي، الأمر الذي أثر سلباً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة والآمنة أصلا. فقطاع غزة يعاني عزلة متزايدة عن بقية العالم نتيجة القيود المفروضة على الحركة والتواصل مع العالم الخارجي (القيود على حركة السكان، والبضائع، والوصول إلى الأسواق الخارجية، وحظر دخول المنتجات، ...) نتيجة لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الحدود، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر ومستويات البطالة في قطاع غزة. من جانب آخر، تعاني الضفة الغربية، ونتيجة السيطرة الإسرائيلية، من نوع مختلف من المعيقات التي يعاني منها قطاع غزة؛ حيث تقوم إسرائيل بالتحكم بالضفة الغربية، علاوة على تحكمها بالحدود، من خلال الحواجز العسكرية بين المناطق، والإغلاقات، مما يؤثر سلباً على حرية الحركة الداخلية والخارجية، ويخلف أثراً سلبياً على النواحي الاجتماعية والاقتصادية لسكان الضفة الغربية.

ووفقاً للمفهوم الوطني للفقر والذي يستند إلى التعريف الرسمي للفقر الذي تم وضعه في العام 1997م. والذي يضم ملامح مطلقة ونسبية تستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة تتألف من خمس أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال)، وقد تم إعداد خطي فقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية للأسر، فقد قدر معدل الفقر بين السكان وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقية 25.8% خلال عام 2011م، بواقع 17.8% في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة. كما تبين أن حوالي 12.9% من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع، بواقع 7.8% في الضفة الغربية و21.1% في قطاع غزة. هذا مع العلم أن خط الفقر للأسرة المرجعية قد بلغ 605 دولار وخط الفقر المدقع قد بلغ 483 دولار[1] (تقرير صحفي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014م).

تشير البيانات إلى أن نسبة العاطلين عن العمل من بين المشاركين في القوى العاملة في الربع الأول 2014م بلغت 26.2% في فلسطين، بواقع 18.2% في الضفة الغربية و40.8% في قطاع غزة. كما تصل نسبة البطالة في فلسطين بين الإناث المشاركات في القوى العاملة إلى 36.5% مقابل 23.3% بين الذكور (تقرير صحفي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014م).

1- خط الفقر للأسر المرجعية في فلسطين بلغ 2293 شيكل اسرائيلي تم تحويل القيمة إلى دولار بسعر صرف 3.79.
وخط الفقر المدقع في فلسطين بلغ 1832 شيكل اسرائيلي تم تحويل القيمة إلى دولار بسعر صرف 3.79.

والشكل التالي يبين نسبة الفقر بين السكان في الأراضي الفلسطينية، في 1994-2014م.

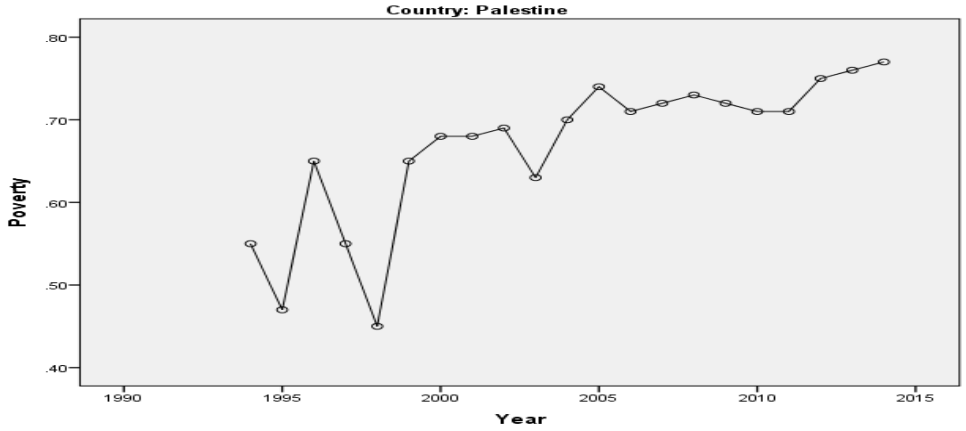

شكل (2.1): يوضح نسبة الفقر بين السكان في الأراضي الفلسطينية، في 1994-2014م.

حسب خط الفقر الوطني فلسطين.

المصدر: الشكل من اعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (2) في الملاحق

يبين الشكل رقم (2.1) الزيادة المضطردة في معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية وخصوصاً في الفترات الاخيرة من بعد عام 2010م حتى عام 2014م، ويرجع هذه الزيادة الى الانتهاكات الصهيونية والاعتداءات الإسرائيلية على الاراضي الفلسطينية، وخصوصا قطاع غزة الذي شهد ثلاث حروب في تلك الفترة مما فاقم مشكلة الفقر في فلسطين.

2.6.1.1 خط الفقر:

قدر خط الفقر العادي للأسرة المرجعية المكونة من خمس أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال) في فلسطين 605 دولار خلال عام 2011م، بينما بلغ خط الفقر المدقع لنفس الأسرة المرجعية 483 دولار أمريكي.

بلغت نسبة الفقر بين الأفراد خلال العام 2011م وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري 25.8%؛ بواقع 17.8% في الضفة الغربية و 38.8% في قطاع غزة. في حين أن 47.6% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني؛ منهم 35.6% في الضفة الغربية و 67.1% في قطاع غزة.

كما تبين أن 12.9% من الأفراد الفلسطينيين عام 2011م يعانون من الفقر الشديد (المدقع) وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة 7.8% في الضفة الغربية و 21.1% في قطاع

غزة. أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن 36.4% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الشديد؛ 24.3% في الضفة الغربية و 55.9% في قطاع غزة.

حيث أظهرت البيانات للأعوام 2009–2010م، أن الأسرة المرجعية الأكثر انتشارا في المجتمع الفلسطيني لم تعد الأسرة المكونة من ستة أفراد (2 بالغين و4 أطفال)، بل أصبحت الأسرة المكونة من خمسة أفراد (2 بالغين و3 أطفال)، وقد تم فحص بيانات مسوح عدة منها المسح الصحي الديموغرافي، ومسح الهجرة، إضافة إلى بيانات التعداد للعام 2007م، التي أظهرت أن حجم الأسرة قد انخفض، وتركيبة الأسرة اختلفت، وأن الأسرة الأكثر انتشارا هي الأسرة المكونة من 5 أفراد (2 بالغين و3 أطفال).

وقد تم تعديل استهلاك الأسر الشهري حسب التفاوت في الأسعار أو ما يسمى (القيمة الشرائية للشيكل الإسرائيلي) بين المناطق (الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس)، حيث يتضح من بيانات المسح أن هنالك فجوة كبيرة بين استهلاك الأسرة في الضفة الغربية واستهلاكها في قطاع غزة، ولكن عند أخذ التفاوت في الأسعار بعين الاعتبار نجد أن هذه الفجوة تقل.

(أطلس الفقر، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013م، ص15).

وتشكل ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني واحدة من التحديات الأساسية التي تواجه صانعي السياسات نتيجة انعكاساتها وتأثيراتها التي تطال شرائح واسعة في المجتمع الفلسطيني. وبجانب ذلك، فإن عدم خضوع مؤشرات الفقر في فلسطين لاتجاه محدد وارتباطها بالمؤثرات السياسية والأمنية والعوامل الخارجية الأخرى كالمساعدات الدولية، يزيد من صعوبة مهمة صانعي السياسات في رصد التغيرات ووضع الخطط والبرامج الهادفة للقضاء على ظاهرة الفقر. ولا يعاني المجتمع الفلسطيني من ظاهرة الفقر فقط، بل يتعرض هذا المجتمع إلى عملية إفقار وتهميش ممنهج يمارسه الاحتلال بهف الإبقاء على مسببات الفقر، وإضعاف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وزيادة اعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي.

والجدول التالي يبين النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر الوطني وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في الأراضي الفلسطينية، ما بين 2009م و 2011م.

النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر الوطني وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في فلسطين، 2009-2011

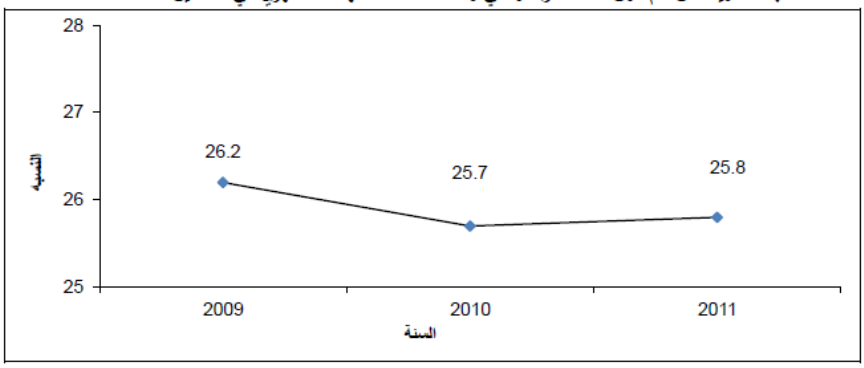

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. *مستويات المعيشة في فلسطين: الانفاق، الاستهلاك، الفقر، 2011*. رام الله – فلسطين.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. الفقر في فلسطين. *تقرير النتائج الرئيسية للأعوام 2009-2010*. رام الله – فلسطين.

شكل (2.2): يوضح النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر الوطني وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في الأراضي الفلسطينية، ما بين 2009 و 2011م.

تبين من الشكل رقم (2.2) أن النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في فلسطين لم تتغير بشكل ملحوظ وهذا يدل على وجود عوامل كثيرة تضعف الاقتصاد الفلسطيني.

لذا فإن استراتيجيات المواجهة التي تتبعها الأسر الفلسطينية التي تكافح لمواجهة هذا الواقع الاقتصادي غير الآمن تشمل تجميع الموارد، وتخفيض النفقات والاستهلاك، والاعتماد على المساعدات العامة، والاقتراض. ويحتاج الأفراد والأسر إلى إعادة تنظيم أولوياتهم والحفاظ على سلامتهم والسعي إلى تحسين الخيارات المتاحة في المستقبل كلما كان ذلك ممكناً، وغالباً ما يجبرون على التنازل عن تطلعاتهم، مع ما يتركه ذلك من آثار متباينة على الناس وفقاً لأوضاع الانكشاف الاجتماعية السابقة سواءً كان التنازل عن تطلعاتهم، مع ما يتركه ذلك من آثار متباينة على الناس وفقاً لأوضاع الانكشاف الاجتماعية السابقة، أو سواءً كان التنازل في آمال الأهالي في توفير تعليم وفرص زواج أفضل لأبنائهم وبناتهم، أو الرغبة الفردية أو العائلية في إقامة أسر وترتيبات معيشية منفصلة لأبنائهم، أو تطلعات الأفراد البالغين أن يكونوا مستقلين ومتحكمين في الموارد (تقرير البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، 2014م، ص60).

2.6.2 حالة الفقر في العالم:

حسب تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015م، شهدت معدلات الفقر المدقع انخفاضاً كبيراً خلال العقدين الماضيين. ففي عام 1990م كان ما يقارب نصف سكان العالم النامي يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم الواحد؛ غير أن هذه النسبة انخفضت حيث أصبح 14% من سكان العالم يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم الواحد في عام 2015م.

وعلى المستوى العالمي، تراجع عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع بأكثر من النصف، فقد انخفض هذا العدد من 1.9 بليون شخص في عام 1990م إلى 836 مليون شخص في عام 2015م. وقد تحقق الجانب الأعظم من هذا التقدم منذ عام 2000م.

وخلال الفترة بين عامي 1991م و 2015م، ارتفع ثلاثة أضعاف عدد الناس في الطبقة الوسطى العاملة، أي الذين يعيشون على أكثر من 4 دولارات في اليوم الواحد. وتشكل هذه الفئة الآن نصف القوى العاملة في المناطق النامية بعد أن كانت نسبتها لا تزيد على 18 في المائة في عام 1991م.

وانخفضت نسبة الذين يعانون من نقص التغذية في المناطق النامية بما يقارب النصف منذ عام 1990م، أي من 23.3 في المائة خلال الفترة 1990م – 1992م إلى 12.9 في المائة خلال الفترة 2014م – 2016م.

وعلى الرغم من التقدم الهائل في مستويات الإنتاج، إلى أنه لا يزال نحو 800 مليون من الناس يعيشون حتى اليوم في فقر مدقع ويعانون من الجوع. وهناك أكثر من 160 مليون طفل لا يتناسب طولهم مع عمرهم بسبب عدم كفاية الغذاء. ولا يذهب إلى المدرسة حاليا 57 مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية. ولا يزال نصف عمال العالم تقريباً يعملون تحت شروط صعبة ونادراً ما يتمتعون بالاستحقاقات التي ترافق العمل اللائق. ويقضي 16000 طفل يوميا نَحْبَهُم قبل أن يحتفلوا بعيد ميلادهم الخامس، لأسباب يمكن الوقاية منها غالباً. وتزيد نسبة الوفيات النفاسية في المناطق النامية 14 ضعفاً عما تبلغه في المناطق المتقدمة النمو. ولا يتلقى إلا نصف النساء الحوامل في المناطق النامية العدد الأدنى من زيارات الرعاية قبل الولادة الموصي به، وهو أربع زيارات. وفي عام 2013م لم يتلق العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات المعكوسة إلا ما يقدر بـ 36 في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية البالغ عددهم 31.5 مليون مصاب في المناطق النامية. وفي عام 2015م لا يزال ثلث سكان العالم 2.4 بليون شخص يستخدمون مرافق الصرف الصحي غير المحسنة، وبينهم 946 مليون

شخص لا يزالون يمارسون التغوط في العراء، ويقدر اليوم أن 880 مليون شخص يعيشون في أحياء فقيرة في مدن العالم النامي (تقرير الاهداف الإنمائية، الأمم المتحدة، 2015م)

ويبين الشكل رقم (2.3) معدل الفقر المدقع في البلدان النامية مقارنة بين عام 1990م وعام 2015م، حسب معيار 1.25 دولار يومياً.

شكل (2.3): معدل الفقر المدقع في البلدان النامية مقارنة بين عام 1990م وعام 2015م

المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015م

تبين من الشكل رقم (2.3) أن نسبة الفقر المدقع في البلدان النامية انخفضت من النصف لأقل 15% وهذا مؤشر إيجابي يبين مدى انخفاض نسبة الفقر بنسبة كبيرة جدا لما للتنمية من دور كبير في هذه البلدان لمكافحة الفقر ووضع خطط وحلول إنمائية له.

كما ويبين الشكل رقم (2.4) الأرقام العالمية للذين يعيشون في فقر مدقع منذ عام 1990 مرورا بعام 1999م وانتهاءً بعام 2015م.

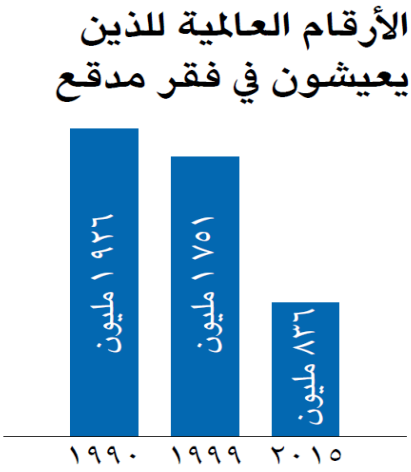

شكل (2.4): الأرقام العالمية للذين يعيشون في فقر مدقع منذ عام 1990م مرورا بعام 1999م وانتهاءً بعام 2015م.

المصدر:(تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015م)

ويتبين من جدول رقم (2.4) أن عدد الذين يعيشون في فقر مدقع انخفض منذ عام 1990م حيث بلغ 1926 مليون فقير فقراً مدقعاً ليصل في العام 1999م إلى 1751 مليون شخص أي ما بنسبة 10% ثم في العام 2015م وصل عددهم إلى 836 مليون شخص إلى انخفضت نسبة عددهم إلى النصف عن عام 1999م، وهذا مؤشر إيجابي للتنمية وأثر البرامج الإنمائية لتقليل هذه النسبة.

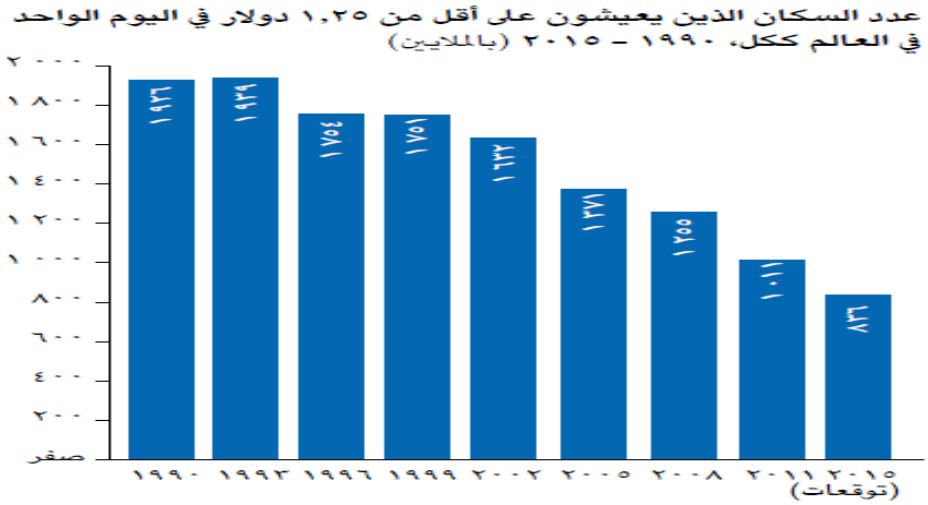

شكل (2.5): يوضح عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم الواحد في العالم ككل 1990م – 2015م.

المصدر:(تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015م)

يبين الشكل رقم (2.5) عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم الواحد في العالم ككل منذ عام 1990م حتى عام 2015م، فنجد أن عددهم في العام 1990م بلغ 1926 مليون شخص ثم ازداد 2 مليون أي بنسبة لا تتجاوز 0.001% في العام 1993م، لينخفض إلى 1754مليون شخص في العام 1996م أي ما بنسبة 10%، ثم في العام 1999م انخفض إلى 1751 مليون شخص أي بنسبة 1% تقريبا، ثم انخفض في العام 2002م ليصل عددهم إلى 1632 مليون شخص أي بنسبة 1% تقريبا ثم انخفض في العام 2005م ليصل عددهم إلى 1371 مليون شخص أي بنسبة 8.4%، ثم انخفض في العام 2008م ليصل عددهم إلى 1255 مليون شخص أي بنسبة 1% تقريبا، ثم انخفض في العام 2011م ليصل عددهم إلى 1011 مليون شخص أي بنسبة 8%، ثم في العام 2015م انخفض عددهم إلى 836 مليون شخص أي بنسبة 8%، ويتبين أن العدد انخفض منذ عام 1990م إلى 2015م بنسبة 43%.

ويرجع هذا الانخفاض في معدلات الفقر ما بين عامي(1990م إلى 2015م) إلى ما قامت به الامم المتحدة بتحديد ثمانية أهداف إنمائية للقضاء على 50% من الفقر في العالم مع حلول عام 2015م والتي استطاعت بفعل سياساتها وبرامجها المختلفة للحد من الفقر إلى تحقيق الاهداف المطلوبة.

2.7 الفقر من منظور إسلامي:

2.7.1 في القرآن والسنة:

جاء الدين الإسلامي الحنيف شاملا لجميع نواحي الحياة سواء كانت المادية أو الروحية فهو إطاراً اجتماعي شاملاً لجميع نواحي الحياة الإنسانية بجميع أبعادها، وقد اهتم القرآن الكريم بمشكلة الفقر اهتماما كبيرا، ووضعها ضمن سلم أولوياته. وفي هذا يقول الله عز وجل في القرآن الكريم ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: 60].

يتضح من خلال الآية الكريمة أن هناك عدة فئات أخرى تستفيد من الصدقات، ولكن الله سبحانه وتعالى اهتم بالفقراء وجعلهم أول المستفيدين من هذه الصدقات، وذلك ليبين للناس ضرورة التخلص من الفقر. لذلك جعل الله تعالى الفقراء من أحق الناس بأموال الصدقات وفي

ذلك يقول **الله تعالى: ﴿ لِلْفُقَرَاء الَّذِينَ أُحصِرُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ ضَرْباً فِي الأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاء مِنَ التَّعَفُّف﴾** [البقرة: 273] كما ويقول الله عز وجل: **﴿لِلْفُقَرَاء الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنصُرُونَ اللَّه وَرَسُولَهُ أُوْلَـئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾** [الحشر: 8] ويحث القرآن الكريم المسلمين على العدالة في توزيع موارد الدولة وعدم تركزها بأيدي الأغنياء وفي هذا يقول الله عزوجل **﴿ما أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ﴾** [الحشر: 7] ويحارب الإسلام الفقر لأن فيه خطراً على العقيدة والسلوك والأخلاق (القرضاوي، 1966م، ص19 –20).

وقد اعتبر الإسلام الفقر آفة اجتماعية خطيرة يجب محاربتها والتعوذ منها، وفي ذلك يقول الرسول الكريم، " اللهم إني أعوذ بك من الفقر والكفر" (صحيح البخاري، ص 6375)

وقال في ذلك أيضاً، " اللهم قني الفقر والعوز والضعف وامنعني من أن أظلم أو أظلم " (سير أعلام النبلاء، الذهبي، 15/492).

وقد نهى الرسول محمد عليه السلام عن الاستخفاف بالفقراء وإنكار حقوقهم، وحث على مساعدتهم في تلبية حاجاتهم وفي ذلك يقول " من استخف بفقير فقد استخف بحق الله والله يستخف به يوم القيامة إلا أن يتوب" (سير أعلام النبلاء، الذهبي، 15/452) .

2.7.2 في الاجتهاد:

لقد تناولت المذاهب الإسلامية الأربعة موضوع الفقر والفقراء من وجهة النظر الإسلامية، حيث يرى فقهاء الشافعية أن الإنسان الفقير هو الذي ليس له كسب حلال يكفي احتياجاته الضرورية، ويرى المالكية أن الفقير هو الذي لا يقدر على تلبية نفقات احتياجاته لمدة سنة كاملة، كما يرى جمهور الحنابلة أن الفقير " من لا يملك شيئا، أو من لا يملك نصف ما يحتاج " ويرى أصحاب المذهب الحنفي أن الفقير" هو من يملك أقل من نصاب الزكاة " مما سبق يتضح أن هناك إجماع بين مختلف المذاهب على أن الإنسان الفقير هو الذي لا يستطيع تلبية احتياجاته الأساسية وذلك لعدم توفر الدخل اللازم لإشباع هذه الحاجات، أو عدم القدرة على الكسب، أو عدم توفر الملكية التي تكفي حاجاته (عيوش، 1992م، ص160).

وقد عرف الغزالي وهو أحد علماء المسلمين الفقر بأنه" انعدام وسائل تلبية الحاجات الأساسية" ولقد جاء علماء المسلمين بأجوبة مختلفة لتعريف من هو الفقير إلا أنه يوجد مجموعة من العناصر تكاد تكون مشتركة من ضمن ما جاءوا به،" حيث يعتبر فقير من لا يملك الحد الأدنى للعيش، ولا يمد يده للتسول، وكذلك من لا يملك الوسائل لتغطية حاجيات عائلته في المأكل والملبس على الخصوص، وكذلك من لا يملك وسائل العيش ولو كان لديه سكن" (براهيمي، 1997م، ص194).

والفقير عند الأئمة هو،" من ليس له مال وكسب حلال لائق به يقع موقعا من كفايته من مأكل وملبس ومسكن، وسائر ما لا بد منه لنفسه، ولمن تلزمه نفقه من غير إسراف ولا تقتير" (حردان، 1999م، ص58).

2.7.3 أساليب مكافحة الفقر في الإسلام:

أ. العمل: حث الإسلام على العمل المشروع من أجل الكسب الحلال ليعيش الإنسان حياة كريمة منتجة ويتخلص من الفقر، وينفق في سبيل الله، ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿ **وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُون** ﴾ [التوبة: 105]، وقد اعتبر الإسلام العمل عنصراً مهماً من عناصر الإنتاج يتم من خلاله مزج الموارد الاقتصادية المتوفرة وتحويلها إلى سلع يمكن الاستفادة منها بصورة مباشرة في مختلف مجالات الحياة (هيكل، 1992م، ص47).

وأمر الله الإنسان بالسعي والتدبر في هذا الكون من أجل الحصول على الرزق، واكتشاف الموارد وتطويرها، وفي ذلك يقول الله عز وجل: ﴿**هُوَ الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ** ﴾ [الملك:15]، فالإسلام يعتبر العمل المشروع حق للجميع دون استثناء فهو مصدر تكوين الثروة الاقتصادية، وتحقيق النمو الاقتصادي، باعتباره أحد العناصر المهمة في الإنتاج، وباعتباره دواءً ناجعا لمشكلة الفقر، وقد حرص الإسلام على تشغيل الأموال واستثمارها، وعدم اكتنازها، وفي ذلك يقول القرآن الكريم﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾[التوبة:34]. ويقول الرسول الكريم مشجعا على التجارة،" التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء"، وقد حرم الإسلام الربا والقمار والسرقة باعتبارها أعمال غير منتجة، ومضرة بالاقتصاد وحث على العمل المنتج فقال الرسول الكريم (ما من مسلم يزرع زرعا أو يغرس غرسا فيأكل منه الطير أو الإنسان إلا كان له به صدقة).

وقد كان الأنبياء يعملون في مختلف الأعمال ويمارسون مهن وصناعات مختلفة ليتمكنوا من توفير الضروريات اللازمة للعيش، فقد كان سيدنا داود يصنع الدروع، وكان نوح يعمل نجاراً، وسيدنا إدريس خياطاً (القرضاوي، 1966م، ص49–51). وقد عمل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالتجارة وسيدنا موسى كان يرعى الغنم.

ب. الزكاة: لقد فرض الإسلام الزكاة باعتبارها ركن من أركان الإسلام وبين أهدافها ومبادئها والفئات المستفيدة منها والأموال التي تفرض عليها الزكاة، وجعل الفقراء أول من يستفيد منها وفي هذا بيان من الله على أهمية محاربة الفقر والقضاء عليه كما في قوله تعالى﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا**﴾ [التوبة:60]، والزكاة حق للفقراء في أموال الأغنياء لذلك نرى الرسول الكريم يقول لمعاذ حين أوفده إلى اليمن" أخبرهم أن الله فرض عليهم

زكاة أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وتعطى لفقرائهم"، لذلك جعل الإسلام ضمن أولوياته وسياساته محاربة الفقر والحرمان والعمل على التضامن الاجتماعي وتحسين سبل العيش وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للجميع وإعادة توزيع الدخل لمصلحة الفقراء (براهيمي، 1997م، ص111).

وتهدف الزكاة إلى توفير مستوى معيشي لائق للفقراء والمحتاجين يتحقق من خلاله مأكلهم وملبسهم ومسكنهم وتوفير خدمات العلاج لهم، وتهدف أيضا إلى تزويد الفقراء بأدوات العمل كل حسب حرفته واختصاصه مهما بلغت أثمانها وتكاليفها وذلك من أجل الاستمرار والاستقرار في العمل والإنتاج، كما وقد ركز معظم فقهاء المسلمين على أن يعطى الفقراء من أموال الزكاة ما يكفيهم للتخلص من أسباب الفقر والحرمان وبشكل يقضي على الفقر من جذوره، وفي هذا يقول الخليفة عمر بن الخطاب للقائمين على توزيع الصدقات " كرروا عليهم الصدقة وإن راح على أحدهم مائة من الإبل"، ويرى المالكية وجمهور الحنابلة وغيرهم من علماء المسلمين أن للفقير الحق أن يأخذ من أموال الزكاة ما يكفيه وأسرته لمدة سنة كاملة مهما بلغت قيمة ما يأخذونه من أموال الزكاة مستندين في ذلك على الطريقة التي تؤدي وتجمع بها الزكاة حيث أنها تجمع في السنة مرة واحدة فقط (حوى، 1979م، ص132).

وهذا يتفق مع هدف الإسلام في محاربة الفقر والقضاء عليه ومع الهدف التي فرضت من أجله الزكاة وهو مواجهة الفقر والقضاء عليه.

وتعتبر الزكاة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والتي تستطيع الدولة من خلالها إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع وتقليل الفوارق بين الأغنياء والفقراء وتحقيق

العدالة الاجتماعية، لذلك فان عدالة توزيع الدخل والقضاء على الفقر والتي أصبحت تشغل الكثير من الاقتصاديين والمؤسسات الدولية قد عرفها المسلمون منذ 1400 سنة وحققوا نجاحا كبيراً في تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر.

ج. **بيت مال المسلمين:** لقد جعل الإسلام الدولة الإسلامية أو من يقوم مقامها تضطلع في تسير شؤون الحياة لعامة الناس وتولي أهمية خاصة لرعاية الفقراء والمحتاجين في تلبية احتياجاتهم وتقديم المساعدة لهم وذلك من خلال بيت مال المسلمين أو من خزانة الدولة في الوقت الحاضر، وكانت الدولة الإسلامية تعتمد على العديد من الموارد التي تصب في بيت المال، مثل الغنائم والفيء والخراج والجزية والعشور وعلى رأس هذه الموارد الزكاة. (جمعية البر الخيرية، 2003م)

وتعتبر الزكاة من أهم مصادر تمويل بيت المال الإسلامي وذلك لأنها تجمع بشكل دوري ومستمر، والمهم هو كيفية إنفاق هذه الأموال بما يكفل اجتثاث الفقر ورفد عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

فمهمة الدولة الإسلامية ليست مقتصرة فقط على حفظ الأمن بل أيضا نشر العدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومعالجة جميع القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأخرى فها هو عمر بن عبد العزيز الخليفة المسلم قد اهتم" بأمر الفقير الجائع والمريض الضائع والأرملة الوحيدة والشيخ الكبير والعاري المجهود واليتيم المكسور والمظلوم المقهور وذي العيال الكثير، فتراه يخشى سؤال الله له عن هؤلاء." وكذلك الخليفة عمر بن الخطاب قد انحاز في سياسته لصالح الفقراء حيث جعل" أرض الزبدة ملكاً عاماً ترعى فيه دواب المسلمين وقد جعل المصلحة الكبرى للفقراء وذوي الدخل المحدود وذلك ليتمكنوا من زيادة ثروتهم وإعالة أسرهم " (القرضاوي، 1966 م، ص126).

إن هذه النصوص كلها تدل على أن الإسلام قد وضع العلاج المناسب لمشكلة الفقر وبين الحلول المتنوعة لها ولم تكن بمجرد مبادئ نظرية لا تصلح للواقع بل يوجد هناك من طبقها وحقق فيها أقصى درجات العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية ألا وهو الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي وصل إلى القمة في هذا المجال ففي الحديث الذي رواه ابن عباس فيقول " كان منادي عمر ينادي كل يوم أين الغارمون أين المساكين أين اليتامى حتى أغني كلا من هؤلاء وقال عمر بن أُسيد والله" ما مات عمر حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول

اجعلوا هذا حيث ترون، فما يبرح حتى يرجع بماله كله، وقد أغنى عمر الناس" (جمعية البر الخيرية، 2003م).

وقد استطاع عمر بن عبد العزيز القضاء على الفقر في عهده، وذلك من خلال اتباع الوسائل التي شرعها الإسلام لمكافحة الفقر، وقد حقق في ذلك نجاحاً كبيراً، في حين أن جميع أنظمة العالم في الوقت الحاضر غير قادرة على القضاء على مشكلة الفقر.

د. التكافل الاجتماعي: هناك فئات لا تستطيع العمل والكسب في المجتمع ولا يمتلكون وسائل لتلبية حاجاتهم سواء كان ذلك بسبب المرض والإعاقة أو بسبب كبر السن والشيخوخة فان الإسلام لم ينس ويهمل هذه الفئات ولم يتركها عرضة للفقر والمسألة فقد حث الإسلام على كفالة هؤلاء الفئات وأمر المجتمع بكفالتهم وسد حاجاتهم الأساسية وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى**﴾ [النحل:90] ، هذا بالنسبة للأقارب من الفقراء ومما يدل على كفالة غير الأقرباء من هؤلاء الفئات قوله تعالى:﴿ **وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ**﴾ [النساء:36] وبالإضافة لكفالة المجتمع فإنهم يأخذون من الزكاة وأموال الدولة حتى وإن أدى الإنسان المسلم ما عليه من الزكاة الإسلامية (جمعية البر الخيرية، 2003م).

فإن الإسلام لا يعفيه من الإنفاق والتصدق على الفقراء والمحتاجين وتفقد أحوالهم وسد حاجاتهم وفي هذا يقول الرسول الكريم " المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره" (صحيح مسلم، ص 2564).

2.8 الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفقر:

إن مشكلة الفقر هي مشكلة كل العصور منذ أن وجد التفاوت في قدرات البشر وظروفهم وتطلعاتهم وأرزاقهم، كما أنه يمثل عقبة أساسية للتنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادي، كما تشكل آثاره خطراً على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، ومن أهم آثاره:

- **عجز الموازنة بسبب قلة الموارد**، وانخفاض حجم الإيرادات العامة التي تحصل عليها الخزانة العامة، وعدم إمكانية فرض أو تحصيل ضرائب مناسبة تصرف في أوجه الرعاية الغذائية والصحية، والخدمات الأساسية الأخرى، بل إن الدولة إذا فرضت ضريبة، أو حجبت الدعم عن سلعة أساسية ثارت الجماهير واضطربت الأمور مما يجعل الدولة تحسب ألف حساب لفرض ضريبة، أو رفع دعم.

- **زيادة التضخم**، وتدهور القيمة الشرائية للعملة محلياً، مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، كما تتأثر جميع القطاعات الإنتاجية في داخل الدولة، وتتأخر عملية التنمية، مما قد يؤدي لاضطرابات أمنية وثورات من الشعب احتجاجاً على ارتفاع الأسعار، حيث تدل التجارب الواقعية على أن الفقر أحد أسباب الفوضى والاضطراب، وأن معظم المشاكل السياسية تعود إلى الفقر والعوز والحرمان، وأن غنى الشعب أحد أهم الأسباب لاستتباب الأمن، لأن الأمن من مصلحته، ومصلحه ماله فيحافظ عليه .
- **الحرمان من التعليم:** يعد التعليم من أهم النظم الاجتماعية التي تسهم في التنشئة الاجتماعية لأفراد أي مجتمع حيث يقوم بدور أساسي بصياغة وتشكيل أفراد المجتمع فكرياً ووجدانياً وسلوكياً، فغاية النظام التعليمي هو الإسهام في بناء المجتمع ككل من خلال أهداف محددة (عبد الخالق، 2002م، ص61).

وحسب تقرير التنمية 2015م، في البلدان النامية يرجح أن يكون الأطفال المنتمين لأشد الأسر فقراً خارج المدرسة بمعدل أربع مرات من معدلهم في الأسر الأكثر غنى، فقد بلغ معدل صافي التسجيل في المدرسة الابتدائية في البلدان النامية ما يقدر بـ 91 في المائة في عام 2015م، مسجلاً ارتفاعاً بالمقارنة بعام 2000م عندما كان هذا المعدل 83 في المائة.

كما يؤدي الفقر في كثير من الحالات إلى تسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة، إما لأغراض العمل للمساهمة في توفير دخل الأسرة، أو بسبب الظروف والأوضاع الأسرية غير المواتية، أو بسبب عدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة.

- **الحرمان من المسكن الملائم:** يعتبر المسكن السمة المميزة للتحضر الإنساني على مدى الزمن، وهو أيضا أساس وجوهر الاستقرار وبالتالي التقدم والازدهار. وعلى العكس، فإن غيابه يعني الفوضى وعدم الاستقرار، كذلك يمثل حق المسكن أو المأوى حجر الزاوية في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، فبدون المسكن الملائم لا تتحقق مزايا للحقوق الأخرى، كحق العمل أو التعليم، أو أي حقوق أخرى (أبو الحديد، 2012م، ص121).
- **تفشي الأمراض الاجتماعية:**
  - **الجريمة:** فقد برزت مشكلة الجريمة بشكل ملفت للنظر في السنوات العشر الماضية في المجتمع الفلسطيني، بسبب ارتفاع معدلات الفقر في الاراضي الفلسطينية بشكل خاص، وأيضا في البلدان النامية بشكل عام.

- **التسول والتشرد:** وهو نتيجة طبيعية للفقر والأوضاع الأسرية الصعبة التي تدفع أفرادها إلى الخروج عن إطار الأنماط الاجتماعية السليمة.
- **انحراف الأحداث وتعاطي المخدرات وتداولها:** وكلها ظواهر اجتماعية يساهم الفقر وما يرافقه من ظروف أسرية صعبة في تغذيتها.
- **انخفاض المستوى الصحي:** ينجم انخفاض المستوى الصحي لدى نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة، بما في ذلك ارتفاع نسبة الإعاقات، نتيجة عوامل مختلفة ومنها بشكل رئيس ضعف القدرة على تحمل نفقات الخدمات الصحية اللازمة في غياب التأمين الصحي رغم توافر عدد من التسهيلات والخدمات في هذا المجال، مما قد يترتب عليه زيادة الوفيات.
- **التهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة:** يمكن اعتبار ضعف المشاركة في الحياة العامة بشكل عام وفي الحياة السياسية بشكل خاص من المظاهر المرافقة للفقر. فالفقير الذي يلهث وراء الحد الأدنى من حاجاته المعيشية الأساسية قلما يكون له دور في مؤسسات المجتمع المدني.

❖ **التبعية الاجتماعية:** حيث أن معظم الفئات الغنية القادرة تبذل كل جهودها لاستغلال الفقر لصالح مصالحها الاقتصادية، والسياسية، وشراء أصواتهم بأموال لمكاسب سياسية، إضافة إلى التبعية الاجتماعية للدول المانحة، حيث لا تعطي الأموال مجاناً. وإنما تحاول التغلغل في المجتمع الفقير بالتأثير فيه دينياً واجتماعياً، وجعله تابعاً لها، كما حدث أثناء الحرب الباردة، حيث كان العالم النامي مقسماً على المعسكرين الرأسمالي، والشيوعي، وكان الدولة تعطى لها الأموال حينما تترك معسكراً إلى الآخر (موقع الشيخ علي محي الدين القردغلي، د.ت).

❖ **ارتباط مشكلة الفقر بالسقوط الأمني:** إن قضية السقوط الأمني ترتبط ارتباط مباشراً بمشكلة الفقر حيث أن الفقر يمثل أحد وأهم الأسباب التي تستغلها المخابرات الصهيونية لربط العملاء ونتيجة للآثار السلبية التي تناولناها مسبقا فان الفرد يسعى بدوره للتخلص من هذا الواقع المؤلم ولكن للأسف حين تضيق عليه الدنيا يخطئ الطريق فيكون هدفا سهلا للمخابرات الصهيونية فيسقط في وحل العمالة الأمر الذي يعرض هذا الفرد للعديد من المطالبات الصهيونية المخابراتية بضرورة إسقاط أفراد جدد حتى لو كانوا من أقرباءه من الدرجة الأولى ثم تتوسع دائرة الاستهداف لتشمل اكبر عدد ممكن أن يتعاون مع المخابرات

الصهيونية من هنا نؤكد على أن هناك ارتباطا وثيقا بين تفشي مشكلة الفقر و السقوط الأمني في بلادنا(موقع المجد، د.ت).

2.9 مناهج مواجهة مشكلة الفقر

- **الصنف الأول/ يمجد الفقر ويقدسه،** لأنه وسيلة لتعذيب الجسد، وتعذيب الجسد وسيلة لسمو الروح، وقد شاعت هذه النظرية عند العديد من الثقافات: كالصوفية الهندية، والرَّهبانية النصرانية، وهذا الصنف لم يقدم أي حل لمشكلة الفقر.
- **الصنف الثاني/ يرى أن الفقر قضاء من الله سبحانه وتعالى،** ففقر الفقراء وغنى الأغنياء بمشيئة الله وقدره، ولو شاء الله لجعل الناس كلهم أغنياء، وعلاج الفقر من وجهة نظر هؤلاء ينحصر في وصيتهم للفقراء أن يرضوا بالقضاء، ويصبروا على البلاء ويقنعوا بالعطاء، لأن هذا أمر الله وقضاؤه، لا يجدي معه الأخذ بالأسباب.
- **الصنف الثالث: يرى أن الفقر يمثل مشكلة تتطلب الحل،** الذي يتمثل في دعوة الأغنياء إلى البذل والإحسان إلى الفقراء، وتعدهم بالفوز برضا الله وثوابه إذا فعلوا، وتنذرهم بسوء المصير، وعذاب السعير إذا قسوا على الفقراء.
- **الصنف الرابع: وهم أنصار المذهب الرأسمالي:** فإنهم يرون أن الغني هو المالك الحقيقي لماله وثروته وهو صاحب الحق الأول والأخير فيها يتصرف فيها كيف يشاء، ليس لفقير حق فيها إلا ما يقرره الغني ذاته إن شاء أعطى وإن شاء منع، وليس من سلطة الدولة أن تأمره بشيء سوى دفع الضرائب المقررة، لذلك يعيش الأغنياء في ظل النظام الرأسمالي في رغد من العيش، ينفقون الأموال الطائلة على الشهوات والملذات ومظاهر البذخ الصارخة، وبجوارهم الفقراء الذين لا يجدون طعاما أو دواء أو سكناً.
- **الصنف الأخير: المذهب الشيوعي:** فإنهم يرون أن علاج مشكلة الفقر يتمثل في تحطيم طبقة الأغنياء، ومصادرة ما ملكوا، وتحريم مبدأ الملكية ذاته، وتغذية الصراع الطبقي بوقود الحقد والعداوة حتى تنتصر الطبقات الكادحة، وكل ما صنعته الشيوعية أنها هوت بطبقة الأغنياء إلى مستوى الفقراء، ولم ترفع الفقراء للأغنياء لذلك سقطت وانهارت (مرسى، 2012، ص13-14).

2.9.1 أساليب مكافحة الفقر:

2.9.1.1 اساليب مكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية:

1. الاعتماد على الإنتاج المحلي: لقد اتخذت دولة فلسطين قرارها خلال عام 2010م بمنع استيراد سلع منتجات المستعمرات المقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة، وتشجيع استهلاك البضائع المحلية الأمر الذي سيساعد في استمرار وبقاء عمل المصانع والشركات المحلية، على الرغم من الصعوبات التي تعاني منها هذه المصانع والشركات في تصدير المنتجات إلى الخارج، فتشجيع استهلاك البضائع المحلية سيزيد من الإنتاج وبالتالي يساعد على زيادة الطلب على السلع ومن ثم تخفيض البطالة وتحقيق العدالة وزيادة فرص العمل بين الجنسين.
2. إنهاء الاحتلال والوصول للدولة الفلسطينية: لا يمكن الوصول لتنمية شاملة دون إنهاء للاحتلال والوصول لدولة فلسطينية مستقلة، حيث أن متطلبات التنمية هو توفير استقرار سياسي وفي حال تحققت الدولة يمكن عندها تحقيق تنمية اقتصادية تتوازن مع الموارد الطبيعية المتوافرة، ومن ثم تلبية الاحتياجات الاجتماعية لكافة أفراد الأسرة وصولا لمبدأ تحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع.
3. تكثيف الجهود الإقليمية والدولة لإعادة بناء البنية الاقتصادية التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك إنهاء حالة الحصار المفروضة على المدن والقرى الفلسطينية.
4. دعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة من خلال زيادة المساعدات الفنية والمادية.
5. المساعدة في خلق بيئة ملائمة لجذب المستثمرين وذلك للاستثمار في مختلف القطاعات.
6. تعزيز دور الإدارة الاقتصادية لمؤسسات دولة فلسطين وذلك بتطوير قدرات الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.
7. دعم المشروعات الصغيرة وتسهيل سبل التمويل لها والوقوف بجانبها إدارياً ومالياً.

2.9.1.2 اساليب مكافحة الفقر في العالم:

1. تقديم برامج التنمية الاجتماعية والمساعدات.
2. توسيع دور الحضانة والمدارس الابتدائية وتطويرها.
3. التأكيد على التعليم في سن الشباب وتوفير مراكز اجتماعية ومراكز استشارية للعوائل، وأماكن سكن لمن ليس لديه سكن، ومراكز للمسنين وصفوف دراسية لتعليم اللغة للمهاجرين، ومراكز للشباب للذين ليس لديهم معيل ومراكز للمدمنين على الكحول.

4. رسم سياسات لتحسين الوضع السكني وتعزيز المنظمات الشعبية التطوعية للتطوير والتنمية الاجتماعية، وتوفيرها مناطق اللعب للأطفال والشباب، ومراكز تقديم الاستشارات للعوائل، ومراكز رعاية المسنين والأطفال دون الخمس سنوات (Cullingworth, p32, 1974)
5. تفعيل مؤسسات الدولة وهيئة الرقابة العامة والمساءلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي.
6. الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال مكافحة الفقر.
7. التوسع في برامج التدريب المهني الهادفة إلى تأهيل القوى العاملة، وتمكينها من إشغال فرص العمل المتاحة، وخاصة في الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تستقطب المزيد من القوى العاملة.
8. تقديم تمويل إنمائي بدون فوائد ومنح وضمانات إلى الحكومات.
9. إتاحة المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية الأخرى للحد من الفقر وسوء التغذية.
10. استخدام شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج التغذية للتخفيف من حدة تأثير الأزمتين الغذائية والمالية (البنك الدولي، تقرير الأهداف الإنمائية الألفية، 2015م).

2.10 الخلاصة

يشكل الفقر والحرمان المزمن منذ أمد بعيد جانبا مأساويا من جوانب المجتمع الانساني، وفي الواقع فإن ظاهرة الفقر خدمت كثيراً من الأحيان مصالح المجموعات المهيمنة، وهي تهدد ملايين البشر ويمثل الخطر الأكبر الذي يقوض خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم.

لذلك تعرض هذا الفصل إلى التعرف على مفهوم الفقر محليا ودوليا بالإضافة إلى التعرف على مؤشرات قياسه، موضحا بذلك عن حالة الفقر في فلسطين حسب المؤشرات المحلية والدولية، حيث يعاني 12.9% من الأفراد الفلسطينيين من الفقر المدقع بالإضافة إلى أن 36.4% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الشديد، ولهذا تشكل ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني واحدة من أهم التحديات التي تواجه صانعي السياسات نتيجة انعكاساتها وتأثيراتها التي تطال شرائح واسعة من المجتمع الفلسطيني.

وتم التعرض إلى حالة الفقر في العالم حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2015م، حيث شهدت معدلات الفقر انخفاضاً كبيراً خلال العقدين الماضيين ، حيث تراجع عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع بأكثر من النصف، فقد انخفض هذا العدد من 1.9 بليون شخص في عام 1990م إلى 836 مليون شخص في عام 2015م. وقد تحقق الجانب الأعظم من هذا التقدم منذ عام 2000م.

وتم أيضا التعرف على ظاهرة الفقر من منظور اسلامي وكيف عالج الاسلام هذه الظاهرة ضمن المبادئ والاسس الاسلامية السليمة من خلال تطبيق مبدأ الزكاة. بالإضافة إلى التعرف على الأثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر واساليب مكافحة الفقر على المستوى المحلي والدولي.

الفصل الثالث

عدالة توزيع الدخل وطرق قياسها

الفصل الثالث

عدالة توزيع الدخل وطرق قياسها وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

3.1 مقدمة:

إن مشكلة عدم عدالة توزيع الدخول والثروات هي مشكلة تعاني منها العديد من الدول المتقدمة والنامية، حيث أنها ما زالت شاخصة وتتعمق باستمرار مع تتابع الفترات الزمنية المختلفة، لذا تسعى جميع الدول في خططها الانمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مناسب لأفراد المجتمع.

3.2 المفاهيم الأساسية للدخل وطرق توزيعه:

إن دراسة عدالة توزيع الدخل وطرق قياسه تساعد في رسم السياسة الاقتصادية ورسم الاتجاه العام لنمو الاقتصاد القومي على المدى المتوسط والمدى الطويل. وسنحاول هنا في هذا الصدد توضيح بعض المفاهيم ذات الصلة في دراسة الدخل وعدالة توزيعه.

3.2.1 مفهوم التوزيع:

التوزيع : لغة – هو: القسمة والتفريق. وزع الشيء يوزعه توزيعاً، اذاً قسمة وفرقة، وتوزعوا الشيء فيما بينهم. "أي تقسموه" (ابن منظور: لسان العرب، 15/286–287)

أما المفهوم الاقتصادي للتوزيع، فيتضمن مدلولا محدداً لكل من الواحد والمتعدد، فيراد بالمتعدد أفراد المجتمع أو فئاته، ويراد بالواحد كل من الدخل والثروة القوميين.

3.2.2 مفهوم وأهمية توزيع الدخل القومي:

يقصد بتوزيع الدخل القومي" تحديد حصة كل عنصر انتاج ومساهمته في تكوين هذا الدخل"

وأسلوب هذا التوزيع يعكس طبيعة النظام الاقتصادي وآلية عمله. التوزيع هو حصيلة عمل الية النظام الاقتصادي لتوزيع ما تم انتاجه على العناصر التي ساهمت في خلقه، كل حسب وزن هذه المساهمة. ويتم التوزيع في كل نظام حسب مبدأ معين يقوم عليه النظام بالشكل الذي يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين عناصر الانتاج ذاتها (جواد، 2006م، ص34).

3.2.3 طرق توزيع الدخل:

عند الحديث عن توزيع الدخل، يجري عادة الفصل بين ثلاث قضايا مهمة ذات اتصال بالموضوع وهي: (الفارس، 2001م،94-95).

1. **التوزيع الشخصي:** التوزيع الشخصي يتعلق بالدخل الذي يحصل عليه الفرد. وفي العادة لا تهتم دراسات توزيع الدخل كثيرا بالخلفية التاريخية لحصول فرد ما على الثروة، بقدر اهتمامها بحجم الدخل الذي يملكه، وفي بعض الأحيان باهتمامها لمصدر هذا الدخل: ما اذا كان أجراً أو ريعاً او ربحاً او فائدة.

2. **التوزيع الوظيفي:** أما" التوزيع الوظيفي " فهو لا يهتم بالأفراد ودخولهم الشخصية، وانما بعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال والأرض والتنظيم. ونظرية التوزيع هنا تبحث عن الكيفية التي يحصل فيها كل عامل من عوامل الإنتاج على دخله، وهذا لا يتم عادة من دون التطرق لعوامل العرض والطلب التي تحدد الأسعار النسبية لعوامل الانتاج.

3. **الحصص التوزيعية:** أما الحصص التوزيعية، فهي تبحث في الحصص النسبية التي يحصل عليها كل عنصر من عناصر الإنتاج من الدخل القومي. وفي الكثير من الاحيان لا يفرق بعض الاقتصاديين بين الثاني والثالث، وذلك للصلة الوثيقة بينهما.

تتعدد العوامل التي تؤثر على توزيع الدخل في كل مستوى من مستويات التأثير، مثل " الدولة, الاقليم الجغرافي أو القطاع الاقتصادي، العائلة، والفرد". وهي العوامل التي تتواجد في اطار مدخل متعدد الأبعاد (الحصري،2007م ، 202-211).

3.2.4 أبعاد مشكلة التوزيع:

نعني بمشكلة التوزيع : صعوبة تحديد الطريقة الأمثل لتقسيم الثروة والدخل القوميين بين أفراد المجتمع، نظرا للأبعاد الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية المتعددة والمتداخلة، التي يجب أخذها بعين الاعتبار مجتمعة، لنصف طريقة التوزيع بأنها الطريقة الأمثل.

ويمكن توضيح المشكلة بأبعادها المختلفة من خلال افتراض طريقتين متطرفتين لتقسيم الثروة والدخل، تقوم كل منهما على أبعاد ومسوغات معينة، وهما: طريقة التقسيم المتساوي للدخل والثروة بين افراد المجتمع، وطريقة التقسيم المتفاوت للدخل والثروة بين افراد المجتمع.

أولاً: البعد الجماعي (المساواة في توزيع الثروة والدخل)

تقضي هذه الطريقة بإحلال المساواة والقضاء على كل أو أغلب مظاهر التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين افراد المجتمع، على أساس نظرية اجتماعية لإفراد المجتمع، باعتبار كل فرد عضوا في هذا المجتمع لا يتميز عن غيره من أفراد المجتمع في توزيع الثروة والدخل، وخاصة وأن أكثر هذا التفاوت ناتج عن التفاوت في الملكية والمواهب الموروثة، مما لا بد لأحد فيه. فالذين يحصلون علي دخول عالية سيوجهون جزءا كبيراً منها لتنمية ثرواتهم المدرة للدخل، ليزدادوا ثراء علي ثراء، بينما يزداد الفقراء المعدمون بؤسا على بؤس (عزيز، 2006، ص14).

ثانياً: البعد الفردي(التفاوت في توزيع الدخل والثروة)

تقتضي هذه الطريقة بإقرار التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع مهما بلغ من فحش واتساع، على أساس نظرة فردية لكل فرد في المجتمع، باعتباره فرداً متميزاً عن غيره بمواهبه وثروته التي جمعها بجهده أو جهد آبائه، فتقتضي الكفاءة الانتاجية أن نقر هذا التفاوت وإلا قتلنا دوافع الجد والإنتاج لدى كل فرد متميز أو غير متميز، مما يلحق الضرر بالمجتمع كله.

وقد أثبتت الدراسات الاحصائية، أن التغيرات في مستوى الدخل القومي– نتيجة تطور الانتاج– تترك أثارها في جميع المدخولات العالية والمتوسطة والمنخفضة وإن بدرجات متفاوتة، أي أن جميع أصحاب الدخول يتقاسمون الزيادة في الدخل القومي ويزداد رخاؤهم المادي (عزيز،2006م، ص 47).

ثالثاً: البعد المزدوج: الجماعي والفردي (التوزيع الأمثل للثروة والدخل):

يتضح مما سبق: أنه لا المساواة تحقق التوزيع الأمثل للثروة والدخل، لأنها تقوم على نزعة جماعية متطرفة تعيق الإنتاج وتوقف تطور المجتمع وتقدمه، ولا التفاوت يحقق التوزيع الأمثل للثروة والدخل، لأنه يقوم على نزعة فردية متطرفة تخل بالعدالة الاجتماعية وتؤدي إلى ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، وإنما يتحقق التوزيع الأمثل للثروة والدخل بالربط المتوازن بين الجماعية والفردية وبين العدالة الاجتماعية وكفاءة الانتاج (فالعلاقة بين الانتاج والنمو، والتوزيع أو العدالة الاقتصادية، هي علاقة تكاملية أكثر منها إحلاليه، وأن الظواهر الاقتصادية هي ظواهر متشابكة، وتمثل عوامل مؤثرة ومتأثرة في آن واحد، وبهذا المنهج البنائي الوظيفي، يمكن أن تعالج مشكلة التوزيع) (شيحة،2009م، ص 612).

3.2.5 ماهية التفاوت وتأثيره في توزيع الدخل:

أن اتساع فجوة توزيع الدخول يعد من أخطر الأمراض الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، ذلك لأنها تهمش أو تشرد فئة ليست بالقليلة من المجتمع. مما يعني تقوقع هذه المجموعة في دوائر التخلف والحرمان ومنها تتسرب تدريجيا إلى دوائر الانحراف والجريمة. (العاني، 2002م، ص55) ويعد التفاوت في توزيع الدخول واحداً من الموضوعات المهمة التي حظيت باهتمام الاقتصاديين لارتباطها بمستويات معيشة الأفراد وحياتهم اليومية من جهة، واعتبارها هدفاً من أهداف التنمية الاقتصادية من جهة أخرى (المشهداني وآخرون،2002م، ص117).

3.2.5.1 أسباب التفاوت في توزيع الدخل :

ان العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة مع بعضها، تسببت وتتسبب في نشوء واستمرارية التفاوت وحدته. وإن أهم تلك العوامل تتمثل بما يلي:

1. الخصائص الوراثية، كالموهبة والذكاء.
2. تفاوت توزيع المكاسب الشخصية.
3. عدد أفراد العائلة.
4. فعالية السياسات المالية.
5. التفاوت في توزيع الثروة ووسائل الانتاج (عثمان، 2010م، 11-12).

رغم الأسباب أعلاه فقد بين كوزنتز أن هناك جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تساهم في نشوء هذه الظاهرة (ظاهرة التفاوت)، ألا أنه أكد أن هناك عاملاً يلعب الدور الأساسي في نشوء تلك الظاهرة، ألا وهو تحول السكان من القطاع التقليدي إلى القطاع المتقدم في الاقتصاد الذي يتواجد في المناطق الحضرية (الفارس، 2001م،105).

3.2.5.2 الآثار المترتبة على التفاوت:

1. الأثر الاقتصادي للتفاوت في توزيع الدخول:

يتمثل في التغير الحاصل في حجم الطلب والانفاق على السلع والخدمات وذلك عندما يتغير النمط الاستهلاكي المعتاد حين يفقد المستهلكون العقلانية في تصرفاتهم، الضرائب، مستوى الإنتاج، دخول الأفراد، التنمية....

2. الأثر الاجتماعي لتفاوت الدخل:

أ- التأثير السلبي على المستوى المعيشي.

ب- إرباك في التوازن الاجتماعي وإثراء بعض الفئات على حساب فئات أخرى.

ت- تقود لانتشار كثير من الأعمال المحظورة أو غير القانونية المتمثلة بالرشوة والاختلاس لإشباع الحاجات الضرورية والاساسية (الشماع و مهدي، 2012م، ص39).

3.2.5.3 معالجة مشكلة التفاوت:

مشكلة التفاوت في الدخول هي قديمة التاريخ، فما زال هناك تفاوت في الصفات الطبيعية الموروثة مع الإنسان، لذا لابد أن يكون التفاوت في القابليات والإنتاج والدخل وهذا شيءّ لا يمكن انكاره، ولكن مع ذلك فإن هذا الاختلاف والتفاوت في القابليات الفردية لا يبيح أن يخلق تفاوتاّ كبيراً بين أفراد المجتمع، وعلى هذا فإن متابعة ومراقبة توزيع الدخول، باتت من الأمور المهمة، لكونها تمكن الدولة من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الدخول، بما يضمن زيادة عدالة التوزيع، أو تفادي ازدياد التفاوت على الأقل. وتحقيق العدالة الاجتماعية (عبدالوهاب ،1999، ص127).

3.2.5.4 تأثير التفاوت على الرفاهية الاقتصادية:

يعبر مصطلح الرفاهية بشكل عام عن السعادة ورغد العيش، وأنها تأخذ عدة أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية، تجنبا للدخول بتفسيرات فلسفية عن ماهية الاشياء التي تزيد من سعادة المجتمع فسوف نكتفي بالتفسير الاقتصادي لرفاهية المجتمع.

وقد عرفت الرفاهية الاقتصادية بـ: " ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي تحكمه وتؤثر به العوامل الاقتصادية في ضوء الامكانات الاقتصادية من خلال الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق أقصى اشباع ممكن من كافة السلع والخدمات لعموم أفراد المجتمع" (العكيلي ،2000 م، ص270).

3.3 عدالة توزيع الدخل في النظرية الاقتصادية

3.3.1 التوزيع في الإسلام:

تعتبر العدالة التوزيعية من أهم خصائص الفقه المالي الإسلامي، وركيزة مهمة من ركائز الاقتصاد الإسلامي؛ حيث إن الإنتاج في الفقه المالي الإسلامي لا يرتكز على غاية

تحقيق الربح كما هو الشأن في سائر الأنظمة الاقتصادية؛ بل إنه يتجاوز ذلك الهدف الضئيل إلى هدف أجل منه؛ وهو تحقيق التوازن القائم على إشباع حاجات الإنسان بجميع ألوانها.

قال ﷺ: "المسلمون شركاء في ثلاث: الماء والكلاء والنار" رواه أبوداود وابن ماجه. ففي الآية تحددت قاعدة التساوي في الفرص للاجتهاد في تحصيل الرزق وفتح باب التنافس بين جميع الناس وفي الحديث ضمان أساسيات الحياة للمنافع التي لا يحق لأحد التفرد بها، وبذا تقام أسس متينة للعدل ثم تأتي مرحلة تقليل الفروق من خلال الزكاة التي قال الله تعالى فيها: **﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾** [التوبة:60]. فهي حق لله في أموال الأغنياء ترد إلى الفقراء (الكتناني، 2011م، ص80).

لقد حدد الإسلام إن توزيع الثروة في الاقتصاد الاسلامي تمر بثلاث مراحل؛ مرحلتان يتم من خلالهما توزيع الثروات؛ ومرحلة ثالثة تابعة لهما، وتعتبر بمثابة جزء استدراكي لخلق توازن في عملية التوزيع، وهي مرحلة إعادة توزيع الدخل؛ حيث تقوم المرحلة الأولى على أساس تنظيم التملك في الاسلام، وبيان طرق مشروعيته، ونوعية الأموال التي يمكن تملكها ملكاً خاصا، وما لا يجوز فيه الملكية الخاصة. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التوزيع العملي للدخل كعائد للخدمات الإنتاجية التي تمت عن طريق عوامل الإنتاج، ويكون التوزيع فيها خاضعا لمدى العمل الذي يبذله العامل، ويرتكز أساساً على مدى دور السوق في إدارة عملياته، والعلاقة بين القوى الاقتصادية التي هي المكون الحقيقي للجانب الفعلي من إدارة التوزيع (الصالحين، 2007م، ص329).

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة إعادة التوزيع وهي حالة استدراكية؛ يتدخل فيها الإسلام بجملة من التنظيميات؛ لإعادة توزيع الدخل؛ بما يحقق التوزان بين أفراد الأمه وقطاعتها الواسعة، وبما يحقق المتطلبات والحاجات التي يقتضيها التكافل الاجتماعي. ومن هنا يتبين أن معياري العدالة التوزيعية في الاقتصاد الإسلامي هما الحاجة والعمل، فبقدرهما يعطى المرء من الموارد ما يحقق له حد الكفاية، وهو الحد الذي يضمن له حياة كريمة.

3.3.2 التوزيع في النظام الرأسمالي:

ساهمت المدرسة الرأسمالية بنظريات وآراء كثيرة، لكن يمكن وضع كل تلك المساهمات تحت نظريتين أساسيتين هما النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية.

وجه الاتفاق بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية أن التفاوت في توزيع الدخل مسألة طبيعية ومقبولة.

ينطلق الكلاسيك في تفسير ظاهرة التوزيع من أن المشكلة في الاقتصاد السياسي هي تقرير القوانين التي تتحكم بتوزيع الإنتاج بين طبقات المجتمع؛ الممثلة بالأجور والأرباح والريع والفائدة.

إن المبدأ الذي يحكم النشاط الاقتصادي هو أن كل فرد يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة المتمثلة في الحصول على أكبر نفع شخصي ممكن، وألا تعارض بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة؛ لكون هذه الأخيرة ما هي إلا مجموع المصالح الخاصة، ويتم ذلك من خلال شيئين اثنين، هما التنافس الموجود بين الأفراد جميعا والذي يكبح الانطلاق في تحقيق المصالح الخاصة، وجهاز الثمن الذي يجعل كل فرد لا ينتج الا إذا كان ذلك موافقا لرغبات الجماعة (البستاني، 1985، ص16).

يطرح آدم سميث مسألة العدالة الاجتماعية من خلال التحولات في العملية الإنتاجية، والعمل والأجور، فهو يرى أن العمل خادم رئيس في العملية الإنتاجية (منصور، 2007، ص69).

كما طالب كينز بإعادة توزيع الدخل بين الأفراد توزيعاً يخفف التفاوت من خلال تدخل الدولة بأدوات السياسية المالية، كفرض الضرائب التصاعدية، وتفعيل العوامل المؤدية إلى إعادة توزيع الدخل لأن التفاوت بالنسبة اليه يحدث أزمة في الطلب الكلي، وإعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة من شأنه أن يزيد الادخار، ومن ثم التأثير على الإنفاق الكلي؛ الاستثماري منه والاستهلاكي، ويعاد التوازن العام للاقتصاد، هذا فقط في الأمد القصير لأن اعتماد آرائه في الأجل الطويل يعني تغيرا في المبادئ الأساسية للنظام الرأسمالي وتناقض فلسفته (روبرت هليبرو، 1963، ص75).

3.3.3 التوزيع في النظام الاشتراكي:

تنقسم الاشتراكية الى مرحلتين الأولى هي الاشتراكية، والثانية هي الشيوعية، ففي الأولى يكون القانون الاقتصادي للتوزيع من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله، وفي الثانية من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته.

وترى الماركسية أن توزيع الثروة يجري لصالح من يملك وسائل الانتاج، وبما أن المجتمع هو من يملك وسائل الانتاج فإن عملية توزيع الثروة تكون لصالح المجتمع ككل وليس لصالح طبقة معينة، كما وترفض الماركسية مبدأ المساواة في توزيع الخيرات المادية، إنما هي يجب أن تكون حسب كمية العمل المبذول ونوعيته.

يقول الاشتراكيون "أن الملكية الخاصة وسوء توزيع الثروة هما السبب في البؤس والحرمان الذي تعيشه بعض فئات المجتمع، ويقولون" إن مساواة وسعادة الناس وتطور مزاياهم الجسمية والعقلية، وبالقدر نفسه العدالة الاجتماعية والتسيير الرشيد للشؤون الاجتماعية لا يمكن تصورها ما دامت الملكية الخاصة قائمة، وما دامت الثروة التي يخلقها عمل الأكثرية تقع في أيدي الأقلية)، لذلك كان "مور" يدعو إلى إقامة مجتمع لا وجود فيه للسادة والعبيد، يقدم فيه المواطن عمله، ويحصل لقاء ذلك على حاجته فقط، كما دعا إلى توزيع الثروة بين الناس بالتساوي (أفانا، 1984م، ص9).

3.3.4 مقارنة بين النظم الاقتصادية في التوزيع:

جدول (3.1): يشرح مقارنة بين النظم الاقتصادية في التوزيع

وجه الاختلاف	النظام الإسلامي	النظام الرأسمالي	النظام الاشتراكي
التوزيع الوظيفي	كفل الإسلام تحقيق التوازن القائم على اشباع حاجات الإنسان بجميع الوانها، وليس فقد تحقيق الأرباح.	أعتمد النظام الرأسمالي على حرية السوق في عملية الإنتاج والتوزيع.	ألغت الاشتراكية السوق، لتتولى الدولة عملية الإنتاج والتوزيع بشكل كامل.
التوزيع الشخصي	نظم الإسلام كلاً من الملكية الفردية والملكية العامة في إطار تحقيق التوازن بينهما.	أقر النظام الرأسمالي الملكية الفردية على أوسع نطاق ودون قيود أو قواعد.	الغت الاشتراكية الملكية الفردية لأنها سبب في الاستغلال والظلم في المجتمع وظهور الطبقات، وأقرت بالملكية العامة لعوامل الانتاج.
إعادة التوزيع	يملك الإسلام نظاماً اخلاقياً ومادياً وفردياً وجماعياً، يخلق الدوافع الذاتية الهائلة للإنتاج وعدم الإسراف وهدر الموارد، والترفع عن تلقي المساعدات والصدقات، وتفجير الطاقات في الإنفاق التطوعي والإلزامي على حد سواء، ومن خلال تطبيق مبدأ الزكاة للتقليل من حدة التفاوت بين طبقات المجتمع.	نجحت الرأسمالية في تخفيف حدة التفاوت وتوفير مستوى معيشة لائق لكل فرد في المجتمع، من خلال اجراءات إعادة التوزيع المختلفة، مثل الحرية الاقتصادية، والمصلحة الخاصة.	حققت الاشتراكية مساواة اجتماعية نتيجة هذه الإجراءات ونتيجة الغاء الملكية الفردية، ولكنها عدالة نسبية في ظل دخل منخفض، وأثرت على قتل حافز الإنتاج.

3.4 قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل بين الطبقات الاقتصادية:

قد حاول علماء الاقتصاد والإحصاء أن يستخرجوا القوانين التي بموجبها يقاس التفاوت في الدخول، ومن أشهر هذه القوانين هو قانون (باريتو، pareto) ومؤداه أنه كلما ازداد الدخل كلما أدى إلى زيادة التفاوت في توزيعه) بسبب ظهور قوى أو متغيرات تعمل على ذلك وفي مقدمتها الفساد، و ذلك ما يؤدي بدوره إلى تقليل عدد المستفيدين منه أي بعبارة أخرى إن مقدار الدخل يتناسب تناسباً عكسياً مع عدد الأفراد الذين يستحوذون عليه (عبدالوهاب، 2013،107م).

يمكن الوصول إلى قياس رقمي لنسبة عدم المساواة في توزيع الدخل، وبطبيعة الحال فلن يوجد مجتمع انساني تتحقق فيه المساواة التامة في التوزيع، أو توزيعه يكون توزيعا مقبولا. غير أن كل توزيع حقيقي للدخل يتوسط بين هاتين الحالتين المتطرفتين. فأننا نستعين بمعامل جيني ومعامل الاختلاف والمنحنى المسمى (منحنى لورنز) للدلالة على مدى التفاوت في الدخول (عمر، 2013م، ص73)، غير أن التعادل التام بين المنافع الحدية لدخول كافة أفراد المجتمع لا ينطوي على تحقيق المساواة التامة في توزيع الدخول. إذ يختلف الأفراد, ليس فقط باختلاف أعبائهم الاجتماعية وحاجتهم إلى الدخل، بل باختلاف ميولهم وأذواقهم وقدرتهم على اشباع الحاجات (عمر، 2014م، ص77).

3.4.1 منحنى لورنز: "Lorenz curve"

يعتبر منحنى لورنز من طرق التحليل الاحصائي الشائعة للدخل الشخصي، وهو يوضح أعداد مستلمي الدخل، ولكن ليس بشكل مطلق بل كنسبة مئوية تراكمية، ومن ثم فأن منحنى لورنز يوضح العلاقة الكمية الحقيقية بين النسبة المئوية لمستلمي الدخل والنسبة المئوية للدخل الكلي الذي يتسلمه السكان سنوياً. لقد استخدم هذا المنحني لأول مرة من قبل الإحصائي الأمريكي (M.O.Lorenz)، عام(1950م) ، وهو يعد حاليا من أكثر الأشكال البيانية استخداماً في التعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة وغيرها. وهو واحد من أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل بيانات الدخل العائلي للوقوف على مدى عدالة توزيع الدخول (الطبولي، 2007م، ص214)، ويستخدم منحنى لورنز للتعبير عن عدالة توزيع الدخول من جهة، إضافة إلى ارتباطه بعدد كبير من مقاييس عدم المساواة المشتقة عنة، وبشكل خاص معامل جيني ومعامل الاختلاف ومعامل كوزنتس الواسعان الاستخدام.

ومن جهة أخرى هناك حالتان لعدالة التوزيع باستخدام منحنى لورنز، فإذا ما وقع منحنى لورنز على خط المساواة أو خط التوزيع الأمثل خط المرشد (Guide Line)، يعني أن

المساواة ستكون تامة (100%)، في توزيع الدخول وهي حالة نادرة ما تحدث أو لا تحدث على الإطلاق، وكلما أقترب منحنى لورنز من خط المساواة فهذا دليل على توزيع أكثر عدالة، أما عندما لا يقع التوزيع على هذا الخط بل على منحنى تحته فان هذا المنحنى هو منحنى لورنز لعدم عدالة التوزيع، وكلما اتسعت الفجوة بين هذا المنحنى والخط المرشد كلما زادت حالة عدم عدالة التوزيع والعكس صحيح (الطبولي، 1990م، ص46).

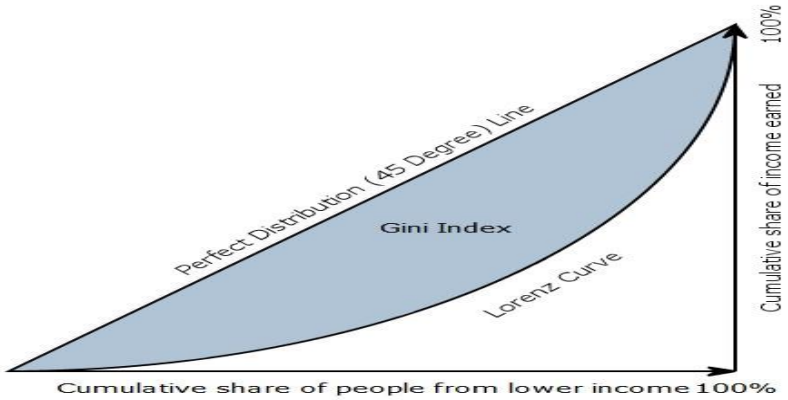

شكل (3.1): منحى لورنز للتفاوت في توزيع الدخل

المصدر: (سرحان، 2012م، ص69)

3.4.2 معامل جيني: "Gini Coefficient"

بالاعتماد على منحنى لورنز اقترح عالم الرياضيات الإيطالي، (جيني) مقياساً جبرياً لدرجة التفاوت في توزيع الدخل، الذي يمثل نسبة المساحة بين خط (45º) ومنحنى لورنز، إي المساحة الكلية تحت خط (45º)، (مجلة جسر التنمية، مؤشرات قياس عدالة التوزيع، 2007م، ص5). ويعد معامل جيني من المعايير الرياضية السائدة في دراسة وقياس عدالة توزيع الدخول، بل يعد من أكثر المقاييس استخداما لاعتبارات عديدة منها ارتباطه بعدد كبير من مقاييس التفاوت في توزيع الدخول والرفاهية الاقتصادية، وعلاقته بمنحنى لورنز الواسع الاستخدام، بحيث يمكن تقديره من الدول المعبرة عن هذا المنحنى، وتوجد صيغ رياضية مختلفة لحساب معامل جيني (عبدالقادر علي، 2007م، ص5)، ويستمد معامل جيني فكرته من منحنى لورنز حيث يتم الحصول على هذا المعامل من الناحية الهندسية بحساب نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز والخط المرشد من الجهة الأخرى.

الصيغة الأولى:

$G= 1- 1/10000 \sum(Si+S-1)\ Wi$

Si= التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة اللاحقة.

S-1= التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة السابقة.

Wi= التكرار النسبي لفئات الأسر.

G= معامل جيني.

هذا ويمكن التعبير عن معامل جيني بالمعادلة التالية:

معامل جيني = المساحة المحصورة بين منحنى لورنز والخط المرشد / المساحة الإجمالية تحت الخط المرشد

وكلما كبرت قيم البسط ارتفع معامل جيني وازداد تفاوت التوزيع، وتتراوح قيم معامل جيني بين الصفر الذي يمثل حالة العدالة التامة، والواحد الصحيح وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخول (عبدالقادر علي، 2007م، ص 7).

الصيغة الثانية: معادلة معامل جيني:

$$G = \frac{10000 \sum_{i=1}^{n} bi[ai + (ai + ci)]}{1000}$$

حيث أن:

G = معامل جيني

bi = النسبة المئوية لفئات الأفراد

ci = النسبة المئوية للدخول

(ai+ci) = النسبة المئوية التراكمية للدخول

ai+(ai+ci) = النسبة المئوية التراكمية للدخول لكل فئة وللفئة السابقة

3.4.3 معامل كوزنتز: "Kuznets Coefficient":

اقترح كوزنتز عام (1955م)، معاملا لقياس التفاوت في توزيع الدخل بحيث يمكن احتسابه من البيانات العائلية والفردية بعد تقسيمها إلى فئات دخلية متساوية من حيث نسبة العائلات والأفراد في كل فئة دخيلة، كتقسيم الفئات إلى عشرة فئات متساوية، وتتراوح قيم معامل كوزنتز ما بين الصفر الذي يمثل حالة العدالة المطلقة، والواحد الصحيح وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخل. (خواجة، 2007م، ص12)

3.4.4 معامل الاختلاف (C.V) Coefficient of Variation:

يقصد بمعامل الاختلاف بأنه التباعد أو التقارب الموجود بين قيم المشاهدات التابعة لمتغير ما. ومعامل الاختلاف هو مقياس لمدى تشتت قيم المشاهدات عن وسطها. (الراوي، 2009م، ص95). ويعرف معامل الاختلاف بأنه النسبة بين الانحراف المعياري في توزيع معين إلى وسط ذلك التوزيع. (هرمز ،2011م، ص30)

أفرض أن (x) يمثل الوسط الحسابي لمجموعة القيم وأن (s) يمثل الانحراف المعياري لها .عندئذٍ يعرف معامل الاختلاف على النحو التالي:

$$C.V = \frac{S}{\bar{x}} \times 100$$

ويعد معامل الاختلاف بحق أفضل أنواع معاملات التشتت اذ يوضح هذا المعامل نسبة حصة كل وحدة من وحدات الوسط الحسابي من الانحراف المعياري. وعليه وعند أجراء مقارنة بين قيم مجموعتين تتم مقارنة معامل اختلاف الأولى مع معامل اختلاف الثانية وعندئذ يقال عن المجموعة بأنها أكثر تجانساً إذا كان معامل اختلافها أقل من الأخرى. وبالرغم من أن هذا المعامل يعد أفضل من الانواع الأخرى لمقاييس عدم عدالة التوزيع إلا أنه يصعب الحصول عليه من توزيعات تكرارية مفتوحة. كذلك فهو مقياس حساس في حالة وجود قيم شاذة أو متطرفة. وبشكل عام يمكن القول بأن العيوب التي تخص الوسط الحسابي تؤثر بشكل مباشر على قيمة هذا المعامل (المشهداني و هرمز ، 2011م، ص85).

3.4.5 مؤشر الرفاهية الاقتصادية (Economy welfare Index):

إن دراسة وقياس الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأى مجتمع أحد أهم المسائل التي تستوجب الاهتمام والمتابعة. وذلك لان رفاهية المجتمع هي الهدف النهائي لأية سياسة

اقتصادية تضمن الموازنة بين زيادة السكان ورفع مستواهم المعاشي والاقتصادي. وتأسيسا على ذلك إن مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ما هو إلا دالة في عدة متغيرات، لعل من أهمها (متغير الدخل الفردي). وكلما زاد متوسط دخل الفرد مع بقاء حالة توزيع الدخول بين الفئات الاجتماعية على وضعها زاد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ولكن بدرجة أقل مما لو رافقت هذه الزيادة التحسينات في عدالة توزيع الدخول (المشهداني، 2011م،184).

3.4.6 مقاييس أخرى:

هناك العديد من المؤشرات الإحصائية الصريحة التي يمكن استخدامها كالمدى، ومتوسط الانحراف النسبي، والتباين، ومعامل الاختلاف، والانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق، بالإضافة الى مؤشر تايل الذي يعتمد على فكرة توفر المعلومات في الأنظمة، إلا أن أهم مؤشر يستخدم في الادبيات هو معامل جيني الذي يعتمد على منحنى لورنز.

3.5 نمط توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية:

يقوم نمط توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية بشكل عام على ثلاث مرتكزات أساسية، تميز الاقتصاد الفلسطيني عن غيره؛ نتيجة خصوصية الظروف والمتغيرات المتجسدة على أرض الواقع، وأهم هذه المرتكزات التي توضح نمط توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية هي:

1-الاعتماد على المساعدات الدولية والمنح الخارجية المرتبطة بالمتغيرات السياسية، مما يؤثر بشكل مباشر على حجم الدخل القومي المتاح، والذي أنعكس أثرة بشكل جلي على حياة المواطن الفلسطيني، حيث شكلت مجموع التحويلات الجارية للقطاعين الحكومي والخاص ما قيمته (14,353.2)، مليون شيكل عام (2014م)، أي ما نسبته (30%)، من إجمالي الدخل القومي المتاح (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2015م، العدد 40، ص21). هذا وتختلف توزيع المنح والمساعدات على القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق البرامج الممولة لهذه المساعدات، والتي في أغلبها تمس جانب الخدمات الأساسية للمواطن الفلسطيني بالذات في القطاع الصحي والبلدي والإغاثي والذي يؤثر بصورة مباشرة على الطبقات الفقيرة، مما تشكل رافعه لمستوى معيشة المواطن في الأراضي الفلسطينية.

2-بروز ظاهرة البطالة المقنعة، بسبب عدم قدرة سوق العمل المحلي على استيعاب اليد العاملة بسبب محدودية السوق والموارد للاقتصاد الفلسطيني والخارجية أهمها الاحتلال، ومحدودية الموارد والحصار، مما أدى إلى ضعف مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي،

وزاد من الحاجة إلى المساعدات والمنح الخارجية لتغطية رواتب الموظفين في القطاع العام. وقد تزايد حجم الانفاق الحكومي من (12,342.4)، مليون شيكل عام (2013م)، إلى أن بلغ (12,860.8)، مليون شيكل عام (2014م)، ناهيك عن بروز طبقة الموظفين الحكوميين التي تتفاوت في مستوى دخولها، وتتفاوت مع باقي طبقات المجتمع المحسوبة ضمن فئة البطالة. وهذا ما برز في آخر تقرير نشره موقع جيني لقياس التفاوت عن الأراضي الفلسطينية عام (2013م)، عن تفاوت الدخول بين مرتبات العاملين بالسلطة الوطنية إذا ما قورنت بالنسبة الى حجم الناتج وعدد السكان، حيث جاءت الأراضي الفلسطينية بالمرتبة قبل الأخيرة عالميا في عدم المساواة. (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2014، ص17)

3-اجراءات وسياسيات الاحتلال الإسرائيلية المنهجية في إيجاد واقع اقتصادي يكرس التبعية، ويصعب معه الاعتماد على الذات ويبقى الاقتصاد الفلسطيني في حاجة دائمة إلى المساعدات الخارجية للضغط على الشعب الفلسطيني في الرضوخ للممارسات الإسرائيلية وتكريس سياسية الأمر الواقع؛ مما يولد نوع من الطبقية الناشئة عن سوء إدارة هذا المال أو تسيس المال حسب الحزب الحاكم.

3.6 الفقر والنمو الاقتصادي وعلاقاتهم بعدالة توزيع الدخل:

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي في فترة زمنية محددة وغالبا ما تكون السنة. وهو يساوي الدخل الكلي مقسوماً على عدد السكان، وهذا يعني من الناحية النظرية أن أي زيادة في الدخل الكلي سوف تنعكس على متوسط جميع الدخول في المجتمع، وبالإضافة إلى هذه الزيادة فانه يترتب عليها أيضا ارتفاعاً في المستوى المعيشي للأفراد ويشترط في هذه الزيادة أن تكون أعلى من معدل الزيادة في عدد السكان ومعدل التضخم، يلاحظ أن النمو في الدخل الكلي يركز على كمية الزيادة وليس على كيفية توزيعها على جميع أفراد المجتمع فالزيادة في الدخل الكلي لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في متوسط الدخل لجميع أفراد المجتمع، فقد يحصل على هذه الزيادة فئة قليلة من أفراد المجتمع ويحرم منها الأكثرية من الفقراء وعلى العكس من ذلك فقد ينخفض الدخل الفردي للفئات الفقيرة بالرغم من ازدياد متوسط الدخل الفردي، فقد لوحظ في بداية الخمسينات وبداية الستينات من هذا القرن أنه بالرغم النمو الاقتصادي الذي حققته الكثير من الدول النامية إلا أن نصيب الفرد من الدخل الكلي كان في حالة تناقص مستمر بين الفئات الفقيرة وكانت هذه الفئات تزداد بؤسا. (عطية، 2000م، ص12-13)

3.6.1 تعريف النمو الاقتصادي وقياسه:

1. تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف الاقتصاديون النمو الاقتصادي بطرق مختلفة، وان اتفق معظمهم على استخدام الناتج والدخل القومي عنصرا رئيسيا في تعريفهم للنمو .

ويعرَّف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في إجمالي الدخل أو الناتج في بلد ما مصاحبة بالزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر مدة زمنية طويلة (محي الدين، 1972م، ص33).

ويعرف سيمون كوزنتس – الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971م – النُّمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها".

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

– التركيز على النُّمو طويل الأجل، وبالتالي على النُّمو المستدام وليس العابر.

– دور التقانة المركزية في النُّمو طويل الأجل.

– ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النُّمو (المسعودي، 2010م، ص28).

أما جون ريفوار فيعرفه بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النُّمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" (موقع جمعه حجازي، د.ت).

أما الاقتصادي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري – فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية – هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديًّا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت

الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج (المسعودي، 2010م، ص28).

مفهوم النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة (تقرير البنك الدولي ،التنمية المستدامة، 2014م).

ويرى الباحث أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المضطردة في معدلات الإنتاج بما يترتب عليها بزيادة متوسط دخل الفرد، وتحسين مستوى المعيشة في البلاد.

3.6.2 أنواع النمو الاقتصادي: ينقسم النمو الاقتصادي إلى عدة أنواع هي:

1. النمو التلقائي : (Spontaneous Growth)

يتحقق النمو التلقائي بشكل عفوي، بفعل قوى السوق التلقائية، ودون إتباع التخطيط العلمي، ويكون دور الدولة دوراً مساعداً ومكملا للسوق، ويعتبر النمو التلقائي من النوع البطيء والتدريجي والمتلاحق، بالرغم من مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية، ويكون النمو التلقائي ذاتي الحركة بفعل القوى الذاتية، مما يجعله يتميز بصفة الاستمرارية.

2. النمو العابر: (Transient Growth)

يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة، في الغالب تكون خارجية سرعان ما تزول وعندما تزول هذه العوامل يزول النمو، ويتصف النمو العابر بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرار، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان النامية، كالتحسن المؤقت أو المفاجئ في تجارتها الخارجية.

3. النمو المخطط: (Planned Growth)

ينتج النمو المخطط بسبب عملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي، ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد بناءً على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط النمو المخطط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين، وواقعية الخطط المطروحة، وفاعلية المتابعة والتنفيذ، ويعتبر هذا النمو أيضاً ذاتي الحركة ويمتلك صفة الاستمرارية (صبيح، 2008 م، ص17-18).

3.6.3 مقاييس النمو الاقتصادي:

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي وبناءً على ذلك، فإن قياس التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد القومي المعبرة عن ذلك النشاط، ولقياس النمو يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من مقاييس النمو الاقتصادي: (الماحي، 2010م، ص171–173).

1. المعدلات النقدية للنمو:

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها بناءً على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الكلي، أي بعد تحويل المنتجات العينية والخدماتية لما يعادلها من العملات النقدية، ويعتبر هذا الأسلوب الأسهل والأفضل رغم التحفظات عليه، كسوء التقدير، وإغفال أثر التضخم وهنا نميز بين معدلات النمو بالأسعار الجارية، ومعدلات النمو بالأسعار الثابتة، ومعدلات النمو بالأسعار الدولية.

أ. معدلات النمو بالأسعار الجارية:

وهو قياس النمو باستخدام العملة المحلية للبلد، وتنشر بياناته سنوياً، وهكذا يمكن قياس معدلات النمو السنوي استناداً لهذه البيانات وهذا الأسلوب يناسب دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة.

ب. معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

نظراً لأن الأسعار الجارية لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج نتيجة لظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار، ولذلك أصبح من الضروري تعديل البيانات استناداً للأرقام القياسية للأسعار أي تقدير الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

ج. معدلات النمو بالأسعار الدولية:

يجب تحويل العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، لأنه لا يمكن استخدام العملات المحلية نظراً لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد إلى آخر، ويستخدم هذا الأسلوب خاصة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية.

2. المعدلات العينية للنمو:

نظراً لازدياد السكان في الدول النامية بدرجة متقاربة مع معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الضروري استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها مع معدلات نمو السكان، ولعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية :كعدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية.

3. مقارنة القوة الشرائية(PPP):

تعتمد المنظمات والمؤسسات الدولية عند نشرها تقارير خاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، على مقياس قيمة الناتج القومي مقوماً بسعر الدولار الأمريكي، حيث أن القيمة الخارجية لسعر الصرف لدولة ما يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية في الأسواق الخارجية، أي أن العلاقة هي علاقة الأسعار المحلية السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى المشاركة معها في التبادل التجاري، وبعدها تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التخلف والتقدم، بناءً على ذلك المقياس (خليل، 2005م، ص888).

3.7 العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل

بدأ الاهتمام بدراسة العدالة في توزيع الدخل القومي وقياس تفاوت الدخل من قبل المفكرين الاقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية، سواء أكان التوزيع الوظيفي للدخل أم التوزيع الشخصي للدخل.

وقد ارتبط توزيع الدخل ببعض نماذج النمو في الفكر الاقتصادي، فوفقاً لرأي **الاقتصادي ديفيد ريكاردو(David Ricardo) عام 1817م**، يختلف توزيع الدخل على فئات المجتمع وفقاً لمراحل النمو الاقتصادي، حيث تحصل فئة الرأسماليين في المراحل الأولى للنمو على أرباح مرتفعة مقارنة بدخول بقية فئات المجتمع الذي يتمثل بأصحاب الأراضي والعمال، ومع استمرار النمو الاقتصادي يزيد الريع الذي يحصل عليه أصحاب الأراضي نتيجة لزيادة الطلب على الغذاء؛ ومن ثم، يزيد نصيبهم من الإنتاج وينخفض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال.

ويقصد بالنمو الاقتصادي الذي على أساسه يتم توزيع الدخل القومي بأنه نمو الناتج المحلي الإجمالي من فترة زمنية إلى أخرى عادة ما تكون عاماً واحداً، على أن يزيد بمعدل

أسرع من معدل النمو السكاني لكي يحدث نمو في نصيب الفرد من ذلك الناتج، وهذا ما أكده الاقتصادي **توماس مالتس (Thomas Malthus)عام 1789م.** (الفارس، 2001م، ص94)

وربط الاقتصادي ماركس(Marks) عام 1849م بين عدم العدالة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي القائم على أساس تعظيم الأرباح في النظام الرأسمالي من خلال تخفيض أجور الطبقة العاملة، وأن النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي يتحقق في إطار علاقات الإنتاج الطبقية، ما يؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الدخل، حيث تتمثل علاقات الإنتاج بطبقة الرأسماليين التي تمتلك عناصر الإنتاج وتحصل على فائض القيمة، وطبقة العمال التي تحصل على أجور عند حد الكفاف، وعلى الرغم من اقتناع ماركس بزيادة أجور العمال في بعض الأوقات بسبب النمو السريع، إلا أنه أكد أن التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل يؤدي إلى استحواذ طبقة الرأسماليين على نصيب كبير من الناتج القومي (ريتشارد، 1975م، ص567).

بينما أوضح الاقتصادي روستو (Rostow) في نموذجه "مراحل النمو"، ورأى أنه يتم التحول من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة مع الأخذ بالأساليب التكنولوجية التي تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار يفوق نمو السكان، ويستمر الوضع إلى أن يصل المجتمع إلى مرحلة الاستهلاك الكثيف، ومع العدالة في توزيع الدخل يرتفع معدل النمو الاقتصادي (تودارو وآخرون، 2006م، ص104).

وفي تناول العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في المراحل المختلفة للفكر الاقتصادي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، خاصة خلال كتابات كل من **ديفيد ريكاردو عام1817م، وآدم سميث عام 1876م،** أشار ريكاردو خلال نظريته في توزيع الدخل إلى أن هناك مبدأين أساسيين لتفسير توزيع الناتج القومي – بعد استبعاد الريع – بين الأجور والأرباح، مع فرض ثبات التقنية والأجر الحقيقي، فأوضح أن هذه الحصة تتزايد وفقاً لتزايد مستوى الناتج والعمالة حتى تصل إلى أعلى مستوى ممكن، ثم تتجه إلى الانخفاض حتى تصل حصة الأرباح النسبية إلى الصفر، عندئذ يصل الاقتصاد إلى حالة الركود، فيتوقف تراكم رأس المال ونمو السكان والتقدم الفني (حماد، 1998م، ص9).

أي أن ريكاردو يرى أن زيادة نصيب الرأسماليين من الدخل يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي، الذي يعد قناة مهمة للنمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء، كما يرى آدم سميث أن التراكم الرأسمالي شرط ضروري للتنمية الاقتصادية وأنه يسبق تقسيم العمل،

وكلما زاد معدل النمو السكاني أصبحت الحاجة أكبر لزيادة التراكم الرأسمالي لتوسيع الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، على اعتبار أن معدل النمو الاقتصادي الناتج من التراكم الرأسمالي سواء الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الاستثمار المحلي يعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة الاستثمارات (راينهارت واخرون، 2010م، ص12)، حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى أنه في المراحل المبكرة للنمو الاقتصادي تتوافر لدى أغلب الدول النامية رؤوس أموال محدودة وفرص استثمارية ضخمة ولكن هذه الفرص تزيد أو تقل حسب السياسة النقدية المتبعة (أكرم، 2011م، ص20)، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ويرجع لريكاردو الفضل في توضيح المسائل التي أثارها آدم سميث خلال دراسته لنظرية القيمة، وفصل نظرية التوزيع عن نظرية القيمة، واعتبر أن قيمة عنصر العمل تتحدد مثل أي سلعة يكون لها سعر طبيعي وسعر سوقي، أي أن ريكاردو يأخذ حد الكفاف للأجور ويرى أنه ليس ثابتاً بل يختلف من زمن إلى آخر داخل الدولة الواحدة؛ ومن ثم، يؤدي ذلك إلى التفاوت في توزيع الدخل من دولة إلى أخرى.

أما توماس مالتس فقد رأى أن زيادة نصيب ملاك الأراضي الزراعية من الدخل يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي، ومن ثم، زيادة معدل النمو الاقتصادي. كما أشارت أفكار ماركس(Marx) إلى استغلال الرأسماليين للطبقة العاملة والحصول على فائض القيمة.(فتح الله، 1974م، ص11) أما الاقتصادي جون مينارد كينز (كينز، 1936م، ص51)، فقد اهتم بتوزيع الدخل بشكل غير مباشر مع التحليل الاقتصادي لتوزيع الدخل في إطار كينزي يستند إلى أن تساوي الادخار والاستثمار شرط لتوازن الدخل.

غير أن كوزنتس هو أول من درس العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، بالتطبيق على بريطانيا، وذلك لتحديد العوامل التي تؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل من جهة، والعوامل التي تبين مدى التفاوت في توزيع الدخل كنظام الضرائب والإعانات والخدمات العامة من جهة أخرى، موضحاً أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في مراحل النمو الاقتصادي الأولى، ثم يتجه إلى الزيادة حتى يصل إلى أعلى المعدلات، ثم يتجه إلى الاستقرار، ثم الانخفاض في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي. وأوضح أنه خلال المراحل الأولى للنمو يزيد التفاوت نتيجة للتحركات السكانية بما فيها العمالة من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة، حيث إن مستوى دخول العمالة في قطاع الصناعة في المدن أكبر منه في قطاع الزراعة في الريف، وذلك لوجود فارق في مستوى الأسعار والمعيشة بين المدن والريف، ويستمر هذا الوضع إلى أن يصل التفاوت إلى حده الأقصى وبعد ذلك يبدأ التفاوت في التناقص

مع زيادة النمو والإنتاجية في كل من قطاعي الزراعة والصناعة؛ ومن ثم، تقترب الدخول بين القطاعين (كوزنتس، 1955م، المجلد14).

ويرى كوزنتس من خلال (منحنى كوزنتس)، أن كل الناس تقريباً في مجتمعات ما قبل عصر الصناعة كانوا متساوين في الفقر؛ ومن ثم، كان التفاوت في توزيع الدخل منخفضاً. ثم أخذت مستويات التفاوت في الارتفاع مع انتقال الشعوب من قطاع الزراعة قليل الإنتاجية إلى القطاع الصناعي الأكثر إنتاجية، حيث يرتفع متوسط الدخل وتصبح الأجور أقل تماثلاً، ومع تقدم المجتمع وازدياد ثرائه، تتقلص الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية، وتؤدي معاشات المسنين وإعانات البطالة وغيرها من التحويلات الاجتماعية إلى تخفيض عدم العدالة، وبالتالي يشبه منحنى كوزنتس حرف (U) المقلوب.

وتفترض نظرية (هيكشر – أولين – صامويلسن) المستمدة من التجارة الدولية أنه كلما زادت مشاركة البلدان الفقيرة في التجارة العالمية، فإنها غالباً ما تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، وهي السلع التي تتطلب مهارات محدودة، ومن المفترض أن يترتب على ذلك زيادة الطلب في هذه البلدان على العمالة ذات المهارة المحدودة ورفع أجورها مقارنة بأجور العمالة الماهرة، ومع استخدام نسبة أجور العمالة الماهرة إلى العمالة غير الماهرة كمتغير بديل لعدم العدالة في توزيع الدخول، ينخفض التفاوت في توزيع الدخول، ويفترض أن يكون العكس صحيحاً بالنسبة إلى البلدان الغنية ذات النمو الاقتصادي المرتفع، فمع زيادة صادراتها من السلع التي تتطلب مهارات عالية سوف يرتفع مستوى التفاوت في توزيع الدخول (ميلانوفيتش، 2011م، العدد3).

كما جاءت عدة **دراسات تطبيقية لكوزنتس** توضح العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وبيان مفاهيم التفاوت المطلق في توزيع الدخل، والتفاوت النسبي وارتباطه بالتوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي للدخل، واستخدام كل من التوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي للدخل للتعرف إلى مدى وجود تفاوت في توزيع الدخل في كل دولة على المستوى القومي، وقياس مدى تفاوت الدخل بين الريف والحضر أو داخل الريف وداخل الحضر وبين أقاليم الدولة الواحدة. (بيترسون، 1986م، ص260) أما التفاوت المطلق فغالباً ما يقاس بنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من إجمالي السكان، أو بمدى توافر الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان والغذاء)(أهلواليا، 1975م، ص10).

ومن جهة أخرى أوضح نموذج لويس (Lewis) عام 1954م، أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل تمر بمرحلتين، وذلك في حال وجود قطاعين أحدهما زراعي تقليدي والآخر صناعي متقدم، حيث تتميز المرحلة الأولى بارتفاع التفاوت في توزيع الدخل لبقاء أجور العمالة ثابتة، في حين تزيد أرباح الرأسماليين نتيجة انتقال العمالة من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة بنفس الأجر. بينما تتميز المرحلة الثانية للنمو الاقتصادي بانخفاض التفاوت في توزيع الدخل نتيجة ارتفاع أجور العمالة، بسبب انخفاض عرض العمل في القطاع التقليدي، وبالتالي انخفاض أرباح الرأسماليين؛ ومن ثم، يحدث انخفاض في معدل النمو الاقتصادي (إنكه، 1962م، ص158). ويؤدي وجود تقدم تقني إلى زيادة في الأرباح رغم ارتفاع الأجور وبالتالي يستمر النمو؛ ومن ثم، تزيد العدالة في التوزيع (كانبور، 2000م، ص3).

وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادي له أثر في هيكل توزيع الدخل، حيث يصاحب بعض مراحل النمو عدم العدالة في توزيع الدخل، بينما يصاحب البعض الآخر عدالة في توزيع الدخل وذلك كما أوضحته **دراسة فرنسوا بورغيون** (بورغيون، 2004م، ص10)، وكما أوضحت دراسة **رافي كانبو** (كانبور، 2000م، ص6)، أن النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل يتعارضان في الأجل القصير في حين يتحركان معاً في الأجل الطويل. ويحدث التفاوت في توزيع الدخل نتيجة التقلبات الاقتصادية لارتفاع معدلات البطالة الذي على أساسه يتم فقدان مصدر الدخل؛ ومن ثم، انخفاض مستوى معيشة بعض فئات العمالة، ووفقاً لذلك يتم استخدام عدة مقاييس للتعبير عن الركود الاقتصادي أهمها معدل البطالة ومستوى الدخل (ستيجن، 2009م، ص40)، حيث يحدث نتيجة التقلبات الاقتصادية ركود اقتصادي ما يعني الاستغناء عن العمالة القائمة، وأول فئة يتم الاستغناء عنها فئة العمالة غير الماهرة ذات الإنتاجية المنخفضة، وهذا ما يؤدي إلى فقدان مصدر دخلها وانخفاض مستوى معيشتها (باروت، 2008م، ص12)، وقد يتم الاحتفاظ بالعمالة الماهرة للاستفادة منها عند استعادة النشاط تجنباً لارتفاع تكلفة الحصول عليها بعد ذلك، وتكون النتيجة حدوث تفاوت في توزيع الدخل (ميلو وآخرون، 2002م، ص39) .

ومن خلال ما سبق عرضه من نظريات الفكر الاقتصادي حول عدالة توزيع الدخل ومستوى النمو الاقتصادي، يرى الباحث أن التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع يزداد مع زيادة الدخل في الفترات الأولى من النمو، لكن في المراحل المتقدمة من النمو يستقر التفاوت، حسب النظريات الاقتصادية، في حين أشارت نظرية **(هيكشر – أولين – صامويلسن)**

إلى أهمية دور التجارة الخارجية في تقليل حدة التفوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع من خلال تبادل الخبرات والثقافات ورؤوس الأموال والبضائع، وبذلك فقد كان من الضروري تطبيق هذه العلاقة على واقعنا المعاصر من خلال أخذ عينة من الدول المتقدمة والدول النامية ودراسة أثر النمو الاقتصادي على عدالة التوزيع، وبناءً على ذلك تم دراسة العلاقة في الفصل التالي.

الفقر والنمو الاقتصادي:

أن لتفشي ظاهرة الفقر بشكل كبير في المجتمع دور في تراجع النمو الاقتصادي من خلال انخفاض القدرة الشرائية للفقراء، ويعنى ذلك انخفاض الإنفاق والاستهلاك وتراجع الطلب الاستهلاكي وهذا يؤثر سلباً على إنتاج السلع الاستهلاكية، ويؤدي إلى تراجع الإنتاج وتراجع نسبة النمو الاقتصادي.

فمسألة التفاوت في توزيع الدخل والتي تنتج عن عوامل كثيرة، مثل اختلاف القدرات، والمهارات وامتلاك مصادر الثروة، وضعف التعليم، والتدريب، والتميز ضد فئات معينة في المجتمع، تجعل آلية السوق غير قادرة على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع. (Campbeil and Stanley، 1993م، p658).

الفقر والتنمية:

يلاحظ أن النمو الاقتصادي لا يؤدي إلى حدوث زيادة حقيقية في جميع دخول الأفراد في المجتمع فهو غير قادر على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، كما أنه يركز على النواحي الكمية في الدخل الكلي، ولا يهتم بالتحسن في مستويات معيشة الأفراد، ولا بمؤشرات الفقر.

والتنمية الاقتصادية ليست الزيادة في الدخل الحقيقي للأفراد فقط، بل ضمان العدالة في توزيع هذا الدخل، بحيث ينتج عنه تحسن في مستويات المعيشة، إذن فعلى العكس من النمو الاقتصادي.

فان عملية التنمية الاقتصادية أصبحت تركز على إعادة توزيع الدخل بدلا من زيادته فقط، وعلى تغير في نوعية وكمية الإنتاج، وتحسين نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، وهذا يعني أن التنمية لا تركز فقط على الجانب الكمي، وإنما تمتد لتشمل التغيير النوعي، والهيكلي، وبالإضافة إلى البعد الاقتصادي للتنمية فإنها تركز على الجوانب السياسية، والثقافية، والمزيد من الديموقراطية والمشاركة الشعبية، وإشراك الفقراء في صنع التنمية، كما أن الأمم

المتحدة قد أضافت بعداً آخر للتنمية البشرية في تقريرها لعام 1997 م، وهو ضرورة التخلص من الفقر، والمقصود بالفقر حسب معيار التنمية هو" حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثل بالرعاية الصحية الجيدة والمستوى التعليمي المرضي والمستوى المعيشي العام المقبول (عطية، 2000م، ص78–80).

ففي بداية التسعينات ظهر فكر تنموي يجعل الإنسان محور عملية التنمية، ويهتم بخيارات الأجيال الحالية والقادمة، ويركز على أنواع جديدة من رأس المال البشري والاجتماعي، ويعتبر استدامة عملية التنمية مرهونة بمدى توفر هذه الأنواع من رأس المال، وأصبح هدفها محاربة الفقر وإشراك الفقراء في صنع القرارات المتعلقة بمعيشتهم، فبالإضافة إلى هدف التنمية البشرية المستدامة في تحقيق النمو الاقتصادي، فإنها تهتم بتوزيع هذا النمو توزيعاً عادلاً يضمن تقليص التفاوت والفجوات بين مختلف أفراد المجتمع، وهي في الأساس تعطي الأولوية للفقراء، وتؤكد ضرورة الوصول إليهم، وتدافع عن البيئة، والمرأة والطفل، وتحرص على إتاحة فرص العمل للجميع، فهي تركز على العنصر البشري باعتباره أهم ركائز عملية التنمية المستدامة وبناء المجتمع المدني الذي يقوم على الثقة والتعاون المتبادل بين كافة فئات المجتمع، والذي يعزز استدامة عملية التنمية، كما وتركز التنمية المستدامة على أن أية عملية تنموية لا يمكنها أن تتعارض مع تحقيق النمو الاقتصادي أو تقف عائقا أمامه، وذلك لأن التنمية تركز على العناصر البشرية والذين هم أصلا أساس تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية معاً، كما أنه يبقى هناك دور كبير وفعال لسياسات الاقتصاد الكلي وخاصة إذا ما وضعت هذه السياسات ضمن أهدافها الأساسية، استدامة عملية التنمية وإنصاف الفقراء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997م، ص3).

ومن الملاحظ أن التنمية تركز على الإنسان باعتباره محور عملية التنمية الاقتصادية، فهو وسيلتها وهدفها، وتحقق عملية التنمية أهدافها من خلال تركيزها على الإنتاجية والعدالة في توزيع الدخل، والاستمرارية والمشاركة في صنع التنمية (عطية، 2000م، ص52).

ومن ناحية أخرى يعتبر الفقر أحد معوقات عملية التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول المتخلفة ويمكن تفسير ذلك من خلال الحلقة المفرغة من الفقر والتخلف، التي تعيشها تلك الدول، حيث تتفاعل خصائص الحلقات المفرغة من الفقر والتخلف مع بعضها البعض وتشكل كل منها سبباً ونتيجة للفقر والتخلف في آن واحد، مما يبقي هذه الدول في حالة فقر دائم، فالدول الفقيرة تمتاز بانخفاض متوسط دخل الفرد فيها وهذا يعني بشكل أو بآخر انخفاض مستوى الصحة والتغذية والذي ينتج عنه تدني في مستوى الإنتاجية، والتي تؤدي إلى انخفاض

الدخل القومي والذي يعني انخفاض في معدل دخل الفرد، وبذلك تكتمل الحلقة المفرغة من الفقر، ونعود إلى نقطة البداية، وتؤثر هذه الحلقة المفرغة على جانبي العرض والطلب من خلال انخفاض القدرة لدى الفقراء على الادخار، والذي يؤدي إلى ضعف الاستثمار، وتدني الإنتاج، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي ومن ثم متوسط دخل الفرد، أما على جانب الطلب فان ضيق السوق المحلية لا يحفز على الاستثمار، مما يؤدي إلى قلة رأس المال المستثمر، فينخفض الإنتاج والدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، وتنخفض القدرة الشرائية للأفراد، والتي تؤدي إلى ضيق السوق المحلية، وللخروج من هذه المشكلة وكسر الحلقات المفرغة، لا بد للدولة من القيام باتباع سياسات اقتصادية واجتماعية هدفها الخلاص من الفقر وتحقيق استدامة عملية التنمية الاقتصادية (برنامج التعليم المفتوح، 2015م، ص388).

3.8 الخلاصة:

تعرض الفصل إلى مفهوم تفاوت توزيع الدخل ومقاييسه، وطرق توزيعه، وإلى أبعاد مشكلة التوزيع على الفرد والجماعة، حيث يتضح من الفصل بأنه يتحقق التوزيع الأمثل للثروة والدخل بالربط المتوازن بين الجماعية والفردية وبين العدالة الاجتماعية وكفاءة الانتاج. (فالعلاقة بين الانتاج والنمو، والتوزيع أو العدالة الاقتصادية هي علاقة تكاملية أكثر منها إحلاليه).

ويستعرض الفصل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة التفاوت في توزيع الدخل، وما يترتب عليها من مشاكل خطيرة تخل بالنظام الاقتصادي في البلاد وقد تم استعراض نظرة الأنظمة الاقتصادية المختلفة لعدالة التوزيع، وقد بين أوجه الاختلاف بينهما، حيث تبين بأن النظام الاسلامي هو أنسب وأفضل الأنظمة الاقتصادية التي كفلت حقوق الأخرين من خلال تطبيق مبادئ الدين الإسلامي الحنيف مثل الزكاة لما لها من أثر في القضاء على الفقر وعدم تكدس الأموال في أيدي فئة معينة من المجتمع، كما أن الإسلام عمل على الغاء الطبقية الظالمة في سبيل استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة داخل الدولة استغلالاً أمثل بما يحقق التوازن في اشباع حاجات كافة أفراد المجتمع.

وأوضح الفصل طرق قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل بين الطبقات الاقتصادية من خلال طرق القياس المختلفة مثل/ منحنى لورنز ومعامل جيني، ومعامل كوزنتز، ومعامل الاختلاف، ويعد معامل جيني هو أشهر الطرق في قياس حدة التفاوت في توزيع الدخل، فلذلك تم الاعتماد في هذه الدراسة على معامل جيني لقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل في دول العينة. وبالنظر إلى نمط توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية تبين لنا أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على مرتكزات أساسية في توزيع الدخل مثل/ اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على

المساعدات الدولية والمنح الخارجية، وظهور البطالة المقنعة، وسياسات الاحتلال الإسرائيلي في إيجاد واقع اقتصادي ضعيف وهش ويكرس التبعية. وتم التطرق في هذا الفصل إلى النمو الاقتصادي وعلاقتهم في توزيع الدخل حيث عرف الباحث النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المضطردة في معدلات الإنتاج بما يترتب عليها زيادة في متوسط دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة في البلاد، ومن خلال النظريات الاقتصادية التي تحدث عن علاقة النمو الاقتصادي مع عدالة التوزيع يتبين أن التباين في أراء الاقتصاديين في تحديد العلاقة يرجع إلى السياسات والإجراءات السياسية والاقتصادية المتبعة داخل الدولة وإلى درجة التقدم الدولة الاقتصادي ومستوى انتاجها. ومن خلال دراسة أثر الفقر على النمو الاقتصادي يتبين لنا أن للفقر أثر كبير وعظيم على تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتأخر مسار التنمية في البلاد لما يخلقه من مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة داخل المجتمعات.

الفصل الرابع

إجراءات ومنهجية الدراسة

الفصل الرابع

إجراءات ومنهجية الدراسة

4.1 مقدمة :

في هذا المبحث نستعرض منهجية الدراسة والأساليب القياسية التي تم الاعتماد عليها في عملية تقدير نموذج الدراسة، الذي يدرس اختبار متغير الفقر (Poverty) مع كل من متغير معامل جيني (GINI) ومتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPc). حيث تم الاستعانة بأساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو ما يعرف بالبانل داتا (Panel Data)، من خلال تقدير النماذج المتجمعة (Pooled Model) ونماذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects)، ونماذج التأثيرات العشوائية (Random Effects).

4.2 متغيرات الدراسة:

المتغير التابع:

متغير الفقر (Poverty)

المتغيرات المستقلة:

متغير معامل جيني (GINI)

متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPc).

4.3 بيانات الدراسة:

سوف نستخدم في الدراسة البيانات الزمنية المقطعية (Panel Data)، وهي مزيج من بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، حيث يتم فيها جمع بيانات ظاهرة معينة لمجموعة من الدول لمدة فترة زمنية معينة ب 21 سنة ، وتكتسب نماذج البانل أهميتها نظراً لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن أو أثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، على حد سواء، ويتفوق تحليل البانل داتا على تحليل البيانات الزمنية أو البيانات المقطعية منفردة بالعديد من الإيجابيات يمكن إجمالها بالتالي:

1. التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات الزمنية أو المقطعية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.
2. تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في البيانات المقطعية أو الزمنية، مما يعني الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى. كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين

المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وبكفاءة أفضل.

3. تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تؤدي عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة.
4. كذلك تأخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ والخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية. حيث يضع نموذج البانل في الاعتبار الاختلافات أو الآثار الفردية الخاصة بكل دولة أو بعد مقطعي. ولكنها تكون ثابتة في الأجل القصير أو على الأقل خلال فترة الدراسة. كما يمكن الأخذ بالحسبان الآثار الزمنية المشتركة بين الدول والتي تتغير عبر الزمن (الجمال، 2012م، ص268).

وقد جمع الباحث بيانات لمتغيرات الدراسة عن 4 دول متقدمة (أمريكا، فرنسا، ألمانيا، اليابان) وهي هنا البعد المقطعي خلال فترة الزمنية (1994–2014) البعد الزمني. وكذلك بيانات عن 4 دول نامية (فلسطين، بلغاريا، فنزويلا، مصر) وهي هنا البعد المقطعي خلال فترة الزمنية (1994–2014)، وهي البعد الزمني.

أسباب اختيار دول العينة:

- تم اختيار دول العينة للدول المتقدمة على اعتبار أن تلك الدول (أمريكا، فرنسا، ألمانيا، اليابان) من أقوى دول العالم الاقتصادية وتشكل بمجملها أكثر من ثلث الإنتاج العالمي، فلذلك أراد الباحث أن يظهر الدراسة في الدول المتقدمة ومقارنتها مع الدول النامية.
- تم اختيار دول العينة للدول النامية (فلسطين، بلغاريا، فنزويلا، مصر) على اعتبار أنها من أفقر دول العالم والتي تعاني من مشكلات اقتصادية كبيرة مما يعيق عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، بالإضافة إلى أنها الدول التي استطاع الباحث من الحصول على بيانات كافية لمتغيرات الدراسة، فلذلك أراد الباحث أن يظهر حالات الفقر الموجودة في بعض الدول النامية وعلاقة الفقر بمستويات الإنتاج في ظل وجود سوء عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع النامي.

4.4 منهجية الدراسة والنماذج المستخدمة:

تستخدم العديد من الدراسات الاقتصادية المناهج البحثية الحديثة التي تعتمد على الأساليب الكمية المتطورة وذلك بغرض الحصول على نتائج تتصف بالفعالية والدقة العالية،

ومن بين الأساليب الإحصائية المستخدمة اقتصاديا بشكل واسع، هي أساليب تحليل الانحدار لقياس العلاقة والتأثير بين المتغيرات الاقتصادية، ولكن لكل نوع من البيانات الأساليب الخاصة التي تناسبها وربما يكون هناك أكثر من أسلوب إحصائي لتقدير نموذج اقتصادي أو قياس علاقة اقتصادية بين بعض المتغيرات، ولكن يجب اختيار الأسلوب الأكثر ملاءمة ودقة لوصف وتحليل البيانات المطلوبة.

في هذه الدراسة كما سبق الإشارة فإن الباحث اعتمد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، والتي تمثل بيانات عن مجموعة من الدول خلال فترة زمنية معينة، ولقياس العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة اتبع الباحث أساليب التقدير الخاصة بنماذج البانل والتي تتمثل فيما يلي:

النموذج التجميعي: Pooled Model

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات البانل حيث تكون فيه معاملات الانحدار المقدرة ثابتة لجميع الفترات الزمنية، بمعنى أخر يهمل تأثير البعد الزمني في هذا النوع من النماذج، وتصاغ معادلة الانحدار للنموذج التجميعي على الشكل الاتي:

$$y_{it} = \alpha + \beta x_{it} + \varepsilon_{it}$$

y_{it} : المتغير التابع i تمثل الدولة t يمثل الفترة الزمنية.

α : تمثل المقطع الثابت.

β : معامل الانحدار.

ε : الخطأ المعياري

ويفترض في هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين الدول التي يتم دراستها، بالإضافة لأن القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر، وأيضا عدم الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي بمعنى أن التغاير يجب أن يساوي صفر، وتستخدم طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير معلمات النموذج (الشوربجي، 2011م، ص15).

نموذج التأثيرات الثابتة: Fixed Effects

يهدف استخدام نموذج التأثيرات الثابتة لمعرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعي (سلوك كل دولة) على حدة، وذلك بجعل معلمة الحد الثابت في النموذج تختلف من دولة لأخرى مع بقاء معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة ثابتة لكل دولة، ويرجع السبب في إدخال الأثار الثابتة للدول في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع ولا تتغير مع الزمن حيث يفترض عدم حدوث تغير في هذه المتغيرات. على الأقل خلال الفترة الزمنية للدراسة، وتتمثل الآثار الثابتة في كافة العوامل الثابتة غير الملاحظة والتي تختلف من دولة إلى أخرى في دول العينة محل الدراسة، ومن ثم فإن النموذج يعكس الفروق أو الاختلافات بين الدول المكونة لعينة الدراسة ويصاغ نموذج التأثيرات الثابتة على الشكل الاتي:

$$y_{it} = \alpha + \beta \mathrm{x}_{\mathrm{it}} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i D_i + \varepsilon_{it}$$

D_i متغير وهمي للدولة i يأخذ القيمة 1 إذا كان المراد معرفة الحد الثابت للدولة المقصودة والقيمة صفر إذا كان المراد معرفة قيمة الحد الثابت لدولة اخرى، مع الانتباه لأن حد الخطأ العشوائي يجب أن يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين ثابت لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة. ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة إسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية **(Least sqaure With Dummy Variables Models - LSDV)** حيث يتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Baltagi، 2008، ص296).

نموذج التأثيرات العشوائية: Random Effects

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية ملائما للتقدير في حالة وجود اختراق في شروط نموذج التأثيرات الثابتة السابق ذكرها، وتقوم فكرة نموذج التأثيرات العشوائية على معاملة الحد الثابت في النموذج كمتغير عشوائي بمعدل مقداره μ بمعنى أن :

$$\alpha_i = \mu + \mathrm{V_i}$$

$\mathrm{V_i}$:يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية للشركة i

μ : يمثل المتغير العشوائي.

وبالتعويض عند الحد الثابت في النموذج التجميعي العام، نتوصل للشكل التالي للمعادلة:

$$y_{\mathrm{it}} = \mu + \mathrm{V_i} + \beta x_{it} + \varepsilon_{it}$$
$$w_{\mathrm{it}} = \mathrm{V_i} + \varepsilon_{it}$$

ومن خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن النموذج يحتوي على مركبتين للخطأ العشوائي هما ε_{it} , $\mathrm{V_i}$ حيث w_{it} الخطأ المركب والتي تساوي حاصل جمع مكونات الخطأ العشوائي، لذلك يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (**Error Components Model**) ولهذا النموذج خواص رياضية تتمثل في مساواة متوسطات مكونات الخطأ للصفر، وثبات تبايناتها ولتقدير نموذج التأثيرات العشوائية يستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة **(Generalized Least Sqaure -GLS)** حيث أن طريقة المربعات الصغرى العادية **(OLS)** تفشل في تقدير معلمات النموذج وتعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة (الجمال، 2012، ص 273).

4.5 أساليب اختيار النموذج الملائم لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data

من خلال العرض المنهجي السابق لنماذج البانل داتا، تبين لنا وجود ثلاثة نماذج انحدار يمكن تقديرها تندرج تحت منهجية تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وبناء عليه يمكن للباحث تقدير النماذج الثلاثة ولكن الأهم من ذلك هو تحديد النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة. ولتحديد النموذج الأكثر ملاءمة تجرى اختبارات إحصائية تشخصية على مرحلتين، **المرحلة الأولى** : تتمثل في التفضيل بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، فإذا أشارت النتائج لأفضلية وملاءمة النموذج التجميعي للبيانات نتوقف عند هذه المرحلة

ونعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملاءمة، بينما إذا أشارت النتائج لأفضلية وملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي، ننتقل **للمرحلة الثانية** وهي التفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. ويتم تطبيق **المرحلة الأولى** من التقييم بين النماذج باستخدام اختبار **(F)** المقيد الذي يأخذ الصيغة الرياضة الموضحة فيما يلي:

$$F = \frac{(\mathrm{SSR}_{\mathrm{Pooled}} - SSR_{lSDV})/(n-1)}{SSR_{lSDV}/(nT-n-k)} \approx F_{(n-1,n(t-1)-k}$$

حيث أن K عدد المعلمات المقدرة

$\mathrm{SSR}_{\mathrm{Pooled}}$: مجموع مربعات البواقي الناتجة عن تقدير نموذج الانحدار التجميعي

SSR_{lSDV} : مجموع مربعات البواقي الناتجة عن تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

ويتم الحكم على نتيجة الاختبار من خلال القيمة الاحتمالية للاختبار (P_value) فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 يكون النموذج التجمعي هو الأكثر لملاءمة للبيانات، بينما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل أو تساوي 0.05 فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة. كذلك يتم تطبيق **المرحلة الثانية** للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك باستخدام اختبار (Hausman) المقترح عام 1978.

والمستخدم لاختبار الفرضية الصفرية التي تفترض ملاءمة نموذج التأثيرات العشوائية، مقابل الفرضية البديلة التي تفترض ملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات الدراسة، وتكون صيغة الاختبار على النحو الاتي:

$$H = (\hat{\beta}_{\mathrm{FE}} - \hat{\beta}_{\mathrm{RE}})'\left[Var(\hat{\beta}_{\mathrm{FE}}) - Var(\hat{\beta}_{\mathrm{RE}})\right]^{-1}(\hat{\beta}_{\mathrm{FE}} - \hat{\beta}_{\mathrm{RE}})$$

حيث $Var(\hat{\beta}_{\mathrm{FE}})$: هو التباين لمعلمات نموذج التأثيرات الثابتة.

$Var(\hat{\beta}_{\mathrm{RE}})$: متجه التباين لمعلمات نموذج التأثيرات العشوائية.

حيث تقترب دالة (Hausman) من توزيع مربع كاي بدرجات حرية مقدارها (K) ويكون نموذج التأثيرات الثابتة أكثر ملاءمة من نموذج التأثيرات العشوائية إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من أو تساوي 0.05 بينما إذا كانت أكبر من 0.05 فإن نموذج التأثيرات العشوائية سيكون هو الأكثر ملاءمة (Brooks ، 2008، ص509).

4.6 البرنامج الاحصائية المستخدمة في الدراسة.

اعتمدت الدراسة بشكل اساسي على استخدام برنامج التحليل الاحصائي القياسي **(Eviews)** لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية التي تم ذكرها، وكذلك تقدير النماذج القياسية بصيغتها النهائية.

4.7 التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات:

مما لا شك فيه أن الجانب التطبيقي لأي دراسة يعتبر هو الجانب الأكثر أهمية في الدراسة لأنه يختبر صحة فرضيات الدراسة ويمدنا بالنتائج حول مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها، وفي الدراسات الاقتصادية فإن الجانب التطبيقي القياسي يلعب دوراً هاماً في اختبار صحة النظريات الاقتصادية ودراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية بعضها على بعض، حيث أنه من خلال استخدام الاساليب الإحصائية يتم بناء النماذج الاقتصادية المطلوبة، ومما لاشك فيه أيضا أن نوع البيانات المستخدمة في الدراسة يلعب دوراً كبيراً في الاسلوب الاحصائي المستخدم، في هذه الدراسة خرج الباحث عن المألوف باستخدامه البحوث الاقتصادية التي تستخدم أساليب السلاسل الزمنية والتكامل المشترك في تقدير العلاقات بين المتغيرات، ولجأ لاستخدام أسلوب آخر وهو أسلوب نماذج البانل داتا، وذلك بغرض دراسة العلاقات بين متغيرات الدراسة.

وغالباً ما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل والأكثر ملاءمة في تفسير النتائج، لأنه يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين الدول محل الدراسة، بمعنى أن لكل دولة نموذجها الخاص في تفسير النتائج والمقارنة بين الدول الأخرى من خلال المقطع الثابت. وذلك بسبب اختلاف معدلات الفقر من دولة لأخرى وأيضاً اختلاف قيمة معامل جيني ونصيب الفرد من الناتج المحلي بين دول العينة.

وقد تم بناء النموذج وفقاً للنظرية الاقتصادية التي تحدث فيها كلاً من ديفيد ريكاردو، آدم سميث، روستو، وكوزنتس والتي تقول بأن النمو الاقتصادي المتمثل في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي له أثر كبير في انخفاض معدلات الفقر في المراحل المتقدمة للنمو والتي بدورها تؤدي إلى تقليل حده التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

1. تحليل بيانات الدول المتقدمة:

الفرضية الأول: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متغير معامل جيني (GINI) و متغير الفقر (Poverty)

وقد تم تقدير نماذج انحدار البانل داتا بأنواعها الثلاثة لمتغير المعامل جيني (GINI) و متغير الفقر (Poverty) وجاءت نتائج التقدير كما يلي:

1. **النموذج التجميعي:**

النتائج الموضحة في **الجدول (4.1)** عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج الانحدار التجميعي لدراسة العلاقة بين متغير المعامل جيني (GINI) و متغير الفقر (Poverty)

جدول (4.1): نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي Pooled Model

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
constant	0.063922	0.021360	2.992563	0.0031
GINI	0.138603	0.065093	2.129313	0.0344
R-Square = 0.021333 **Adjusted R-Square** = 0.016628				
F-statistic= 4.533974 **and Prob(F-statistic)** = 0.034404				

2. **نموذج التأثيرات الثابتة:**

النتائج الموضحة في **الجدول (4.1)** يوضح نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات الثابتة لدراسة العلاقة بين متغير المعامل جيني (GINI) و متغير الفقر (Poverty)

جدول (4.2): نتائج تقدير معاملات النموذج

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
Constant	0.083909	0.021317	3.936163	0.0001
GINI	0.062253	0.060808	1.023758	0.3072
D(USA)	0.017923	0.002390	7.498734	0.0000
D(France)	-0.028625	0.002629	-10.88699	0.0000
D(Germany)	-0.016814	0.004382	-3.837372	0.0002
D(Japan)	0.052265	0.003443	15.18230	0.0000
R-Square = 0.902820 **and Adjusted R-Square** = 0.900438				
F-statistic = 379.0379 **and Prob(F-statistic)** = 0.000000				

3. **نموذج التأثيرات العشوائية**

النتائج الموضحة في الجدول **(4.2)** يوضح نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات العشوائية لدراسة العلاقة بين متغير المعامل جيني (GINI) و متغير الفقر (Poverty)

جدول (4.3): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
Constant	0.088514	0.025617	3.455270	0.0007
GINI	0.063308	0.060436	1.047524	0.2961
التأثيرات العشوائية (Random Effects)				
Cross-section random	0.0639	**التأثيرات العشوائية المقطعية**		
Idiosyncratic random	0.9361	**التأثير العشوائية الغير محددة**		
R-Square = 0.005272 **and Adjusted R-Square** =0.000490				
F-statistic= 1.102476 **and Prob(F-statistic)** = 0.294942				

4. **اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة:**

جرت العادة الاعتماد على معامل التحديد كمؤشر رئيسي للمقارنة بين عدة نماذج قياسية من ناحية الملاءمة للبيانات التي تجرى عليها الدراسة، إلا أنه في نماذج البانل داتا لا يمكن الاعتماد على معامل التحديد في اختيار نموذج البيانات الملائم وذلك لأن معامل التحديد يعتمد على مقاييس مختلفة في حسابه من نموذج لأخر لذا يتم الاعتماد على قيمة اختبار (F) المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية، واختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، ويوضح **الجدول ()** نتائج الاختبارين لاختيار النموذج الأكثر ملاءمة.

جدول(4.4): نتائج اختبارات اختيار أفضل نموذج

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية(P - value)
اختبار (F) المقيد	462.6019	0.0000
اختبار Hausman	1850.408	0.0000

يتضح من خلال الجدول السابق أن نتيجة اختبار (F) المقيد ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.000) وهذا يدل على أن نماذج التأثيرات الثابتة أكثر ملاءمة من النموذج التجميعي للبيانات، ومن خلال نتيجة اختبار (Hausman) نلاحظ أن الاختبار دال إحصائيا عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.000) ويدل هذا على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو أكثر ملاءمة من نموذج التأثيرات العشوائية وبالتالي النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة بغرض دراسة العلاقة بين متغير (GINI) ومتغير الفقر (Poverty) هو نموذج التأثيرات الثابتة.

5. تفسير نتائج النموذج الأكثر ملاءمة (نموذج التأثيرات الثابتة)

من خلال نتائج اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة تم التوصل لأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملاءمة بين النماذج، حيث بلغ معامل التحديد للنموذج ككل 90.28% ويعني ذلك أن مؤشر GINI يفسر 90.28% فقط من التباين الحاصل في متغير الفقر (Poverty) التي تم إجراء الدراسة عليه.

نظراً لأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل من بين النماذج السابقة، إلا أنه يوجد عندنا مشكلة عدم الدلالة الاحصائية للمتغير (GINI) والارتباط الذاتي للأخطاء ويمكن حلها باستخدام AR(1) لعلاج مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، واستخدام (Exp(GINI)) الدالة الأسية لمتغير جيني وذلك لجعلها معادلة خطية ذات دلالة إحصائية وتتبع التوزيع الطبيعي لتتفق مع شروط استخدام طريقة OLS في تحليل الانحدار، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (4.5): نتائج تقدير معاملات النموذج

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
Constant	0.287568	0.081848	3.513438	0.0005
Exp(GINI)	0.012791	0.057378	-2.22918	0.0269
D(USA)	0.025568	0.007501	3.408472	0.0008
D(France)	-0.03464	0.007644	-4.53177	0.0000
D(Germany)	-0.03215	0.008838	-3.63707	0.0004
D(Japan)	0.040383	0.008139	4.961461	0.0000
AR(1)	0.809379	0.046522	17.39792	0.0000
R-Square =0.958088 **and Adjusted R-Square** = 0.956818				
F-statistic = 754.3715 **and Prob(F-statistic)** = 0.000000				

من خلال النتائج تم اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة، حيث بلغ معامل التحديد للنموذج ككل 95.80% ويعني ذلك أن متغير (GINI) يفسر 95.80% فقط من التباين في متغير (Poverty) في الدول التي تم إجراء عليها الدراسة وباقي النسبة لعوامل أخري.

بناء على النتائج السابقة نجد أن قيمة F الحسابية = 754.3715 والقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار = 0.0000 مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير جيني والمتغيرات الوهمية ككل مع المتغير التابع متغير الفقر لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05. وأيضا نجد وجود علاقة طردية بين المتغير جيني والمتغير التابع – متغير الفقر– وذلك تبين من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار t للمتغير جيني الذي يساوي 0.0269 وبالتالي يمكن

التفسير كالتالي بأنه كلما زاد (متغير جيني) Exp بمقدار وحدة واحدة يزداد الفقر بنسبة 1.3 % تقريبا في حال ثبات المتغيرات الوهمية.

تفسير المتغير الوهمي: في حال ثبات المتغير Exp (GINI) …

$$\widehat{P_t} = 0.2876 + 0.012EXP(GINI_t) + 0.026\ Dum(USA_t) - 0.035\ Dum(Fr_t) - 0.032\ Dum(Ger_t) + 0.0403\ Dum(Jap_t)$$

1. **معادلة الفقر في أمريكا**

$$Dum(USA_t) = 1 \quad Dum(Fr_t) = 0 \quad Dum(Ger_t) = 0 \quad Dum(Jap_t) = 0$$

$$\widehat{P_t} = 0.3136 + 0.012EXP(GINI_t)$$

2. **معادلة الفقر في فرنسا**

$$Dum(USA_t) = 0 \quad Dum(Fr_t) = 1 \quad Dum(Ger_t) = 0 \quad Dum(Jap_t) = 0$$

$$\widehat{P_t} = 0.2526 + 0.012EXP(GINI_t)$$

3. **معادلة الفقر في ألمانيا**

$$Dum(USA_t) = 0 \quad Dum(Fr_t) = 0 \quad Dum(Ger_t) = 1 \quad Dum(Jap_t) = 0$$

$$\widehat{P_t} = 0.2556 + 0.012EXP(GINI_t)$$

4. **معادلة الفقر في اليابان**

$$Dum(USA_t) = 0 \quad Dum(Fr_t) = 0 \quad Dum(Ger_t) = 0 \quad Dum(Jap_t) = 1$$

$$\widehat{P_t} = 0.3279 + 0.012EXP(GINI_t)$$

ومن خلال معادلات الفقر السابقة حسب نموذج التأثيرات الثابتة وهو النموذج الأكثر ملاءمة والذي يعتمد على الحد الثابت في المفاضلة بين دول العينة فإنه يتبين :

❖ في ظل ثبات متغير معامل جيني لجميع الدول فإن:

- يزداد الفقر في أمريكا عن الفقر في فرنسا بنسبة 6.1%، ويزداد عن ألمانيا بنسبة 5.8%.
- بينما يقل الفقر في أمريكا عن الفقر في اليابان بنسبة 1.43%.
- ويقل الفقر في فرنسا عن الفقر في ألمانيا بنسبة 0.3%، ويقل عن اليابان بنسبة 7.53%.

- ويقل الفقر في ألمانيا عن الفقر في اليابان بنسبة 7.32%.

- ومن النتائج السابقة يتبين أن فرنسا هي الأقل فقراً تليها ألمانيا ومن ثم أمريكا وأخيراً اليابان.
- وبالتالي فإن فرنسا تتمتع بعدالة في توزيع الدخل مقارنة مع دول العينة تليها بذلك ألمانيا ومن ثم أمريكا وأخيراً اليابان.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متغير (Poverty)الفقر و متغير(GDPC)

تم تقدير نماذج انحدار البانل داتا بأنواعها الثلاثة لمتغير(GDPC) ومتغير الفقر (Poverty) وجاءت نتائج التقدير كما يلي:

1. **النموذج التجميعي:**

النتائج الموضحة في **الجدول (4.6)** عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج الانحدار التجميعي لدراسة العلاقة بين متغير(GDPC) ومتغير الفقر (Poverty)

جدول (4.6): نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي Pooled Model

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
constant	0.070756	0.008810	8.031165	0.0000
GDPC	1.06E-06	2.37E-07	4.478981	0.0000
R-Square = 0.087964 **and Adjusted R-Square** = 0.083580				
F-statistic= 20.06127 **and Prob(F-statistic)** = 0.000012				

2. **نموذج التأثيرات الثابتة:**

النتائج الموضحة في الجدول **(4.7)** يوضح نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات الثابتة لدراسة العلاقة بين متغير(GDPC) ومتغير الفقر (Poverty)

جدول (4.7): نتائج تقدير معاملات النموذج

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
Constant	0.092808	0.003033	30.60250	0.0000
GDPC	3.78E-06	7.90E-08	4.783543	0.0000
D(USA)	0.016334	0.002062	7.921484	0.0000
D(France)	-0.030077	0.001978	-15.20659	0.0000
D(Germany)	-0.021083	0.001979	-10.65537	0.0000
D(Japan)	0.048256	0.001993	24.20877	0.0000
R-Square = 0.912172 **and Adjusted R-Square** = 0.910019				
F-statistic = 423.7436 **and Prob(F-statistic)** =0.0000				

3. **نموذج التأثيرات العشوائية**

النتائج الموضحة في **الجدول (4.8)** يوضح نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات العشوائية لدراسة العلاقة بين متغير (GDPC) و متغير الفقر (Poverty)

جدول (4.8): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
Constant	0.095428	0.013244	7.205186	0.0000
GDPC	3.80E-06	7.90E-08	4.807199	0.0000
التأثيرات العشوائية (Random Effects)				
Cross-section random	0.0896	**التأثيرات العشوائية المقطعية**		
Idiosyncratic random	0.9104	**التأثير العشوائية الغير محددة**		
R-Square =0.099702 **and Adjusted R-Square** = 0.095373				
F-statistic= 23.03450 **and Prob(F-statistic)** = 0.000003				

4. **اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة:**

جدول(4.9): نتائج اختبارات اختيار أفضل نموذج

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية(P - value)
اختبار (F) المقيد	478.6004	0.0000
اختبار Hausman	1914.402	0.0000

يتضح من خلال الجدول السابق أن نتيجة اختبار (F) المقيد ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.000) وهذا يدل على أن نماذج التأثيرات الثابتة أكثر ملاءمة من النموذج التجميعي للبيانات، ومن خلال نتيجة اختبار (Hausman) نلاحظ أن الاختبار دال إحصائيا عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.000) ويدل هذا على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو أكثر ملاءمة من نموذج التأثيرات العشوائية وبالتالي النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة بغرض دراسة العلاقة بين متغير (GDPC) و متغير الفقر (Poverty) هو نموذج التأثيرات الثابتة.

5. **تفسير نتائج النموذج الأكثر ملاءمة (نموذج التأثيرات الثابتة)**

من خلال نتائج اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة تم التوصل لأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملاءمة بين النماذج، حيث بلغ معامل التحديد للنموذج ككل 91.21% ويعني أن ذلك أن مؤشر GDPC يفسر 91.21% فقط من تباين الحاصل في متغير (Poverty) التي تم إجراء عليها الدراسة.

نظرا لأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل من بين النماذج السابقة لكن يوجد عندنا مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ويمكن حلها باستخدام AR(1) فكانت النتائج كالتالي:

جدول (4.10): نتائج تقدير معاملات النموذج

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
Constant	0.093677000	0.006987000	13.40684	0.0000
GDPC	-0.00000326	0.00000158	2.063544	0.0404
D(USA)	-0.018931000	0.005766000	3.282971	0.0012
D(France)	-0.029273000	0.005614000	-5.214397	0.0000
D(Germany)	-0.021007000	0.005607000	-3.746505	0.0002
D(Japan)	0.048483000	0.005608000	8.645722	0.0000
AR(1)	0.752023000	0.050527000	14.88363	0.0000
R-Square = 0.957871 **and Adjusted R-Square** =0.956594				
F-statistic = 750.3000 **and Prob(F-statistic)** =0.0000				

من خلال النتائج تم اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة، حيث بلغ معامل التحديد للنموذج ككل 95.78% ويعني ذلك أن متغير (GDPC) يفسر 95.80% فقط من التباين في متغير (Poverty) في الدول التي تم إجراء عليها الدراسة وباقي النسبة لعوامل أخري.

بناء على النتائج السابقة نجد أن قيمة F الحسابية = 750.3000 الاحتمالية لهذا الاختبار = 0.0000 مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغير نصيب الفرد من الدخل الإجمالي والمتغيرات الوهمية ككل مع المتغير التابع متغير الفقر لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05. وأيضا نجد وجود علاقة عكسية بين متغير GDPc والمتغير التابع – متغير الفقر– وذلك تبين من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار t لمتغير GDPc الذي يساوي 0.0404 وبالتالي يمكن التفسير كالتالي بأنه كلما زاد متغير GDPc بمقدار 1000 دولار للفرد الواحد يقل الفقر 0.32% في حال ثبات المتغيرات الوهمية.

تفسير المتغير الوهمي: في حال ثبات المتغير (GDPc) …

$$\widehat{P_t} = 0.094 - 0.000003(GDPc_t) + 0.0189\ Dum(USA_t) - 0.029\ Dum(Fr_t) - 0.021\ Dum(Ger_t) + 0.048\ Dum(Jap_t)$$

1. معادلة الفقر في أمريكا

$$Dum(USA_t) = 1 \quad Dum(Fr_t) = 0 \quad Dum(Ger_t) = 0 \quad Dum(Jap_t) = 0$$

$$\widehat{P_t} = 0.0751 - 0.000003(GDPc_t)$$

2. معادلة الفقر في فرنسا

$$Dum(USA_t) = 0 \quad Dum(Fr_t) = 1 \quad Dum(Ger_t) = 0 \quad Dum(Jap_t) = 0$$

$$\widehat{P_t} = 0.065 - 0.000003(GDPc_t)$$

3. معادلة الفقر في ألمانيا

$$Dum(USA_t) = 0 \quad Dum(Fr_t) = 0 \quad Dum(Ger_t) = 1 \quad Dum(Jap_t) = 0$$

$$\widehat{P_t} = 0.073 - 0.000003(GDPc_t)$$

4. معادلة الفقر في اليابان

$$Dum(USA_t) = 0 \quad Dum(Fr_t) = 0 \quad Dum(Ger_t) = 0 \quad Dum(Jap_t) = 1$$

$$\widehat{P_t} = 0.142 - 0.000003(GDPc_t)$$

ومن خلال معادلات الفقر السابقة حسب نموذج التأثيرات الثابتة وهو النموذج الأكثر ملاءمة والذي يعتمد على الحد الثابت في المفاضلة بين دول العينة فإنه يتبين :

❖ في ظل ثبات متغير نصيب الفر من الناتج المحلي لجميع الدول فإن:

- يزداد الفقر في أمريكا عن الفقر في فرنسا بنسبة 1.01%، ويزداد عن ألمانيا بنسبة 0.21%.
- بينما يقل الفقر في أمريكا عن الفقر في اليابان بنسبة 6.6%.
- ويقل الفقر في فرنسا عن الفقر في ألمانيا بنسبة 0.8%، ويقل عن اليابان بنسبة 7.7%.
- ويقل الفقر في ألمانيا عن الفقر في اليابان بنسبة 6.9%.
- ومن النتائج السابقة يتبين أن فرنسا هي الأقل فقراً تليها ألمانيا ومن ثم أمريكا وأخيراً اليابان.
- وبالتالي فأن فرنسا تتمتع بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي مقارنة مع دول العينة تليها ألمانيا ومن ثم أمريكا وأخيراً اليابان.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متغير (GINI) و(GDPC) مع متغير الفقر (Poverty)

تم تقدير نماذج انحدار البانل داتا بأنواعها الثلاثة لمتغير (GINI) و(GDPC) مع متغير الفقر (Poverty) وجاءت نتائج التقدير كما يلي:

1. **النموذج التجميعي:**

النتائج الموضحة في **الجدول (4.11)** عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج الانحدار التجميعي لدراسة العلاقة بين متغير (GINI) و(GDPC) مع متغير الفقر (Poverty)

جدول (4.11):نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي Pooled Model

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
constant	0.054204	0.020775	2.609173	0.0097
GINI	0.058093	0.066024	0.879881	0.3799
GDPC	9.94E-07	2.49E-07	3.994215	0.0001
R-Square = 0.091363 **and Adjusted R-Square** = 0.082584				
F-statistic= 10.40684 **and Prob(F-statistic)** = 0.000049				

2. **نموذج التأثيرات الثابتة:**

النتائج الموضحة في **الجدول (4.12)** يوضح نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات الثابتة لدراسة العلاقة بين متغير (GINI) و(GDPC) مع متغير الفقر (Poverty)

جدول (4.12): نتائج تقدير معاملات النموذج

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
Constant	0.119809	0.021555	5.558400	0.0000
GINI	0.082238	0.064997	1.265248	0.2072
GDPC	4.30E-07	8.88E-08	4.836055	0.0000
D(USA)	0.017544	0.002270	7.727736	0.0000
D(France)	-0.032225	0.002605	-12.37263	0.0000
D(Germany)	-0.026342	0.004602	-5.723569	0.0000
D(Japan)	0.044382	0.003652	12.15330	0.0000
R-Square = 0.912859 **and Adjusted R-Square** = 0.910283				
F-statistic = 354.4265 **and Prob(F-statistic)** = 0.000000				

3. **نموذج التأثيرات العشوائية**

النتائج الموضحة في **الجدول (4.13)** يوضح نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات العشوائية لدراسة العلاقة بين متغير (GINI) و(GDPC) مع متغير الفقر (Poverty)

جدول (4.13): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
Constant	0.119610	0.025122	4.761274	0.0000
GINI	0.079531	0.064519	1.232688	0.2191
GDPC	4.29E-07	8.87E-08	4.838381	0.0000
التأثيرات العشوائية (Random Effects)				
Cross-section random	0.0643	**التأثيرات العشوائية المقطعية**		
Idiosyncratic random	0.9357	**التأثير العشوائية الغير محددة**		
R-Square = 0.106622 **and Adjusted R-Square** = 0.097991				
F-statistic= 12.35245 **and Prob(F-statistic)** =0.000009				

4. اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة:

جدول(4.14): نتائج اختبارات اختيار أفضل نموذج

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية(P - value)
اختبار (F) المقيد	82.03459	0.0000
اختبار Hausman	328.1383	0.0000

يتضح من خلال الجدول السابق أن نتيجة اختبار (F) المقيد كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.0000) وهذا يدل على أن نماذج التأثيرات أكثر ملاءمة من النموذج التجميعي للبيانات، ومن خلال نتيجة اختبار (Hausman) نلاحظ أن الاختبار دال إحصائيا عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.0000) ويدل هذا على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة بغرض دراسة العلاقة بين متغير (GINI) و(GDPC) مع متغير الفقر (Poverty).

5. تفسير نتائج النموذج الأكثر ملاءمة (نموذج التأثيرات الثابتة)

من خلال نتائج اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة، حيث بلغ معامل التحديد للنموذج ككل 91.28% ويعني أن ذلك أن متغير (GINI) و (GDPC) يفسر 91.28% فقط من تباين الحاصل في متغير (Poverty) في الدول التي تم إجراء عليها الدراسة.

نظرا لأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل من بين النماذج السابقة لكن يوجد عندنا مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ويمكن حلها باستخدام AR(1) فكانت النتائج كالتالي:

جدول (4.15) نتائج تقدير معاملات النموذج

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
Constant	0.291631000	0.080341000	3.629901	0.0004
GDPC	-0.00000396	0.000000162	2.439852	0.0156
Exp(GINI)	0.014099400	0.057051000	-2.471357	0.0143
D(USA)	0.022264000	0.006116000	3.640523	0.0003
D(France)	-0.034782000	0.006236000	-5.577769	0.0000
D(Germany)	-0.033318000	0.007658000	-4.350914	0.0000
D(Japan)	0.039644000	0.006827000	5.806789	0.0000
AR(1)	0.763836000	0.049509000	15.42836	0.0000
R-Square = 0.959132 **and Adjusted R-Square** = 0.957680				
F-statistic =754.6193 **and Prob(F-statistic)** = 0.0000				

من خلال النتائج تم اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة، حيث بلغ معامل التحديد للنموذج ككل 95.78% ويعني ذلك أن متغير (GDPC) و (GINI) Exp يفسران 95.91% فقط من التباين في متغير (Poverty) في الدول التي تم إجراء عليها الدراسة وباقي النسبة لعوامل أخري.

بناء على النتائج السابقة نجد أن قيمة F الحسابية = 754.6193 الاحتمالية لهذا الاختبار = 0.0000 مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغير (GDPC) و (GINI) Exp والمتغيرات الوهمية ككل مع المتغير التابع متغير الفقر لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05. وأيضا نجد وجود علاقة عكسية بين متغير GDPc والمتغير التابع – متغير الفقر– وذلك تبين من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار t لمتغير GDPc الذي يساوي 0.0156 وبالتالي يمكن التفسير كالتالي بأنه كلما زاد متغير GDPc بمقدار 1000 دولار يقل الفقر بنسبة 0.4%، وكذلك وجود علاقة طردية بين متغير جيني والمتغير التابع – متغير الفقر– وذلك تبين من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار t للمتغير جيني الذي يساوي 0.0143 وبالتالي يمكن التفسير كالتالي بأنه كلما زاد (المتغير جيني) Exp بمقدار وحدة واحدة يزداد الفقر بنسبة 1.4 % تقريبا في حال ثبات المتغيرات الوهمية.

تفسير المتغير الوهمي: في حال ثبات المتغير (GDPc) و (GINI) Exp…

$$\widehat{P_t} = 0.292 - 0.000004(GDPc_t) + 0.014EXP(GINI_t) + 0.022\ Dum(USA_t) - 0.0348\ Dum(Fr_t) - 0.0333\ Dum(Ger_t) + 0.0396\ Dum(Jap_t)$$

1. معادلة الفقر في أمريكا

$$Dum(USA_t) = 1 \quad Dum(Fr_t) = 0 \quad Dum(Ger_t) = 0 \quad Dum(Jap_t) = 0$$

$$\widehat{P_t} = 0.314 - 0.000004(GDPc_t) + 0.014EXP(GINI_t)$$

2. معادلة الفقر في فرنسا

$$Dum(USA_t) = 0 \quad Dum(Fr_t) = 1 \quad Dum(Ger_t) = 0 \quad Dum(Jap_t) = 0$$

$$\widehat{P_t} = 0.2572 - 0.000004(GDPc_t) + 0.014EXP(GINI_t)$$

3. معادلة الفقر في ألمانيا

$$Dum(USA_t) = 0 \quad Dum(Fr_t) = 0 \quad Dum(Ger_t) = 1 \quad Dum(Jap_t) = 0$$

$$\widehat{P_t} = 0.2587 - 0.000004(GDPc_t) + 0.014EXP(GINI_t)$$

4. معادلة الفقر في اليابان

$$Dum(USA_t) = 0 \quad Dum(Fr_t) = 0 \quad Dum(Ger_t) = 0 \quad Dum(Jap_t) = 1$$

$$\widehat{P_t} = 0.3316 - 0.000004(GDPc_t) + 0.014EXP(GINI_t)$$

ومن خلال معادلات الفقر السابقة حسب نموذج التأثيرات الثابتة وهو النموذج الأكثر ملاءمة والذي يعتمد على الحد الثابت في المفاضلة بين دول العينة فإنه يتبين :

❖ في ظل ثبات متغير نصيب الفر من الناتج المحلي ومتغير معامل جيني لجميع الدول فإن:

- يزداد الفقر في أمريكا عن الفقر في فرنسا بنسبة 5.68%، ويزداد عن ألمانيا بنسبة 5.53%، ويقل الفقر عن اليابان بنسبة 1.76%.
- ويقل الفقر في فرنسا عن الفقر في ألمانيا بنسبة 0.15%، ويقل عن اليابان بنسبة 7.4%.
- ويقل الفقر في ألمانيا عن الفقر في اليابان بنسبة 7.29%.
- ومن النتائج السابقة يتبين أن فرنسا هي الأقل فقراً تليها ألمانيا ومن ثم أمريكا وأخيراً اليابان.
- ومن خلال النتائج السابقة يتبين أن فرنسا تتمتع بعدالة في توزيع الدخل وزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي مقارنة مع دول العينة تليها بذلك ألمانيا ومن ثم أمريكا وأخيراً اليابان.
- ويتفق هذا مع دراسة كلاً من (منصور، 2007م)، (مايكل- بيتس،2004م) ، (م Margote Salomon,2011)، (Gallo، 2002).

2. تحليل بيانات الدول النامية

الفرضية الأول: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متغير معامل جيني (GINI) و متغير الفقر (Poverty)

تم تقدير نماذج انحدار البانل داتا بأنواعها الثلاثة لمتغير المعامل جيني (GINI) و متغير الفقر (Poverty) وجاءت نتائج التقدير كما يلي:

5. **النموذج التجميعي:**

النتائج الموضحة في **الجدول (4.16)** عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج الانحدار التجميعي لدراسة العلاقة بين متغير المعامل جيني (GINI) و متغير الفقر (Poverty)

جدول (4.16):نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي Pooled Model

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
constant	0.596238	0.070923	8.406841	0.0000
GINI	-0.372128	0.211224	-1.761764	0.0796
R-Square =0.014703 **and Adjusted R-Square** = 0.009966				
F-statistic= 3.103812 **and Prob(F-statistic)** = 0.079578				

6. نموذج التأثيرات الثابتة:

النتائج الموضحة في **الجدول (4.17)** يوضح نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات الثابتة لدراسة العلاقة بين متغير المعامل جيني (GINI) و متغير الفقر (Poverty)

جدول (4.17): نتائج تقدير معاملات النموذج

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
Constant	0.176008	0.080136	2.196365	0.0292
GINI	0.061228	0.228087	2.684433	0.0079
D(Palestine)	0.279964	0.017585	15.92018	0.0000
D(Bulgaria)	-0.144320	0.022672	-6.365659	0.0000
D(Venezuela)	-0.019686	0.024708	-0.796754	0.4265
D(Egypt)	0.363914	0.028875	12.60317	0.0000
R-Square = 0.842242 **and Adjusted R-Square** = 0.838375				
F-statistic = 217.8232 **and Prob(F-statistic)** = 0.000000				

7. نموذج التأثيرات العشوائية

النتائج الموضحة في **جدول (4.18)** يوضح نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات العشوائية لدراسة العلاقة بين متغير المعامل جيني (GINI) و متغير الفقر (Poverty)

جدول (4.18): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
Constant	0.278495	0.127871	2.177938	0.0305
GINI	0.059251	0.226109	2.620478	0.0094
التأثيرات العشوائية (Random Effects)				
Cross-section random	0.1076	**التأثيرات العشوائية المقطعية**		
Idiosyncratic random	0.8924	**التأثير العشوائية الغير محددة**		
R-Square = 0.032043 **and Adjusted R-Square** = 0.027390				
F-statistic= 6.885610 **and Prob(F-statistic)** = 0.009333				

8. اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة:

جدول(4.19): نتائج اختبارات اختيار أفضل نموذج

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية(P - value)
اختبار (F) المقيد	267.5259	0.0000
اختبار Hausman	1070.104	0.0000

يتضح من خلال الجدول السابق أن نتيجة اختبار (F) المقيد كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.0000) وهذا يدل على أن نماذج التأثيرات أكثر ملاءمة من النموذج التجميعي للبيانات، ومن خلال نتيجة اختبار (Hausman) نلاحظ أن الاختبار دال إحصائيا عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.0000) ويدل هذا على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة بغرض دراسة العلاقة بين متغير (GINI) ومتغير الفقر (Poverty).

5. تفسير نتائج النموذج الأكثر ملاءمة (نموذج التأثيرات الثابتة)

من خلال نتائج اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة تم التوصل لأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملاءمة بين النماذج، حيث بلغ معامل التحديد للنموذج ككل 84.22% ويعني أن ذلك أن مؤشر GINI يفسر 84.22% فقط من تباين الحاصل في متغير (Poverty) التي تم إجراء عليها الدراسة.

جدول (4.20): نتائج تقدير معاملات النموذج

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
Constant	0.176008	0.080136	2.196365	0.02920
GINI	0.061228	0.228087	2.684433	0.00790
D(Palestine)	0.279964	0.017585	15.92018	0.00000
D(Bulgaria)	-0.14432	0.022672	-6.36566	0.00000
D(Venezuela)	-0.01969	0.024708	-0.79675	0.42650
D(Egypt)	0.363914	0.028875	12.60317	0.00000
R-Square = 0.842242 **and Adjusted R-Square** = 0.838375				
F-statistic = 217.8232 **and Prob(F-statistic)** = 0.000000				

من خلال النتائج تم اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة، حيث بلغ معامل التحديد للنموذج ككل 84.22% ويعني ذلك أن متغير (GINI) يفسر 84.22% فقط من

التباين في متغير (Poverty) في الدول التي تم إجراء عليها الدراسة وباقي النسبة لعوامل أخري.

بناء على النتائج السابقة نجد أن قيمة F الحسابية = 217.8232 والقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار = 0.0000 مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير جيني والمتغيرات الوهمية ككل مع المتغير التابع متغير الفقر لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05. وأيضا نجد وجود علاقة طردية بين المتغير جيني والمتغير التابع – متغير الفقر– وذلك تبين من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار t للمتغير جيني الذي يساوي 0.0079 وبالتالي يمكن التفسير كالتالي بأنه كلما زاد المتغير جيني بمقدار وحدة واحدة يزداد الفقر بنسبة 6.1 % تقريبا في حال ثبات المتغيرات الوهمية.

تفسير المتغير الوهمي: في حال ثبات المتغير GINI ...

$$\widehat{P_t} = \mathbf{0.176} + \mathbf{0.061}(\ \boldsymbol{GINI_t}) + \mathbf{0.279}\ \boldsymbol{Dum(Pal_t)} - \mathbf{0.144}\ \boldsymbol{Dum(Bu_t)} - 0.0196\ \mathrm{Dum(Ven_t)} + 0.0403\ \mathrm{Dum(Egt_t)}$$

1. معادلة الفقر في فلسطين

$$\boldsymbol{Dum(Pal_t) = 1} \quad \boldsymbol{Dum(Ven_t) = 0} \quad \boldsymbol{Dum(Bu_t) = 0} \quad \boldsymbol{Dum(Egt_t) = 0}$$

$$\widehat{P_t} = \mathbf{0.455} + \mathbf{0.612}(\ \boldsymbol{GINI_t})$$

2. معادلة الفقر في بلغاريا

$$\boldsymbol{Dum(Pal_t) = 0} \quad \boldsymbol{Dum(Ven_t) = 0} \quad \boldsymbol{Dum(Bu_t) = 1} \quad \boldsymbol{Dum(Egt_t) = 0}$$

$$\widehat{P_t} = \mathbf{0.032} + \mathbf{0.061}(\ \boldsymbol{GINI_t})$$

3. معادلة الفقر في فنزويلا

$$\boldsymbol{Dum(Pal_t) = 0} \quad \boldsymbol{Dum(Ven_t) = 1} \quad \boldsymbol{Dum(Bu_t) = 0} \quad \boldsymbol{Dum(Egt_t) = 0}$$

$$\widehat{P_t} = \mathbf{0.156} + \mathbf{0.061}(\ \boldsymbol{GINI_t})$$

4. معادلة الفقر في مصر

$$\boldsymbol{Dum(Pal_t) = 1} \quad \boldsymbol{Dum(Ven_t) = 0} \quad \boldsymbol{Dum(Bu_t) = 0} \quad \boldsymbol{Dum(Egt_t) = 1}$$

$$\widehat{P_t} = \mathbf{0.54} + \mathbf{0.061}(\ \boldsymbol{GINI_t})$$

ومن خلال معادلات الفقر السابقة حسب نموذج التأثيرات الثابتة وهو النموذج الأكثر ملاءمة والذي يعتمد على الحد الثابت في المفاضلة بين دول العينة فإنه يتبين :

❖ في ظل ثبات متغير معامل جيني لجميع الدول فإن:

- يزداد الفقر في فلسطين عن الفقر في بلغاريا بنسبة 42.3%، ويزداد عن فنزويلا بنسبة 29.9%، ويقل الفقر عن مصر بنسبة 8.5%.
- ويقل الفقر في بلغاريا عن الفقر في فنزويلا بنسبة 12.4 %، ويقل عن مصر بنسبة 50.8%.
- ويقل الفقر في فنزويلا عن الفقر في مصر بنسبة 38.4%.
- ومن النتائج السابقة يتبين أن بلغاريا هي الأقل فقراً تليها فنزويلا ومن ثم فلسطين وأخيراً مصر.
- ومن خلال النتائج السابقة يتبين أن بلغاريا تتمتع بعدالة في توزيع الدخل مقارنة مع دول العينة تليها بذلك فنزويلا ومن ثم فلسطين وأخيراً مصر.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متغير (GDPC) و متغير الفقر (Poverty)

تم تقدير نماذج انحدار البانل داتا بأنواعها الثلاثة لمتغير(GDPC) و متغير الفقر (Poverty)وجاءت نتائج التقدير كما يلي:

5. **النموذج التجميعي:**

النتائج الموضحة في **جدول (4.21)** عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج الانحدار التجميعي لدراسة العلاقة بين متغير(GDPC) و متغير الفقر (Poverty)

جدول (4.21):نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي Pooled Model

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
constant	0.535197	0.018165	29.46300	0.0000
GDPC	-2.06E-05	4.21E-06	-4.900522	0.0000
R-Square = 0.103507 **and Adjusted R-Square** = 0.099197				
F-statistic= 24.01512 **and Prob(F-statistic)** = 0.000002				

6. **نموذج التأثيرات الثابتة:**

النتائج الموضحة في **الجدول (4.22)** يوضح نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات الثابتة لدراسة العلاقة بين متغير (GDPC) و متغير الفقر (Poverty)

جدول (4.22): نتائج تقدير معاملات النموذج

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
Constant	0.393893	0.012305	32.01114	0.0000
GDPC	-9.71E-06	2.55E-06	-3.806397	0.0002
D(Palestine)	0.290737	0.017555	16.56105	0.0000
D(Bulgaria)	-0.150200	0.019286	-7.788222	0.0000
D(Venezuela)	0.089199	0.023803	3.747347	0.0002
D(Egypt)	0.313979	0.017551	17.88921	0.0000
R-Square = 0.847500 **and Adjusted R-Square** = 0.843762				
F-statistic = 226.7406 **and Prob(F-statistic)** =0.0000				

7. **نموذج التأثيرات العشوائية**

النتائج الموضحة في **الجدول (4.23)** يوضح نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات العشوائية لدراسة العلاقة بين متغير (GDPC) و متغير الفقر(Povert)

جدول (4.23): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
Constant	0.502850	0.098114	5.125148	0.0000
GDPC	-9.78E-06	2.55E-06	-3.841295	0.0002
التأثيرات العشوائية (Random Effects)				
Cross-section random	0.1163	**التأثيرات العشوائية المقطعية**		
Idiosyncratic random	0.8837	**التأثير العشوائية الغير محددة**		
R-Square = 0.066471 **and Adjusted R-Square** = 0.061983				
F-statistic= 14.81048 **and Prob(F-statistic)** = 0.000158				

8. **اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة:**

جدول (4.24): نتائج اختبارات اختيار أفضل نموذج

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية(P - value)
اختبار (F) المقيد	248.8105	0.0000
اختبار Hausman	995.2420	0.0000

يتضح من خلال الجدول السابق أن نتيجة اختبار (F) المقيد ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.000) وهذا يدل على أن نماذج

التأثيرات الثابتة أكثر ملاءمة من النموذج التجميعي للبيانات، ومن خلال نتيجة اختبار (Hausman) نلاحظ أن الاختبار دال إحصائيا عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.000) ويدل هذا على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو أكثر ملاءمة من نموذج التأثيرات العشوائية وبالتالي النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة بغرض دراسة العلاقة بين متغير (GDPC) و متغير الفقر (Poverty) هو نموذج التأثيرات الثابتة.

5. تفسير نتائج النموذج الأكثر ملاءمة (نموذج التأثيرات الثابتة)

من خلال نتائج اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة تم التوصل لأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملاءمة بين النماذج، حيث بلغ معامل التحديد للنموذج ككل 84.75% ويعني أن ذلك أن مؤشر GDPC يفسر 84.75% فقط من تباين الحاصل في متغير (Poverty) التي تم إجراء عليها الدراسة.

نظرا لأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل من بين النماذج السابقة لكن يوجد عندنا مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ويمكن حلها باستخدام AR(1) فكانت النتائج كالتالي:

جدول (4.25): نتائج تقدير معاملات النموذج

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
Constant	0.3531030	0.0402040	8.7827660	0.0000
GDPC	-0.0000098	0.0000039	-2.4833950	0.0138
D(Palestine)	0.3671920	0.0582350	6.3053480	0.0000
D(Bulgaria)	-0.0975240	0.0588340	-1.6575990	0.0990
D(Venezuela)	0.1307630	0.0635830	2.0565740	0.0410
D(Egypt)	0.4137510	0.0601370	6.8801610	0.0000
AR(1)	0.8489870	0.0338840	25.0559000	0.0000
R-Square = 0.966278 **and Adjusted R-Square** = 0.965256				
F-statistic = 945.5760 **and Prob(F-statistic)** =0.0000				

من خلال النتائج تم اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة، حيث بلغ معامل التحديد للنموذج ككل 96.62% ويعني ذلك أن متغير (GDPC) يفسر 96.62% فقط من التباين في متغير (Poverty) في الدول التي تم إجراء عليها الدراسة وباقي النسبة لعوامل أخري.

بناء على النتائج السابقة نجد أن قيمة F الحسابية = 945.5760 الاحتمالية لهذا الاختبار = 0.0000 مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغير نصيب الفرد من الدخل الإجمالي والمتغيرات الوهمية ككل مع المتغير التابع متغير الفقر لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05. وأيضا نجد وجود علاقة عكسية بين متغير GDPc والمتغير التابع

– متغير الفقر– وذلك تبين من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار t لمتغير GDPc الذي يساوي 0.0138 وبالتالي يمكن التفسير كالتالي بأنه كلما زاد متغير GDPc بمقدار 1000 دولار يقل الفقر بنسبة 1% تقريباً، في حال ثبات المتغيرات الوهمية.

تفسير المتغير الوهمي: في حال ثبات المتغير (GDPc) ...

$$\widehat{P_t} = 0.353 - 0.0000098(\ GDPc_t) + 0.367\ \ Dum(Pal_t) - 0.097\ Dum(Bu_t) + 0.131\ Dum(Ven_t) + \ 0.413\ Dum(Egt_t)$$

1. معادلة الفقر في فلسطين

$$Dum(Pal_t) = 1 \quad Dum(Ven_t) = 0 \quad Dum(Bu_t) = 0 \quad Dum(Egt_t) = 0$$

$$\widehat{P_t} = 0.72 - 0.0000098(\ GDPc_t)$$

2. معادلة الفقر في بلغاريا

$$Dum(Pal_t) = 0 \quad Dum(Ven_t) = 0 \quad Dum(Bu_t) = 1 \quad Dum(Egt_t) = 0$$

$$\widehat{P_t} = 0.256 - 0.0000098(\ GDPc_t)$$

3. معادلة الفقر في فنزويلا

$$Dum(Pal_t) = 0 \quad Dum(Ven_t) = 1 \quad Dum(Bu_t) = 0 \quad Dum(Egt_t) = 0$$

$$\widehat{P_t} = 0.484 - 0.0000098(\ GDPc_t)$$

4.معادلة الفقر في مصر

$$Dum(Pal_t) = 1 \quad Dum(Ven_t) = 0 \quad Dum(Bu_t) = 0 \quad Dum(Egt_t) = 1$$

$$\widehat{P_t} = 0.766 - 0.0000098(\ GDPc_t)$$

ومن خلال معادلات الفقر السابقة حسب نموذج التأثيرات الثابتة وهو النموذج الأكثر ملاءمة والذي يعتمد على الحد الثابت في المفاضلة بين دول العينة فإنه يتبين :

❖ في ظل ثبات متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي لجميع الدول فإن:

- يزداد الفقر في فلسطين عن الفقر في بلغاريا بنسبة 46.4%، ويزداد عن فنزويلا بنسبة 23.6%، ويقل الفقر عن مصر بنسبة 4.6%.
- ويقل الفقر في بلغاريا عن الفقر في فنزويلا بنسبة 22.8 %، ويقل عن مصر بنسبة 51%.

- ويقل الفقر في فنزويلا عن الفقر في مصر بنسبة 28.2%.
- ومن النتائج السابقة يتبين أن بلغاريا هي الأقل فقراً تليها فنزويلا ومن ثم فلسطين وأخيراً مصر.
- ومن خلال النتائج السابقة يتبين أن بلغاريا تتمتع بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي مقارنة مع دول العينة تليها بذلك فنزويلا ومن ثم فلسطين وأخيراً مصر.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متغير (GINI) و(GDPC) مع متغير الفقر (Poverty)

تم تقدير نماذج انحدار البانل داتا بأنواعها الثلاثة لمتغير (GINI) و(GDPC) مع متغير الفقر (Poverty) وجاءت نتائج التقدير كما يلي:

5. **النموذج التجميعي:**

النتائج الموضحة في **الجدول (4.26)** عبارة عن نتائج التقدير الإحصائي لنموذج الانحدار التجميعي لدراسة العلاقة بين متغير (GINI) و(GDPC) مع متغير الفقر (Poverty)

جدول (4.26): نتائج تقدير معاملات النموذج التجميعي Pooled Model

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
constant	0.536554	0.069083	7.766747	0.0000
GINI	-0.004432	0.217679	-0.020359	0.9838
GDPC	-2.06E-05	4.55E-06	-4.528272	0.0000
R-Square = 0.103508 **and Adjusted R-Square** = 0.094847				
F-statistic= 11.95006 **and Prob(F-statistic)** = 0.000012				

6. **نموذج التأثيرات الثابتة:**

النتائج الموضحة في **الجدول (4.27)** يوضح نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات الثابتة لدراسة العلاقة بين متغير (GINI) و(GDPC) مع متغير الفقر (Poverty)

جدول (4.27): نتائج تقدير معاملات النموذج

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
Constant	0.173168	0.077414	2.236919	0.0264
GINI	0.063625	0.220413	2.886649	0.0043
GDPC	-9.91E-06	2.51E-06	-3.952162	0.0001
D(Palestine)	0.291879	0.017253	16.91781	0.0000
D(Bulgaria)	-0.109606	0.023596	-4.645070	0.0000

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
D(Venezuela)	0.042051	0.028525	1.474169	0.1420
D(Egypt)	0.378108	0.028123	13.44485	0.0000
R-Square = 0.853513 **and Adjusted R-Square** = 0.849183				
F-statistic = 197.1311 **and Prob(F-statistic)** = 0.0000				

7. نموذج التأثيرات العشوائية

النتائج الموضحة في **الجدول (4.28)** يوضح نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات العشوائية لدراسة العلاقة بين متغير (GINI) و(GDPC) مع متغير الفقر (Poverty)

جدول (4.28): نتائج تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
Constant	0.297676	0.139873	2.128189	0.0345
GINI	0.062461	0.219079	2.851084	0.0048
GDPC	-9.97E-06	2.50E-06	-3.981321	0.0001
التأثيرات العشوائية (Random Effects)				
Cross-section random	0.0781	**التأثيرات العشوائية المقطعية**		
Idiosyncratic random	0.9219	**التأثير العشوائية الغير محددة**		
R-Square = 0.101961 **and Adjusted R-Square** = 0.093285				
F-statistic= 11.75118 **and Prob(F-statistic)** = 0.000015				

8. اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة:

جدول(4.29): نتائج اختبارات اختيار أفضل نموذج

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية(P - value)
اختبار (F) المقيد	164.3513	0.0000
اختبار Hausman	657.4051	0.0000

يتضح من خلال الجدول السابق أن نتيجة اختبار (F) المقيد كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.0000) وهذا يدل على أن نماذج التأثيرات أكثر ملاءمة من النموذج التجميعي للبيانات، ومن خلال نتيجة اختبار (Hausman) نلاحظ أن الاختبار دال إحصائيا عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.0000) ويدل هذا على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة بغرض دراسة العلاقة بين متغير (GINI) و(GDPC) مع متغير الفقر (Poverty).

5. تفسير نتائج النموذج الأكثر ملاءمة (نموذج التأثيرات الثابتة)

من خلال نتائج اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة، حيث بلغ معامل التحديد للنموذج ككل 85.35% ويعني أن ذلك أن متغير (GINI) و (GDPC) يفسر 85.35% فقط من تباين الحاصل في متغير (Poverty) في الدول التي تم إجراء عليها الدراسة.

جدول (4.30): نتائج تقدير معاملات النموذج

Variables	Coefficient	Std Error	t- Statistic	P-value
Constant	0.1731680	0.0774140	2.236919	0.0264
GINI	0.0636254	0.2204130	2.886649	0.0043
GDPC	-0.0000099	0.0000025	-3.952162	0.0001
D(Palestine)	0.2918790	0.0172530	16.91781	0.0000
D(Bulgaria)	-0.1096060	0.0235960	-4.645070	0.0000
D(Venezuela)	0.0420510	0.0285250	1.474169	0.1420
D(Egypt)	0.3781080	0.0281230	13.44485	0.0000
R-Square = 0.853513 **and Adjusted R-Square** = 0.849183				
F-statistic =197.1311 **and Prob(F-statistic)** = 0.0000				

من خلال النتائج تم اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة، حيث بلغ معامل التحديد للنموذج ككل 85.38% ويعني ذلك أن متغير (GDPC) و (GINI) يفسران 85.38% فقط من التباين في متغير (Poverty) في الدول التي تم إجراء عليها الدراسة وباقي النسبة لعوامل أخري.

بناء على النتائج السابقة نجد أن قيمة F الحسابية = 197.1311 الاحتمالية لهذا الاختبار = 0.0000 مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغير (GDPC) و (GINI) والمتغيرات الوهمية ككل مع المتغير التابع متغير الفقر لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05. وأيضا نجد وجود علاقة عكسية بين متغير GDPc والمتغير التابع – متغير الفقر– وذلك تبين من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار t لمتغير GDPc الذي يساوي 0.0001 وبالتالي يمكن التفسير كالتالي بأنه كلما زاد متغير GDPc بمقدار 1000 دولار يقل الفقر بنسبة 1% تقريبا، وكذلك وجود علاقة طردية بين متغير جيني والمتغير التابع – متغير الفقر– وذلك تبين من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار t لمتغير جيني الذي يساوي 0.0043 وبالتالي يمكن التفسير كالتالي بأنه كلما زاد (متغير جيني) بمقدار وحدة واحدة يزداد الفقر بنسبة 6.3% تقريبا في حال ثبات المتغيرات الوهمية.

تفسير المتغير الوهمي: في حال ثبات المتغيران (GDPc) و (GINI)...

$$\widehat{P_t} = 0.173 + 0.063(GINI_t) - 0.0000099(GDPc_t) + 0.292\ Dum(Pal_t) - 0.109\ Dum(Bu_t) + 0.042\ Dum(Ven_t) + 0.378\ Dum(Egt_t)$$

1. معادلة الفقر في فلسطين

$$Dum(Pal_t) = 1 \quad Dum(Ven_t) = 0 \quad Dum(Bu_t) = 0 \quad Dum(Egt_t) = 0$$

$$\widehat{P_t} = 0.465 + 0.063(GINI_t) - 0.0000099(GDPc_t)$$

2. معادلة الفقر في بلغاريا

$$Dum(Pal_t) = 0 \quad Dum(Ven_t) = 0 \quad Dum(Bu_t) = 1 \quad Dum(Egt_t) = 0$$

$$\widehat{P_t} = 0.063 + 0.063(GINI_t) - 0.0000099(GDPc_t)$$

3. معادلة الفقر في فنزويلا

$$Dum(Pal_t) = 0 \quad Dum(Ven_t) = 1 \quad Dum(Bu_t) = 0 \quad Dum(Egt_t) = 0$$

$$\widehat{P_t} = 0.215 + 0.063(GINI_t) - 0.0000099(GDPc_t)$$

4.معادلة الفقر في مصر

$$Dum(Pal_t) = 1 \quad Dum(Ven_t) = 0 \quad Dum(Bu_t) = 0 \quad Dum(Egt_t) = 1$$

$$\widehat{P_t} = 0.551 + 0.063(GINI_t) - 0.0000099(GDPc_t)$$

ومن خلال معادلات الفقر السابقة حسب نموذج التأثيرات الثابتة وهو النموذج الأكثر ملاءمة والذي يعتمد على الحد الثابت في المفاضلة بين دول العينة فإنه يتبين :

- ❖ في ظل ثبات متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي ومتغير معامل جيني لجميع الدول فإن:
  - يزداد الفقر في فلسطين عن الفقر في بلغاريا بنسبة 40.2%، ويزداد عن فنزويلا بنسبة 25%، ويقل الفقر عن مصر بنسبة 8.6%.
  - ويقل الفقر في بلغاريا عن الفقر في فنزويلا بنسبة 15.2 %، ويقل عن مصر بنسبة 48.8%.
  - ويقل الفقر في فنزويلا عن الفقر في مصر بنسبة 33.6%.

- ومن النتائج السابقة يتبين أن بلغاريا هي الأقل فقراً تليها فنزويلا ومن ثم فلسطين وأخيراً مصر.
- ومن خلال النتائج السابقة يتبين أن بلغاريا تتمتع بعدالة في توزيع الدخل وبزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي مقارنة مع دول العينة تليها بذلك فنزويلا ومن ثم فلسطين وأخيراً مصر.
- ويتفق هذا مع دراسة كلاً من (البطران، 2013م)، (حمدان، 2012م)، (المقدسي، 2004 م)، (الكسبي، 2014).

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مستويات الإنتاج وعدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع على معدلات الفقر في عينة من الدول المتقدمة والنامية للفترة من (1994م إلى 2015م)، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج، وفيما يلي تلخيصاً لأهمها في جانبيها النظري والتطبيقي، يليها التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج .

5.1 النتائج:

أولا :نتائج الدراسة النظرية:

1. تبين الدراسة مفهوم الفقر وانواعه ومؤشرات قياسه، وقد بينت حالة الفقر في فلسطين بشكل خاص وفي العالم بشكل عام.
2. يحارب الإسلام مشكلة الفقر ويتبنى مجموعة من الاساليب المتبعة في الإسلام للقضاء على هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة.
3. وضحت الدراسة مفهوم عدالة التوزيع وطرق قياسها وحالة التوزيع في العالم.
4. هناك وجهات نظر للأنظمة الاقتصادية المختلفة حول عدالة التوزيع حيث تم المقارنة بينهما.
5. اختلفت الدراسات التي تناولت تأثير النمو الاقتصادي على العدالة (فرضية كوزنتس) حيث أشار بعضها إلى صحة الفرضية، وأشار بعضها الآخر إلى عدم صحة الفرضية أو انطباقها على العديد من الحالات.
6. أشارت الدراسات التي تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي وسوء توزيع الدخل من خلال القنوات الاقتصادية إلى وجود آثار سلبية وآثار إيجابيه على حد السواء لعدم المساواة على النمو الاقتصادي.
7. هناك آثار سلبية لغياب العدالة على النمو الاقتصادي، وأن عدم العدالة يرتبط بعلاقة عكسية مع النمو. أي أنه كلما كان المجتمع يتسم بازدياد معدل عدم المساواة في الدخل، فإن معدل نموه الاقتصادي سوف يميل للانخفاض، والعكس.
8. بالرغم من انقسام الدراسات حول الآثار الايجابية والسلبية لعدم المساواة على النمو الاقتصادي، إلا أن عدد متنام من هذه الدراسات يؤكد سلبية هذه الآثار عموماً. وبالتالي سوء توزيع الدخل، وبالتالي الحد من آثارها، من شأنه أن يعزز النمو.

ثانياً: نتائج الدراسة التطبيقية(القياسية):

1. تؤدي زيادة معامل جيني بنقطة واحدة إلى زيادة معدل الفقر في الدول النامية بمعدل 6.1% في حين يزداد الفقر في الدول المتقدمة بنسبة1.3% .
2. نلاحظ من خلال نتائج التحليل بأن عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي بمقدار 1000 دولار فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض معدل الفقر في الدول النامية1% تقريباً، بينما ينخفض الفقر في الدول المتقدمة بنسبة 0.32%.
3. ويتبين من خلال نموذج الدول النامية والمتقدمة أن جميع المعاملات لها دلالة معنوية عند مستوى دلالة 0.05.
4. وقد أظهرت النتائج إلى أن الدول المتقدمة والتي تحقق معدلات نمو مرتفعة في الإنتاج تقل فيها معدلات الفقر.
5. كذلك الدول التي تحقق معدلات إنتاج مرتفع تقل فيها قيمة معامل جيني لقياس عدالة التوزيع وبالتالي يقل فيها نسبة الفقر.
6. وقد أظهرت النتائج أن الدول المتقدمة يقل فيها الفقر بالمقارنة مع الدول النامية ويرجع ذلك إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية.
7. وقد أظهرت النتائج أن الدول المتقدمة تتمتع بعدالة في توزيع الدخل بشكل أكبر مما يوجد في الدول النامية، مما أدى إلى انخفاض معدلات الفقر في الدول المتقدمة مقارنة مع الدول النامية.

5.2 التوصيات:

بناء على نتائج دراستنا فإننا نقدم التوصيات التالية:

<u>توصيات خاصة بالدول النامية:</u>

1. على الدول منخفضة ومتوسطة الدخل أن تضع خططها الاقتصادية بحيث تنجز تنمية اقتصادية سريعة تتضمن زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مترافقة مع درجة مقبولة من العدالة في توزيع الدخل.
2. يجب على الدول النامية، والتي تعتبر في معظمها زراعية، العمل على تطوير القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته، والإفادة من التراكم المعرفي والتكنولوجي وخلق قوة عمل مدربة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن بما يحقق عدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع لمواكبة الطفرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية.

3. أهتمام الدول النامية في مسألة توزيع الدخل من أجل إحداث تنمية اقتصادية، فتحسن المستوى المعيشي ليس بعداً اقتصادياً بحتاً وإنما يجب يؤخذ في الاعتبار الأبعاد الأخلاقية والإنسانية والاجتماعية كي لا تصبح عملية التنمية الاقتصادية مصدرا لتهميش فئات معينة من المجتمع أو فرصة لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
4. أتباع أساليب تنموية ملاءمة ومناسبة لطبيعة وظروف كل دولة عن الأخرى، وألا تسعى هذه الدول إلى تقليد أنماط التنمية في الدول المتقدمة والتي ينتج عنها آثاراً مختلفة وقد تكون مدمرة.
5. تأتي الاختلافات في نتائج دراسات توزيع الدخل والنمو في كثير من الحالات من اختلاف قواعد البيانات التي تعتمد عليها هذه الدراسات، ولذلك فإن هناك ضرورة لتوحيد قواعد البيانات في إطار دولي محكم وتطويرها ووضع معايير دقيقة تطبق على بيانات جميع دول العالم.
6. عدم التدخل المباشر من قبل الحكومة في آلية السوق، كتحديد أرضية سعرية، أو سقف سعري، وقد يكون هذا التدخل عبر العديد من الأدوات والوسائل الكفيلة بتحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل.
7. اتباع نظام ضرائب تصاعدي على الدخل، ونظام التأمينات ضد البطالة، وتقديم بعض الخدمات المجانية، أو بأسعار رمزية، مثل التعليم، والصحة، والإسكان، ورعاية المرضى والمسنين والمعوقين، وعمل أنظمة للتقاعد والضمان الاجتماعي.

<u>توصيات خاصة بالدول المتقدمة:</u>

1. المساهمة بشكل فعال وحقيقي في تنمية اقتصادات الدول الفقيرة من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة وآثار التنمية الايجابية في الدول المتقدمة إلى الدول النامية.
2. العمل على إنهاء كافة أشكال الاستغلال الذي تمارسه الدول المتقدمة بحق الدول النامية والتي لم تكن لتتدهور مستويات معيشتها لولا عوامل الاستعمار والاستغلال لهذه الدول على مدى عقود طويلة من الاستعمار، واستمرارها بحكم العلاقات الاقتصادية الدولية غير السوية وتكيفها لصالح دول المركز الرأسمالي على حساب دول الأطراف.
3. السعي لتحقيق التوازن بين هدف النمو الاقتصادي وهدف تخفيض مستوى عدم العدالة في توزيع الدخل .لأنه زيادة النمو الاقتصادي لا تؤدي بالضرورة إلى مزيد من العدالة في توزيع الدخل. بل أن معظم الشواهد تدل على أن ما يحدث هو خلاف ذلك.

4. إجراء المزيد من الدراسات حول علاقة مستويات الإنتاج وعدالة التوزيع على معدلات الفقر، والاستفادة من تطور أساليب الاقتصاد القياسي والإحصاء وتوافر قواعد البيانات.
5. القيام بدراسة علاقة سوء توزيع الدخل بالنمو الاقتصادي في الإطار الإقليمي العربي، والمحلي الفلسطيني، ودراسة اتجاهات هذين المتغيرين وعلاقتهما ببعضهما في هذين الإطارين.

توصيات خاصة بالواقع المحلي الفلسطيني:

1. ضرورة التخطيط السليم ووضع الخطط التنموية التي تتناسب مع حاجات وموارد الشعب الفلسطيني، مع أهمية إشراك رؤساء الاتحادات ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني في إعداد الخطط الاقتصادية. ولابد لأي خطة أن تهدف في الأجل المتوسط والطويل إلى إعادة بناء وإنعاش وتنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني.
2. إيجاد نظام مالي حكومي محكم التنظيم لسياسة الإنفاق العام ويخضع للإشراف والمراجعة والفعالية وانضباط هذه السياسة عند مستوى معين من النفقات الجارية حتى تستطيع موازنة الحكومة تمويل المشاريع التنموية.
3. التنسيق بين الجهات المختلفة التي تتعامل مع الفقر والبطالة، كالوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية العاملة في قطاع غزة، لوضع آليات تنسيق تستند إلى خطة استراتيجية متكاملة أساسها أن المواطن الفلسطيني هو المسؤولية الأساسية للحكومة.
4. اهتمام الحكومة بالقطاع الخاص لإعادة تأهيله بما يمكنه من الاطلاع بدوره في توفير فرص العمل مع الاهتمام بمختلف المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي سواء في القطاع الزراعي أو الحرفي أو غير ذلك.
5. التعرف على الرياديين القادرين على البدء بمشاريع صغيرة ومتناهية في الصغر عبر حاضنات الأعمال والحاضنات التكنولوجية ومراكز التميز، والتنسيق مع جهات الإقراض الصغير الحكومية وغير الحكومية بهدف تمويل مشاريع هؤلاء الرياديين وخاصة ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات.
6. عمل مسح شامل حسب المنطقة للفقراء والعاطلين عن العمل وضرورة توفير قاعدة بيانات معلوماتية تساهم في التنسيق لعلاج هذه المشكلات.
7. توعية المواطنين تجاه التكافل الاجتماعي، وتنظيم جمع وتوظيف أموال الزكاة بما يساهم في تمويل مشاريع تهدف إلى خلق فرص عمل.

8. تطبيق التعاليم والسياسات الإسلامية الرامية لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للدخل.
9. لتحقيق العدالة الاجتماعية وضع قوانين للأجور مبنية على أساس تعزيز حصة العمال من مجمل الأرباح.
10. بما أن العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للدخل من أهم أركان السلم الاجتماعي يجب وضع آليات لتحقيقها في هذا الإطار.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القران الكريم

أولاً: المراجع العربية:

استيتية، سرحان. (2012م). *المشكلات الاجتماعية*. ط1. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

باقر، محمد حسين. (2002م). *قياس الفقر* . ط1. بغداد: دار الشؤون الثقافية.

البخاري.(1404 هـ/1984م). *الأدب المفرد*. ترتيب وتقديم كمال الحوت. ط1. (د.ن).

براهيمي، عبد الحميد. (1997م). *العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي*. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015م). *تقرير التنمية البشرية. الامم المتحدة.*

البطران، خليل. (2013م). *العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الازهر، غزة.

البنك الدولي. (2015م). *تقرير الاهداف الانمائية*. الامم المتحدة.

البنك، الدولي. (2000م، نيسان). *أخبار تنموية، الضفة الغربية وقطاع غزة*، الأمم المتحدة.

تيماشيف. (1978م). *نظرية علم الاجتماع*، (ترجمة د. محمود عودة وآخرين) . ط5. القاهرة: دار المعارف.

جمال الدين، سحنون. (2014م). تفعيل شعيرة الزكاة لمقاومة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية– *نماذج إسلامية ناجحة*. *مجلة جامعة الجزائر*، *3*(ع)12، 3–7.

الجمال، زكريا. (2012م). نماذج البيانات الطولية والثابتة والعشوائية. *المجلة العراقية للعلوم الإحصائية*، *5* (ع)16، 8–21.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011م). *تقرير معايير المعيشة في فلسطين*. فلسطين.

جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2014م). *تقرير البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين*. فلسطين.

أبو الحديد فاطمة. (2012م). *دور المجتمع المدني في مواجهة الفقر في المناطق العشوائية*. الجزائر: دار المعرفة الجامعية.

حردان، ظاهر. (1999م). *الاقتصاد الإسلامي المال، الربا، الزكاة*. عمان: دار وائل للنشر.

الحصري، طارق فاروق. (2007م). *التحليل الاقتصادي الكلي–نظرة معاصرة*. ط1. القاهرة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع.

حمدان، بدر. (2012م). *تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

حوى، سعيد. (1979م). *دراسات منهجية هادفة حول الأصول الثلاثة .الله، الرسول، الإسلام*. القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر.

خفاجة، محمد. (2012م). *مستوى خط الفقر في قطاع غزة ومدى ارتباطه بالمفاهيم الإسلامية*. (دراسة مقارنة) (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية، غزة.

روبرت هليبرو. (1963م). *قادة الفكر الاقتصادي*، (ترجمة راشد البراوي). القاهرة: دار النهضة المصرية.

ساموبلسون ، بول، ونوردهاوس، وليام. (2001م). *الاقتصاد*، (ترجمة هشام عبد الله). ط1. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع. (العمل الأصلي نشر في عام 1948م).

السباعي، مصطفى. (2002م). *الفقر الجوع الحرمان مشكلات وحلول*. ط1. دمشق: دار الوراق للنشر والتوزيع.

سكيك، خليل. (2015م). *محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995–2013م)*. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية، غزة.

السيد، زينب. (2013م). عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي الحالة المصرية نموذجاً. *مجلة جامعة المستقبل، 4* (ع)6، 6–9.

أبو شكر، عبدالفتاح. (1988م). *التركيبة الاجتماعية ونمط توزيع الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة*. فلسطين.

الشوربجي، مجدي. (2011م). *أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية*. مصر: جامعة القاهرة.

صدر الدين، صواليلي. (2006/2005م). *النمو والتجارة الدولية في الدول النامية*. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر، الجزائر.

عبد الباقي، هشام. (2013م). *الفقر وتوزيع الدخل من منظور الاقتصاد الإسلامي*. (د.ن).

عبد الله، حسن. (2005م). *الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح، نابلس.

عبد، الخالق فاروق. (2002م). *الموازنة العامة للدولة وحقوق الإنسان*. القاهرة: جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.

عجمية، محمد، والليثي، محمد. (2000م). *التنمية الاقتصادية :مفهومها – نظرياتها– سياساتها*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

عصمت، بكر أحمد. وسعد عجيل شهاب. (2003م). *أثر التنمية الاقتصادية في توزيع الدخل حالة دراسية عن العراق*. العراق: دار بغداد للنشر.

عطية، عبد القادر. (2000م). *اتجاهات حديثة في التنمية*. الجزائر: الدار الجامعية للنشر.

العكيلي، طارق. (2000). الاقتصاد الجزئي. ط2. العراق: دار الهاشمي للطباعة والنشر.

علي، فتح الله. (1974). الاقتصاد السياسي. المغرب: الدار البيضاء للنشر.

عليان، ابراهيم. (2012م). السلم الاهلي والتوزيع العادل للدخل. *مجلة جامعة القدس المفتوحة*. *12*(ع)14، 5-11.

العمر، المومني. (2000م). *جغرافية المشكلات الاجتماعية* ط1. الاردن: دار الكندي للنشر والتوزيع.

العيسوي، ابراهيم. (2001م). *التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها*. القاهرة: دار الشروق.

عيوش، ذياب. (1992م). *وجهة نظر سوسيولوجية في معالجة المشكلات الاجتماعية*. (بحث مقارن). الجزائر: مطبعة الأمل.

الفارس، عبد الرزاق. (2011م). *الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

فرغلي، حسين. (2007م). *قاموس الاقتصاد والتجارة*. ط1. القاهرة: الدار المصرية للعلوم.

القرضاوي، يوسف. (1966م). *مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام*. بيروت: دار العربية للطباعة والنشر.

قيره، اسماعيل. (1999م). الفقر بين التنظير والسياسة والصراع . *مجلة المستقبل ببيروت*، 7(ع)17، 8-12.

الكبسي، يحيي. (2014م). *العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي، صورتها وحدودها ومقاربتها مع التنمية والاقتصاديات الأخرى*. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الايمان صنعاء، اليمن.

الكردي محمود. (1979م). *التخلف ومشكلات المجتمع المصري*. ط1. القاهرة: دار المعارف.

محي الدين، عمر. (1922م). *التنمية والتخطيط الاقتصادي*. بيروت: دار النهضة العربية.

مرسي ومحمود حامد(2007). *الإعجاز الاقتصادي في القرآن والسنة: المنهج الإسلامي لعلاج مشكلة الفقر*. ط1. القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير.

المط، محمد. (1994م). *قبس من نور محمد .المكتب الإسلامي*. بيروت: دار العربية للطباعة والنشر.

معهد ماس للدراسات والابحاث. (2010م). *تقرير المراقب الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين*. فلسطين.

معهد ماس للدراسات والابحاث. (2016م). تقرير المراقب الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين. فلسطين.

المقدسي، سليمان. (2004م). منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي، مجلة جامعة جدة، 18(ع)22، 14-19.

منصور، احمد إبراهيم. (2007م). عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ابن منظور.(2000م). لسان العرب، (ج11). ط1. لبنان: دار بيروت للنشر

موقع البنك الدولي. (2016م). معدلات الفقر في العالم. 19 تاريخ الاطلاع:. أبريل. 2016، الموقع: www.worldbank.org

موقع الجهاز المركزي للاحصاء المصري. (2016م). إحصاءات تراكمية. تاريخ الاطلاع: 15. مايو. 2016م، www.capmas.gov.eg الموقع:

موقع الجهاز المركزي للإحصاء. إحصاءات تراكمية. تاريخ الاطلاع: 7. مارس. 2016م، الموقع: www.pcbs.gov.ps

موقع الرسمي لفضيلة الشيخ علي محي الدين القرداغي. (2013م). معالجة الاسلام للفقر. تاريخ الاطلاع: 22. مايو. 2016م، الموقع: www.qaradaghi.com

موقع المجد، (د.ت) الفقر من منظور اسلامي. تاريخ الاطلاع: 10. مايو. 2016م، الموقع: www.almajd.ps

موقع المعهد العربي للتخطيط . (2014م). مفاهيم اقتصادية واجتماعية. تاريخ الاطلاع: 15. أبريل. 2016م، الموقع: www.arab-api.org

موقع جمعية البر الخيرية. (د. ت). وسائل مكافحة الفقر في نظر الاسلام. تاريخ الاطلاع: 25. مايو. 2016م، الموقع: WWW.Albr.org/books/bn028

موقع سلطة النقد الفلسطينية. (2016م). إحصاءات تراكمية. تاريخ الاطلاع: 5. مارس.2016م، الموقع: http://www.pma.ps

موقع صندوق النقد الدولي. (2015م). تصنيفات دول العالم. تاريخ الاطلاع: 5. مايو. 2016م، الموقع: www.imf.org

موقع قاعدة البيانات الدولية .(2015م). معايير المعيشة في العالم المتقدم. تاريخ الاطلاع: 10. مارس. 2016م، الموقع: www.indexmundi.com/ Index Mundi

هيكل، عبد العزيز. (1992م). مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

واوي، أحمد. (2013م). دور الجمعيات الأهلية الفلسطينية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة، دراسة حالة جمعية الصلاح الإسلامية. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية، غزة.

ثانيا: مراجع أجنبية:

Ahluwalia, M. S. (1974). Income inequality: some dimensions of the problem. *Finance and Development*, *11*(3), 2.

Alesina, A., & Perotti, R. (1994). The political economy of growth: a critical survey of the recent literature. *The World Bank Economic Review*, *8*(3), 351-371.

Alesina, A., & Perotti, R. (1994). The political economy of growth: a critical survey of the recent literature. *The World Bank Economic Review*, *8*(3), 351-371.

Atkinson, A. B. (2001). A critique of the transatlantic consensus on rising income inequality. *The World Economy*, *24*(4), 433-452.

Baltagi, B. H., Kao, C., & Na, S. (2013). Testing for cross-sectional dependence in a panel factor model using the wild bootstrap F test. *Statistical Papers*, *54*(4), 1067-1094.

Barro, R. J. (2000). Inequality and Growth in a Panel of Countries. *Journal of economic growth*, *5*(1), 5-32.

Bellù, L. G., & Liberati, P. (2005). Charting Income Inequality: The Lorenz Curve.

Bourguignon, F. (1999). Crime, violence and inequitable development. Ponencia presentada en la Conferencia Anual del Banco Mundial sobre Economía del Desarrollo, del 28 al 30 de abril. *Washington, Estados Unidos*.

Bourguignon, F. (2004). The poverty-growth-inequality triangle. *Poverty, Inequality and Growth*, *69*.

Brooks, C. (2014). *Introductory econometrics for finance*. Cambridge university press.

Campano, F., & Salvatore, D. (2006). *Income Distribution: Includes CD*. Oxford University Press.

Cole, I. M., & Chawdry, M. A. (2002). Rent seeking and economic growth: evidence from a panel of US states. *Cato J.*, *22*, 211.

Cullingworth, J. B. (2012). *Problems of an Urban Society: The social framework of planning*. Routledge.

Foster, J., Greer, J., & Thorbecke, E. (1984). A class of decomposable poverty measures. *Econometrica: Journal of the Econometric Society*, 761-766.

Gallo, C. (2002). *Economic growth and income inequality: theoretical background and empirical evidence*. Development Planning Unit, University College London.

Gallup, J. L. (2012). Is there a Kuznets curve. *Portland State University*.

Keynes, J. M. (1936). The general theory of interest, employment and money.

Killingsworth, M. R., & Heckman, J. J. (1986). Female labor supply: A survey. *Handbook of labor economics*, *1*, 103-204.

Kuznets, S. (1955). Economic growth and income inequality. *The American economic review*, *45*(1), 1-28.

Kuznets, S. (1963). Quantitative aspects of the economic growth of nations: VIII. Distribution of income by size. *Economic development and cultural change*, *11*(2), 1-80.

Li, H., & Zou, H. F. (2004). Savings and income distribution. *Annals of Economics and Finance*, *5*(2), 245-270.

Maddison, A. (2007). *The world economy volume 1: A millennial perspective volume 2: Historical statistics*. Academic Foundation.

Oxford, O. E. (2009). *The Oxford English Dictionary*. Oxford: Oxford University Press.

Ray, D. (1998). *Development economics*. Princeton University Press.

Smith, D. (2001). International evidence on how income inequality and credit market imperfections affect private saving rates. *Journal of Development Economics*, *64*(1), 103-127.

World Bank Group (Ed.). (2012). *World Development Indicators 2012*. World Bank Publications.